

855
- 51A

CHECKED - 1963

(كمال المحاضرة في آداب البحث والمناظرة)

شرح مطبوعة نتيجة الآداب

المتون المنتخب منها هذه الارجوزة

آداب السيد والسمو رقدى والكاسبوى والوليدى والحسينية

قد اشتملت هذه الارجوزة على الآداب المستحسنة في البحث وشروط
المناظرة وما تجرى فيه المناظرة وهو تسعة أشياء وأجزاء البحث
والمقدمة بمعنى جزء الدليل أو شرط الانتاج أو تمام التقريب
والمنع وفيه التسليم ومجاراة الخصم والسند الجوازى
والتطمين والحلى وفيه استدعاء المعارض بالمعروض وتنوير السند
والنقض المشهور وبإخلاصة والمكسور والمعارضة
والسؤال الاستفسارى والتحرير والأشكال الأربعة
بضروها الاثنين والعشرين رموز سهلة الحفظ والمأخذ ورد غير
الشكل الأول الى الأول بالخلاف أو عكس الكبرى أو عكس الترتيب
أو عكس الصغرى أو عكس المقدمتين الى غير ذلك مما يروق الناظر
وبسر الخاطر ويعين على فهم المناقشات التى ذكرت في الفنون
خصوصا الأصول

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر)

(المحبة سنة ١٣٠٦)

(هجرية)

الفتي: نعم. القاه راتاه المستعدة وكسر انزوت نسبة الى بلدة في الهند المكي مولد الذي منشا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع في معاء الافكار • نجوم الآداب • وجعلها مصابيح
لاولى الابصار • ليهدوا بها في ظلمات البحث الى مناهج الصواب • الكريم
الذي أفعاله لا تمل • فلا مانع لعطائه • الحكيم الذي لا يسئل عما يفعل • فلا
معارض لقضائه • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أيد مدعاه •
بدليل المعجزات الباهرة • فتم تقرب من لباه اذ دعاه • الى سعادتي الدنيا
والآخرة • وعلى آله وصحبه الذين أوصحوا بتقوى برسندهم • فافون شرعه
وسننه • وصحوا بتخبر برشددهم • أدلة هديه وسننه • وبعد فيقول الفقير
الى الله تعالى الغنى • عبد الملائ بن عبد الوهاب الفتني المكي • المدنى •
مستمد من فيض مولاه العميم المحتوم • بإشارة وان من شئى الا عندنا
خزائمه وما تنزله الا بقدر معلوم • هذا كمال المحاضرة • فى آداب البحث
والمناظرة • شرحته به أرجوز فى نتيجة الآداب • خدمة للطلاب •
بتقريرات تسابق الازهان • فى انتقاشها بالمعاني • وأمثلة يتكفل ما فيها
من التبيان • بأسراع الملكة للمعاني • وعلى الله اتكالى • فى جميع أحوالى •

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بسم الاله حمده سبحانه • أفضل بحث عن تقوض صانه﴾
 ﴿وعاطر الصلاة والتسليم • على الرسول السند العظيم﴾
 ﴿أسرف من تم له التقريب • في حضرة القدس هو الحبيب﴾
 ﴿والآل والعجب الذين عارضوا • بهدم من لمدهاء ناقضوا﴾
 ﴿وبعد ذا فقد جعت متنا • في البحث بالافتقار تم حسنا﴾
 ﴿ثم نظمت در ذلك النثر • في سبط عقد حلية للفكر﴾
 ﴿سميته نتيجة الآداب • والله سيدنا الى الصواب﴾

انتخاب المتن المذكور من آداب السيد الشريف وآداب العلامة شيخ
 زاده المعروف بالكاتبى وآداب المدرسى السجاقى المشهورة بالولاية
 والحسنية وآداب السهرقندى مع ضميمات من بعض شروح المتن
 المذكورة وبعض حواشيا ﴿والآداب﴾ جمع أدب والآداب اسم
 فى الاصل يقع على كل رياضة محمودة تقضى بالانسان الى فضيلة من
 الفضائل ثم نقل الى علوم العربية لعلاقة المشابهة أو السببية وأصولها
 اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية
 وفروعها الخط وقرض الشعر والانشاء والمحاضرات والتاريخ وأما البديع
 فهو ذيل للمعانى والبيان وقد نظمها الشيخ محمد التواجى فقال

خذ نظم آداب توضع نشرها • يحكى شذ المنثور حين يوضع
 لغة وصرف واشتقاق نحوها • علم المعانى والبيان بديع
 وعروض قافية وانشا نظمها • بكتابة التاريخ ليس بضيع
 (وتعريف قرض الشعر باعتبار جهة موضوعه علم يبحث فيه عن أحوال
 الكلمات الشعرية لا من حيث الوزن والقافية بل من حيث حسنها وقبحها
 من حيث انها شعر ومن حيث الاغراض المختلفة فيه من حكم ووعظ
 ونسيب ومدح وعتب وتعطف وتأديب وغير ذلك) (وتعريفه باعتبار جهة

غايته علم يعرف به كيفية النظم وترتيبه والاقتدار على انشائه على قانون
 البلاغة (وأدابه أربعة) (الأول) أن يستعمل ما يفهم معناه فلا يرثكب
 الغريب من اللغة ولا الوحشي ليكون الكلام سلس القياد ظاهرا في
 تأدية المراد (الثاني) أن يجتنب ما يخل بالالفاظ كأن يترك من اللفظ
 ما يمتبه المعنى أو يزيد فيه ما يفسد به المعنى أو يرتكب ما يسمى بالتسليم
 بالمشناه الفوقية فالمثلثة وهو أن يأتي باسم يقصر عنه العروض فيضطر إلى
 ثلثه أي النقص منه كقوله

لا أرى من يعينني في حياتي • غير نفسي الابن اسرالا

أراد بني اسرائيل أو ضده المسمى بالتدنيب كقول الكميت

لا كعبد المليك أو كولد • أو سليمان بعد أو كهشام

أراد كعبد الملك أو ما يسمى بالتخيير وهو أن يحول الاسم عن صورته إلى
 صورة أخرى لضرورة الوزن كقوله

فيه الرماح وفيه كل سابعة • جدلا محكمة من نسج سلام

أراد سليمان على أنه غلط في المعنى إذا الدروع من عمل داود أبي سليمان

أو ما يسمى بالتفصيل وهو أن يقدم أو يؤخر أو يفصل ما حقه الوصل

كقول دريد • فبلغ عمير أن عرضت ابن عامر • أراد فبلغ عمير بن عامر

(الثالث) أن يجتنب ما يخل بالمعنى كالتناقض كقول أبي نواس يصف الراح

كأن بقايا ما عفا من حبابها • تفارق شيب في سواد عذار

تردت به ثم انفرت عن أديمها • تفرى ليل عن بياض همار

فشبه في البيت الأول حباب الكاس بالمشيب وهو أنما يشبه بالبياض

لا غير وفي الثاني جعله كالليل والنجم التي كانت في البيت الأول كسواد

العذار هي التي جعلها في الثاني كبياض النهار وفي ذلك تناقض ظاهر

وكقول الآخر

أرى هجرها واقتل مثلين فاقصروا • ملاكموها فقتل أعق وأسر

فأثبت أنه القتل مثل الهجر ثم قال هو ليس قتناقض الكلام فلا أتى ببل
 بدل الفاء لاستقام الكلام كالاتيان بما ليس في العادة والعرف كقوله
 ونخال على خديك يبدو كأنه • سنا البرق في دجها بادد جونها
 والمتعارف أن الخال أسود والحدود الحسناتماهي الأبيض فكس الشاعر
 المعنى وكالقلب وهو أن يقلب المعنى الى غير ما قصد كقوله
 • قدبت بنفسه نفسى ومالى • أراد أن يقول قدبت نفسه بنفسى ومالى
 فقلب (الرابع) أن هذا كلامه فيسقط ما يجب اسقاطه ويصلح ما يتعين
 اصلاحه ويجرر ألفاظه ويبين أغراضه ومعانيه بحيث لا يقال فيه لو كان
 غير هذا كان أحسن ولو زيد هذا كان يستحسن ولو ترك هذا كان أجمل
 ولو قدم هذا أو أخر هذا كان أفضل ولذا ضرب المثل بحوليات زهير بن أبي
 سلمى قيل كان يعمل القصيدة في ليلة ثم يبقى حولا ينقعه قال ابن على المنجم
 رب شعر نقدته مثل ما ينش قد راس الصيارف الذينارا
 ثم أرسلته فكانت معايشه وألفاظه معا أبكارا
 لو تأنى لقالة الشعر ما أسسقطت منه حلواه الاشعارا
 ان خير الكلام ما استعير الناس منه ولم يكن مستعارا
 وایس هذا محل بسطه وانما ذكر هذه النبذة منه دفعا لما عسى أن يقال
 قرض الشعر هو البديع مع أنه غيره الا أنه قريب منه ويشتري كثير
 من المسائل من القرض بمعنى قول الشعر أو بمعنى القطع اذا اشعره قطع
 تقطيعا اه من شرح عنقود الزواهر والوسيلة الادبية وسعود المطالع
 لمخصا والمراد بالآداب هنا قواطين البحث الآتية ومميت بذلك لانه يذكر
 معناه عادة آداب مستحسنة للمتناظرين

﴿مقدمة﴾

﴿تعريف علم البحث للشروع • أى باعتبار جهة الموضوع﴾
 ﴿علم به يبحث عن أحوال • كلى اتجاهات على الاجمال﴾

• من حيث انها ترى موجهة • أو انها عن القبول في جهة •
 • فظهر الموضوع في القضية • بأنه ابحاثنا الكلية •
 • وباعتبار غاية اذا رسم • فهو قوانين بها الذهن عصم •
 • عن خطأ المباحث الجزئية • ان القوانين بها رعية •
 • فغاية عصمة ذهن الرائي • وحكمه وجوبنا الكفائي •
 • اذ دليل العقل بالتفصيل • لقاصد معرفة الجليل •
 • ورد ذي البدعة والمكابر • توقف عليه في المناظرة •
 • وعرفت بنظر الخصمين • بفكرة في نسبة الشئين •
 • أي نسبة حكمية بظهورها • صوابها صناعة لمن دوى •

كل علم ذي مسائل كثيرة يجمعها امام جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع
 أوجهة واحدة عرضية وهي الغاية فتعريفه باعتبار الجهة الاولى يسمى
 حدها وباعتبار الجهة الثانية يسمى رسمها (فقد علم البحث) علم يبحث فيه
 عن أحوال الابحاث الكلية كالمع والقبض والمعارضة الكليات من
 حيث انها موجهة أو غير ذلك وتلك الحيثية هي الاحوال والبحث بحملها
 على تلك الابحاث على الاجال كأن يقال كل منع مقدمة معينة فهو
 وظيفة موجهة وكل ما هو ابطال للمقدمة غير المدالة بدليل فهو غصب غير
 موجه فظهر في هذه القضية التعريفية أن موضوعه الابحاث ولفظ العلم في
 علم البحث ليس جزأ منه وكذا من سائر العاوم فالإضافة بيانية كشجر
 الاراك كذا في تقرير القوانين (ورسمه) قوانين تعصم رعاها الذهن
 عن الخطأ في المباحثات الجزئية كافي الكليوي فظهر من ذلك أن غايته
 تلك العصمة والقانون قضية حلية كلية يستنبط منها أحكام جزئية
 موضوعها يجعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول يجعل موضوع تلك
 الكلية محمولا على جزئي من جزئياته فيحصل قياس من الشكل الاول من
 الضرب الثالث وهو ما صغراه موجهة جزئية وكبراه موجهة كلية ونتيجته

فدخل في التعريف ما إذا كان الغرض من توجيه الخصمين أو أحدهما
تقليط صاحبه إذا كان كل منهما يظهر أنه يريد اظهار الصواب ولم يدل
قرينة على ذلك الغرض فيكون جامعا أما لو صرحا أو صرح أحدهما به
أودلت قرينة عليه فإزعمتها ليست من المعروف (فان قيل) هذا
التعريف لا يصدق على المنوع الواردة على التعريف لفقد النسبة ثم فلا
يكون جامعا (يقال) النسبة أعم من أن تكون صريحة أو ضمنية ولا ريب
أن الضمنية متحققة ثم (وقد شغل التعريف المناظرة التي أحاط طرفها منع
مجرد كإسباني لان المراد بالنظر الفصحى للغوى بمعنى توجيه النفس
وانتهام المسألة وذلك حاصل في المناظرة المذكورة لا الاصطلاحى أعنى
ترتيب أمور معلومة للتأذى الى مجهول اذ لو أريد ذلك لما شغل التعريف
تلك المنوع لان الترتيب فيها (وقد اشتغل التعريف على العلل الاربع
فالنظر بالفكرة علة صورية والخصم علة فاعلية والنسبة علة مادية
واظهار الصواب علة غائية (فان قيل) التعريف بالعلل تعريف بالباين
وهو ممنوع لعدم صحة الجمل (يقال) لان سلم أن ذلك ممنوع مطلقا لان
التعريف اما بحسب الماهية وهو بالاجزاء المحمولة أو بحسب الوجود وهو
بالاجزاء الغير المحملة كالتعريف بالعلل ذكره ابن سينا وهو بمعنى ما ذكره
غيره من أن الامتناع انما هو فى الماهيات الحقيقية أما الاعتبارية فلا
والمناظرة منها التركيب من أركانها اعتبرت متحققة لتحقيق أجزائها اه
من شرح شيخ الاسلام على آداب السمرقندى لمخصا

والمبتسدى معلل والقائل • من بعده بالانتقاد السائل •
وقد يرى في الدفع عكس الامر • والناقل الحاكى كلام الغير •
المعلل والسائل هما الخصمان • فالعلل • الاتى بكلام ابتداء في جزئية
من الجزئيات • والسائل • من قال بعده بكلام منتهى اقول المعلل (وقد
يعكس الامر فى أثناء الدفع كما اذا نقض المعلل دليل السائل المعارض فان

السائل بصير آتيا بكلام ابتداء حكما فيكون معطلا والمعلل آت بكلام
بعده حكما أيضا فيكون سائلا ﴿والناقل﴾ من يأتي بقول الغير ولو بالمعنى
مظهرا أنه قول الغير سواء كان بالسمع أو من كتاب ﴿والمنفول﴾ ذلك القول
كما إذا قال الزكاة واجبة في حلي النساء عند أبي حنيفة وليست واجبة
عند الشافعي

﴿والمدعى مثبت حكم ذي قطره﴾ أي بدليل من قياس اشتهر ﴿
﴿أو الذي يزبل بالتنبيه﴾ في ذي ضرورة خفاً البديهي ﴿
﴿والمدعى مركب قد تم في﴾ اخبار ايجاب أو الذي نفي ﴿
المدعى بالكسر من نصب نفسه لاثبات الحكم النظري المجهول بالدليل
أوليان الحكم الضروري الخفي بالتنبيه (فالدليل) لفته بمعنى الدال وهو
المرشد بالفعل أو القول فيشمل ناصب مابه الارشاد أي العلامة وهي
النصب بضمعين وذا كراهية الارشاد يطلق أيضا على مابه الارشاد وهو
أما أصولي أو منطقي ﴿فالدليل المنطقي﴾ قول مؤلف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر أي تسليم قول آخر وهذا اللزوم بين في الشكل
الاول وغير بين في غيره لاحتياجه الى الواسطة كالخلف في الرد الى الشكل
الاول ﴿والتنبيه﴾ هو مثل الدليل شكلا وصورة وانما يتفاوتان باعتبار
الانتاج لان النتائج ان كان بديها خفيا فهو التنبيه ويذكر لازل الخفاء
البديهي الغير الاولي كما في آداب السيد وشرحها الرشيدية كالمواستدل
المعلل على حدوث العالم بأن العالم متغير وكل متغير حادث وقال السائل
لانسلم أن العالم متغير فيلزم المعلل دفعه بتنبيه كما يقول بعد المنع في هذا
المثال العالم متغير لانا شاهد التغيران فيه من الحركات والالات المختلفة
كالحر والبرد فهذا تنبيه على بداهة المقدمة الممنوعة مع كونه دليلا على
العلم بداهتها كما في شرح شيخ الاسلام على آداب المسعودي • وان كان
نظريا مجهولا فهو الدليل ﴿والبديهي الحلي﴾ هو البديهي الاولي وهي

القضاء التي يكون الحاكما فيها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل
 أعظم من الجزء والنقيضان كقائمه ولا قائمه لا يصدقان ولا يكذبان بل
 يصدق أحدهما والاضدان كالأبيض لا يجمعان وقد يرتفعان
 والاقبل لا يساوي الاكثر . والبدهي الفطري القياس وهو الذي
 يعبرون عنه بقضايا قياساتهم معا وهي ما كان الحاكما فيها العقل به .
 تصور الطرفين بواسطة لا تغيب عن الذهن كقولنا الاربعه زوج فان من
 تصور الاربعه والزوج تصور الانقسام عتساويين في الحال وترتب في
 ذهنه أن الاربعه منقسمه عتساويين وكل منقسم عتساويين فهو زوج
 فهي قضيه قياسها معها في الذهن . والبدهي الحسي وهو القضاء التي
 يكون الحاكما فيها الحواس الظاهره مما يكون مشتركا عند عامة الناس
 وتسمى بالحسيات كالحكم بأن الشمس مضيئه وأن النار محرقة وأن
 السكين قاطعة أو قوة باطنه وتسمى وجدانيات كالحكم بأن لنا خوفا وأمنا
 وحما وغضا وفرحا وتحافا انه لا توقف فيما ذكر على أمر عقلي . والبدهي
 الخفي ما كان الحاكما فيه العقل واحتاج في الجزم بذلك الى تكرار المشاهده
 كالتجربيات كقولنا السموم نيامسهله لله . فغراه اذا التجربة فيه البست
 مشتركة بين عامة الناس والحسيات هي ما كان الحاكما فيه أمر كإيمان
 الحس والعقل ولم يخرج العقل في الجزم بها الى تكرار المشاهده كالحكم بان
 نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكك لانه النورية بحسب
 اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعدا والحدس الانتقال من المبادئ
 الى المطالب دفعة ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعه
 عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه أضلا
 والانتقال ليس بحركة فان الحركة قدر يحية الوجود والانتقال آني
 الوجود وحقيقته أن نسخ المبادئ المرتبة للذهن فيحصل المطالب فيه
 والمتواترات هي ما كان الحاكما فيه أمر كإيمان الحس والعقل أي بواسطة

السماع من جمع كثير آجال العقل فواطؤهم على الكذب بعد العلم بإمكان
 المحكوم عليه كالحكم بوجود مكة لمن في بغداد (قال السيد وأما المخبرات
 والحدسيات والمتواترات فهي وإن كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها
 ليست حجة على غيره إلا إذا شاركه في الأمور المقتضية لها من التجربة
 والحدس والتواتر ﴿تنبيه﴾ جعل في المواقف الوهميات في المحسوسات
 من المقدمات القطعية وقال حكم الوهم في الأمور المحسوسة صادق فحوكل
 جسم في جهة فإن العقل يصدق في أحكامه على المحسوسات وتطابقهما
 كانت العلوم الجارية بحرى الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها
 اختلاف الآراء كما وقع في غيرها بخلاف حكمه في المجردات والمعقولات
 الصرفة فإنه إذا حكم عليها بأحكام المحسوسات كان حكمه كاذبا بحكمه
 بأن كل موجود في جهة وفي مكان اه والظاهر أن الأولى من البديهيات
 الجلية ترجوعها إلى الحس (وهذا اللزوم عقلي عند الرازي فاد من علم أن
 أعراض العالم متغيرة وكل متغير حادث فمع حضور هذين العليين في الذهن
 يمنع عقلا أن لا يعلم أن أعراض العالم حادثة والعلم بهذا الامتناع ضروري
 والألزم تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال وعادى عند الاشعري
 بمعنى أنه جرت عادة الله تعالى بخلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين
 وإن لم يجب عليه تعالى خلقها وفي شرح المواقف أنه مذهب القاضي
 الباقلاني وإمام الحرمين واعدادى عند الحكماء بمعنى أنه يجب عليه تعالى
 خلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين لانهما يعدان الذهن اعدادا تاما
 وإذا تم استعداد الممكن يجب على الله تعالى خلقه عندهم اذ لو لم يخلقه يلزم
 الجهل وهو من المبدأ الفياض محال وتوليدى عند المعتزلة بمعنى أن العليين
 السابقين يولدان العلم بالنتيجة والمعتبر منها الأول ﴿والدليل الاصولي﴾ اما
 تحقيقى أو مشهورى (فالتحقيقى) ما يمكن التوصل به جميع النظرية أو فى
 أحواله إلى مطلوب خبرى أو إلى العلم به فيعم المقرد بالنظر إلى قوله فى أحواله

في تقرير مخرج الولادة فالفرق بين المنطقي والاصولي ذى المقدمات المرتبة
 اعتباري (والمقدمات المتفرقة) نحو كل متغير حادث كل عالم حادث كما في
 حاشية مفتي زاده (والنسبة بين الحقيقي والمشهورى بحسب الصدق أى
 الجمل عموم وخصوص مطلق والثاني أعم وبحسب التحقق مساواة (وانما
 قال ما يمكن دون ما يتوصل مع أنه أخصر تنبيهها على أن الدليل من حيث
 هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه فلا يخرج عن كونه
 دليلا اذ لم ينظر فيه (وقوله بصحح النظر من اضافته الصنفه الى الموصوف
 أى النظر الصحيح وهو المشتغل على شرائطه مادة وصورة وقيد بذلك لان
 الفاسد لا يتوصل به الى شئ اذ ليس هو سيدا وان كان قد يقضى الى المطلوب
 اتفاقيا كما لو قيل العالم حادث لانه أثر الموجب القديم وكل ما هو أثر الموجب
 القديم حادث ينتج المطلوب (وأول تقسيم المحدود لا الحد سواء قبل في
 الفرق بينهما ان الانفصال ان كان لمنع الجمع يكون تقسيما للحدود ان
 كان لمنع الخلو يكون تقسيما للمحدود لان الانفصال هنا لمنع الخلو وان
 كان معه منع الجمع لما بين الافراد والتركيب من التباين • أو قيل ان
 تناول القسمين لفظ من أفاظ الحد فهو تقسيم المحدود والاقسيم للحد
 لان لفظ ما يمكن التوصل الخ يشمل القسمين (وليس للادغام والترديد
 قال العلامة السعد في شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواص التي
 لا تشمل كل منها الا بعض أقسامه يجب فيه أن يذكر الجميع بطريق التقسيم
 تحصيلًا لخاصة شاملة لكل فرد هو كونه على أحد الاوصاف فتقع كلمة
 أوليان أقسام المحدود لا للادغام والترديد الذى ينافى التعريف اه
 (ولفظ العلم قد يستعمل مرادفا للتصور المطلق الشامل للتصور الساذج
 والتصديق المعرف بأنه حصول صورة الشئ في العقل • وقد يستعمل
 مرادفا للتصديق العام الشامل للعلم اليقيني والتقليد والجهل المركب
 وللظن على التحقيق والشك والوهم على قول المعرف بأنه حصول صورة

الشيء في العقل مع الحكم . وقد يستعمل مراد فالعلم اليقيني بالمعرفة بانه
 اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع قبيد الجازم احتراز عن الظن والثبوت
 والوهم وقيد الثابت احتراز عن التقييد وقيد المطابق احتراز عن الجهل
 المركب ولذا عرّف المحققون من المتكلمين والاصوليين العلم بأنه معرفة
 توجب تغيير الا يحتمل متعلقه التقيض لاحالا ولا مالا واشهر اطلاقات
 العلم الثلاثة اطلاقه على التصديق اليقيني لكن يراد به هنا الثاني ليم
 القياس التمثيلي الذي يستعمله المجتهدون فإنه ظني وكذا الامارة . وقد
 يقال المراد به الثالث بناء على أن قياس التمثيل والامارة يفيدان اليقين
 بالنظر الى المجتهد لا بالنظر الى نفس الدليل من حيث هو واذن شأن المجتهد
 اذا تفكر في الامارة والمماثل فحصل له الظن أن يجزم بثبوت الحكمه يقينا
 كما في حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحسينية وانما كان المقصود
 الاتفاق فاسد الا ان العلم الحاصل من الدليل اليقيني يكون يقينيا ومن
 الظني يكون ظنيا ومثل هذا الدليل يمكن أن يكون الناظر فيه واقضا على
 فساد مقدمته الكبرى أعني الجمع بين الایجاب وحدوث الاثر مع أن
 الاحداث لا يكون الا بالاختيار فيزول العلم (وتقييده بالخبري لاخراج
 الاقوال الشارحة لان التوصل فيها الى مطلوب تصوري) والدليل
 من حيث هو اما عقلي أو نقلي أو مركب منهما فالعقلي المحض كالقياس
 المنطقي والنقل كسائل الفقه للواجبات القرعية التي دونها المجتهدون
 فينقل المستدل بقولهم عنهم وكاحضار كتاب نقل منه لتصحیح النقل فان
 هذا دليل مشار اليه كافي الا سمدى على الولدية والمركب . نه . كالتكاتب
 والسنة لاعتبار صدق الناقل فيه وهو لا يثبت الا بالعقل أى التواتر بان
 هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وذلك في العقائد اذ مبناها على اليقين
 والمدعى بالفتح المركب الذي تمت نسبته الاخبارية ايجابا أو نفيا نحو
 العالم ملازم للاعراض الحادثة (والخبر هو كلام يجوز العقل صدقه وكذبه

بالنظر لاذاته أي لولم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه فدخل خبر الله تعالى وخبر
الرسول صلى الله عليه وسلم والبديهيات الأولية كالنار حارة مما
لا يجوز العقل كذبه العلم بتحقيق مضمونه ونحو قولنا الأرض فوقنا وأخبار
مسيلة مما لا يجوز العقل صدقه لأن المذكورات لولم يعلم العقل حالها لجوز
الأمرين وحينئذ فخر وجهها بذلك العلم • ومعنى المركب التام دعوى من
حيث أنه يدعى به كما أنه من حيث اشتماله على الحكم يسمى قضية ومن حيث
احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث كونه جزأً من الدليل مقدمة
ومن حيث أنه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث أنه يقع في العالوم
ويستل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات (والدعوى نعم الصريحة وهي ظاهرة والضمنية وهي
ما يفهم من قيود الكلام بالقرينة ومنها دعوى الحصر المفهومة بقرينة
السكوت في معرض البيان فهو الحيوان ما يحرك فكاه الأسفل عند
الكل فان فيه دعوى الحصر ضمنياً بالسكوت عما يحرك فكاه الأعلى وهو
التمساح) ومنها النقل الذي التزمه الناقل بأن قال وهو صحيح أو جعله
مقدمة لدليله أو أخذ في إقامة دليل عليه (ومنها الأقباس وهو ما كان
من القرآن أو الحديث أو من كلام من يتبرك به كالصحابة والتابعين
ومنها التضمن عند عدم التنبيه عليه ويكون من الشعر لأنه لما أتى بقول
الغير على أنه منه لا على أنه من ذلك الغير فقد نصب نفسه لاثبات الحكم
الذي فيه بالدليل أو لأظهاره بالتنبيه كافي الرشيدية وتقريراتها

• ثم الذي دعوه بالمقدمة • جزء الدليل أو شرط محكمه •
• بهاتين وأطلقت على • تمام تقريب الدليل ذي الخلا •
• أي سوفه لكن على الوجه الذي • يستلزم المطالب عند المأخذ •
• بأن يرى اللازم عين المدعى • أو ما ساوى أو أخص مرجعاً •
المقدمة عند الميزانين قضية جعلت جزء قياس (وعند أهل البحث

ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان قضية حقيقية أو حكمية فالأولى ما كانت جزءاً كالصغرى في الشكل وقد يعبر عنها بجزء الدليل والثانية ما كانت شرطاً لاتجاهه كإيجاب صغرى الأول وكليته كبراه إذاً الأول في قوة قوله صغرى دليلي موجبة والثاني في قوة كبرى دليلي كليته **﴿**ونطلق على تمام التقريب وهو على ما قاله السيد في رسالته الآدائية سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب فإن كان الدليل يقينيا يستلزم اليقين به وإن كان ظاهرياً يستلزم الظن به والمراد بالاستلزام المناسبة المخصصة للانتقال لا امتناع الانفكالك كما صرح به السيد في حاشية شرح المختصر وذلك بأن يكون اللازم عين الدعوى أو مساوياً أو أخص منها مطلقاً وهو من في الشكل الأول وأما في غيره من الأشكال فاللزم فيها غير بين إذ تحتاج إلى الواسطة من نحو الخلف والعكس كما سيأتي ذلك نظماً للعلم بذلك الاستلزام فيها (فهذا سقط ما يقال إن غير الشكل الأول لا ينتج لذاته بل بواسطة شيء آخر من الخلف أو العكس مثلاً لأن تلك الواسطة انما هي للعلم بالاستلزام لا لنفس الاستلزام كما في قياس المساواة فالاستلزام في الأشكال الأربعة انما هو لذاته لا بواسطة شيء أصلاً) (وتعريف التقريب بما ذكره يختص بالقياس لأن الاستلزام مأخوذ فيه **﴿** وهو على ما قال العصام تطبيق الدليل على المدعى فهذا يعم القياس وغيره من الاستقراء والتجريب لأن التطبيق أعم من الاستلزام اللهم إلا أن يراد من التطبيق التطبيق على وجه الاستلزام فيختص أيضاً بالقياس • أو يقال الاستلزام عبارة عن المناسبة المحضة للانتقال والتطبيق عبارة عن إيراد الدليل على وجه يوافق المدعى فيعبر عن القياس وغيره فيكون الاختلاف بين التعريفين انما هو بالعبارة كفي حسن بإشزاده على الكلنوبى **﴿** تنبيه **﴿** هذا اندفع ما قبل تطبيق الشيء على الشيء عبارة عن جعله مطابقاً بحيث يصدق عليه المدعى والدليل ليس بهذه الحثية كما

لا يخفى (ولا يتم التقريب الا اذا كان الدليل غير مدخول فيه ولذلك قال
 السبيل كوني في حواشي التصورات معنى تمامية التقريب أن لا يكون
 الدليل مدخولا فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير المطلوب او المطلوب
 غير اللازم يقال ان تقريره غير تام أول يتم التقريب (فان قيل) ليس
 التقريب أجزاء ذهنية أو خارجية حتى يتأتى تحقق بعض أجزائه دون
 البعض فيصعق في التمام (يقال) لان سلم ذلك اذ هو أجزاء باعتبار متعلقه
 اذ معناه سوق الدليل أي ترتيب المقدمات فان كان مدخولا فيه فقد تحقق
 السوق الا أنه لم يتم ذلك الترتيب على الوجه المؤدى الى المطلوب فيقال لم يتم
 التقريب وان كان مؤديا فقد تم ﴿﴾ ومثال ما تم تقريره وان نتج عن الدعوى
 ما لو كانت بعض الحيوان انسان وقلنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق
 انسان فبعض الحيوان انسان أو كانت الدعوى هذا انسان وقلنا هذا
 ناطق وكل ناطق انسان فهذا الانسان ﴿﴾ والذي أنتج ما يساويه اما بالعكس
 المستوى كما اذا قلنا في اثبات الدعوى الاولى لان كل انسان متحرك
 بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو
 ينعكس الى بعض الحيوان انسان * أو بدونه كما اذا قلنا في اثبات الدعوى
 الثانية لانه متعجب وكل متعجب ضاحك ينتج هذا ضاحك وهو يساوي
 هذا انسان ﴿﴾ والذي ينتج الاخص كما اذا قلنا في اثبات الدعوى الاولى لان
 بعض الحيوان ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي ينتج بعض الحيوان
 زنجي وهو أخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الأعم * وكما اذا قلنا
 في اثبات الدعوى الثانية لانه ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي فبنتج
 الاخص منها مطلقا وهو هذا زنجي * وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من
 الانسان بحجر لان كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بحجر وان ينتج لاشئ من
 الحجر بحجر وان وهو أخص من لاشئ من الحجر بانسان المنعكس الى لاشئ من
 الانسان بحجر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المدعى أخص منه أيضا

لان الاخص من أحد المتساويين أخص من الآخر (وأما اذا كان اللازم من الدليل أعم من الدعوى مطلقاً أو مبيناً أو أعم من وجهه فلا تقرب (فالاول) كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ما هو كذلك فهو حيوان فهذا حيوان • أو يقال لانه متنفس وكل متنفس حيوان فهذا حيوان فهذه النتيجة أعم مطلقاً من الدعوى • ومنه ما لو ادعى كل حيوان انسان واستدل عليه بقوله لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان انسان • وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من الحيوان بحجر لان كل حجر جاد ولا شئ من الجاد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان وهو أعم من لاشئ من الحجر بحجر حيوان فهو أعم من عكسه أيضاً (والثاني) كما يقال هذا انسان لانه مفرق للبصر وكل مفرق للبصر فهو أبيض فهذا أبيض فهذه النتيجة أعم من وجه من الدعوى لان قولنا هذا أبيض يجمع مع قولنا هذا انسان في الانسان الابيض ويفترقان في الزنبي والحجر الابيض • وكما اذا قيل في اثبات بعض الحيوان كاتب بالفعل لانه متعجب بالفعل وكل متعجب بالفعل فهو ضاحك بالفعل ينتج بعض الحيوان ضاحك بالفعل فهذا أعم من الدعوى من وجه (والثالث) كما اذا قيل في اثبات بعض الحيوان ناطق لانه فرس وكل فرس صهال ينتج بعض الحيوان صهال • أو قيل في اثبات هذا حيوان لانه جاد وكل جاد لا حيوان فهذا لا حيوان أو لانه غير نام وكل غير نام حجر فهذا حجر فالنتيجة تبين الدعوى • وكذا اذا كان المدعى موجبة كلية جملة أو شرطية متصلة أو مفصلة وأنشأ الدليل موجبة جزئية

﴿الاستلزام﴾

- والحكم ان يكن لا تخراقتضى • يدعى بالاستلزام هذا الاقتضاء •
- وانه تقارن للصدق في • ذهن فقط أو ذا بخارج بنى •
- وفيهما لا بد من مناسبه • بتلك ما انفكا عن المصاحبه •
- كأن ترى العلة فرددين • أو يوجد للغير محولين •

(أوبين هذين التضاييف المتجلا • أو التساوي بين ذين قد علما
 الملازمة والضرورة والتلازم والاستلزام كلها بحسب الاصطلاح بمعنى واحد
 وهو كون الحكم مقتضيا لآخر في الصدق كما في قولنا ان كان هذا انسانا
 كان حيوانا والحكم الاول المقتضى بالعكس هو المسلزوم والحكم الثاني
 المقتضى بالفتح هو اللازم وحاصله أنه تقارن صدق الشئيين في الذهن فقط
 أو في الخارج بدون انفكاك بينهما فالاول فيما وجوده ذهني فقط والثاني
 فيما وجوده خارجي (وهو من مقولة الاضافة كالمعية لان كلام من
 المتقارنين لا يتعقل الابتغال الآخر • فاذا كانا موجودين خارجا فهو
 موجود خارجا أيضا عند الحكماء لانه عرض وأما عند أهل السنة فهو أمر
 اعتباري لانهم لا يقولون بشئ من الاعراض الا كيف والائين •
 وان كانا ذهنيين فهو ذهني (ولا يصدق معنى الاقتضاء على المتفقين في
 الوجود ككون الانسان ناطقا والحمار ناهقا فلا حاجة الى تقييد الاقتضاء
 بالضرورة كما قيده المسعودي في شرح آداب السمرقندي (والاقتضاء هو
 وجود المناسبة الخاصة أي المناسبة التي يسميها لا ينفك عن المصاحبة
 في الصدق وتخرج بذلك المناسبة العامة ككون جميع الموجودات الممكنة
 معلولة لشئ واحد وهو تعلق القدرة التمييزي بالحادث أو تعلق السكونين
 • وهي كأن يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود • أو معلولة كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
 • أو يكونا معلولين لشئ واحد كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضى
 فان وجود النهار واطاعة العالم معلولان لطاوع الشمس • أو يكون بينهما
 تضاييف كقولنا ان كان زيد أباً للعمر وكان عمرو ابنه • أو يكون بينهما
 تساويان يكون أحدهما في قوة الآخر فيلزم من وجود كل منهما أو انتفائه
 وجود الآخر أو انتفاؤه كاللزم بين الفردية وعدم الزوجية في قولنا كلما
 كان هذا العدد فردا فهو ليس بزوج واللزم بين الانسان والناطق في نحو

ان كان هذا انسانا فهو ناطق (وان كان اللازم أهم يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم لا العكس ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم فحواكما كان الشيء انسانا فهو حيوان فلا يقال كلما كان الشيء حيوانا فهو انسان ولا كلما لم يكن الشيء انسانا لم يكن حيوانا (وانما خص تعريف الاستلزام بما بين الاحكام للاحتياج اليه في الاستدلال ومنع تقريب الدليل دون ما يقع بين المفردات اما لانه ليس بمعتبر عند أهل الاصطلاح واما لانه لا ينفك التلازم بينهما عن التلازم بين الاحكام كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فكما وجد التلازم بين الانسان والحيوان كذلك وجد بين الحكم بكون الشيء حيوانا والحكم بكونه انسانا فاستغنوا ببيان التلازم الاحكام عن تلازم المفردات اذ هو يعلم بالمقايسة على ما ذكرنا ان كان علم أن التلازم بين الاحكام هو اقتضاء أحد الحكمين يعلم بانقياس عليه أن التلازم بين المفردات هو اقتضاء أحد المفردين للآخر وأقسام التلازم أربعة لانه يكون في ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت وهو ما في الشرطية المتصلة أو المنفصلة (فالمتصلة) اذا كان طرفاها متصادفين طردا وعكسا كالجسم والتأليف جرى فيهما الاولان وهما التلازم بين ثبوتين أو نفيين طردا وعكسا بمعنى أن ثبوت كل منهما يستلزم ثبوت الآخر ونفيه يستلزم نفي الآخر فحواكما كان الشيء جسما كان مؤلفا وكلما كان مؤلفا كان جسما وكلما كان جسما وكلما لم يكن مؤلفا لم يكن جسما وكلما لم يكن جسما وكلما لم يكن مؤلفا (وان كانا متصادقين طردا كالجسم والحدوث جرى فيهما التلازم الثبوتي طردا فحواكما كان الشيء جسما كان حادثا لا عكسا فلا يقال كلما كان الشيء حادثا كان جسما * ويجري فيهما التلازم النفي عكسا فحواكما لم يكن الشيء حادثا لم يكن جسما لا طردا فلا يقال كلما لم يكن الشيء جسما لم يكن حادثا لان كلا من الجزء الذي لا يتجزأ والعرض ليس بجسم مع أنه حادث (والمنفصلة) اذا كان طرفاها متعادين

طردا وعكسا وهو في الحقيقة أي مانعة الجمع والخلو كالحدوث والوجوب
 في قولك الشيء إما حادث أو واجب فانه ينافي ثبوت كل منهما ما ثبت الا ستر
 ونفيه نفيه جري فيهما الا ستران أعني التلازم بين ثبوت ونفي وعكسه نحو
 كلما كان الشيء حادثا كان ليس بواجب وكلما كان ليس بواجب كان
 حادثا وكلما لم يكن حادثا كان واجبا وكلما كان واجبا لم يكن حادثا (وان
 كانا متعاندين اثباتا فقط أي لم يجتمعا على الصدق مع جواز كذبهما وهو
 في مانعة الجمع كالتأليف والقدم في قولك الشيء امام مؤلف أو قديم فانهما
 لا يجتمعان اذ لا يوجد شيء مؤلف وقديم وقد يرتفعان كما في الجزء الذي
 لا يتجزأ أو كالعرض جري فيهما الثالث وهو استلزام الثبوت للنفي طردا
 وعكسا نحو كلما كان الشيء مؤلفا كان ليس بقديم وكلما كان قديما كان
 ليس بمؤلف • ولا يجري فيهما استلزام النفي للثبوت فلا يقال كلما لم يكن
 الشيء مؤلفا كان قديما لان كلا من الجزء الذي لا يتجزأ والعرض ليس
 بمؤلف مع أنه ليس بقديم (وان كانا متعاندين نفيًا فقط أي لم يجتمعا على
 الكذب مع جواز صدقهما وهو في مانعة الخلو كالاساس والخلل في قولك
 الشيء اما ذو اساس أو محتفل فانهما لا يرتفعان اذ لا يوجد ما ليس له اساس ولا
 محتفل وقد يجتمعان في كل ذي اساس محتفل بوجه آخر جري فيهما الرابع
 وهو استلزام النفي للثبوت طردا فيصدق كلما لم يكن له اساس كان محتفلا اه
 من محتضرا بن الحاجب ومرحله لابن السبكي ملخصا ﴿تنبيه﴾ كما يكون
 التنافي بين الوجوديين يكون بين العدميين نحو كلما كان زيد ليس له ابن
 فهو ايس بأب ويكون بين ملازم وعدمي ولازم وجودي نحو كلما لم تكن
 الشمس طالعة كان الليل موجودا او كلما لم يكن وجود الممكن من نفسه
 كان وجوده من غيره وبين ملازم وجودي ولازم عدمي نحو كلما كانت
 الشمس طالعة فالليل ليس بموجود وكلما كان وجود الممكن من غيره لم
 يكن وجوده من نفسه ﴿والموجبة الكلية المتصلة تستلزم قضيتين

منفصلتين احدهما مانعة تجع وهي من عين المقدم ونقيض التالي
والاخرى مانعة تحلو وهي من عين التالي ونقيض المقدم وهذان
الانفصالان متعاكسان على اللزوم أى متى تحقق منع الجمع بين أمرين
يمكن عين كل منهما مستلزما لنقيض الآخر متى تحقق منع الخلو بين
أمرين يمكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر مثلا اذا قلنا كلما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تكون مانعة الجمع اما أن
تكون الشمس طالعة أو ليس النهار موجودا وتكون مانعة الخلو اما أن
لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا والمانعة الحقيقية
الموجبة تستلزم أربع متصلات مقدم متصلتين منها عين أحدا الجزأين
وتاليهما نقيض الآخر فاذا قلنا العدد اما زوج أو فرد فالاوليان كلما كان
العدد زوجا فهو ليس بفرد وكلما كان العدد فردا فهو ليس بزوج والاخريان
كلما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلما لم يكن العدد فردا فهو زوج وكل
واحدة من غير الحقيقة أى مانعة الجمع ومانعة الخلو تلم الاخرى
مركبة من نقيض جزأيهما (فاذا قلنا اما أن يكون هذا الشئ شجرا أو حجرا
فهى مانعة الجمع يعنى أن لا فى بينهما فى الصدق ويجوز كذبهما بالخلو
عنهما كأن يكون حيوانا وتستلزم صدق قولنا اما أن يكون هذا الشئ
لا شجرا أو لا حجرا وهى مانعة الخلو يعنى أن العناديينهما فى الكذب نقط
ويجوز صدقهما بأن يكون لا شجرا ولا حجرا بل يكون حيوانا (واذا قلنا
اما أن يكون زيد فى البحر واما أن لا يفرق فهى مانعة الخلو ويجوز صدقهما
بأن يكون فى البحر ولا يفرق وتستلزم صدق قولنا اما أن لا يكون زيد فى
البحر واما أن يفرق وهى مانعة الجمع ويجوز كذبهما بأن يكون فى البحر
ولا يفرق كما اذا كان ساجحا أو فى سفينة أو فى الساحل

﴿المدار﴾

﴿الوصف ان يصلح لان يرتب . عليه حكم بالمدار لقباً﴾

﴿فوالدائر الحكم الذي يرتب • والدوران ذلك الترتيب﴾

الدوران لغة الطواف واصطلاحاً ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلاح
العليه أي كون الشيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر يصح تعليل
الشيء الأول بذلك الشيء الثاني بالترديد وهو السبب والتقسيم أيضاً وهو بأن
يتفحص أولاً أوصاف الأصل ويرد في علة الحكم هل هي هذا الوصف
أو هذا ثم يبطل عليه كل شيء يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك
عليه الوصف المذكور كما يقال علة حرمة الخمر ما لا يتخذ من العنب
أو الميعان أو اللون المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكارا يمكن
الاتخاذ من العنب والميعان ليسا بعلة لوجودهما في الدبس والخل بدون
الحرمة والرائحة ليست بعلة لوجودها في السفرجل والكمثرى بدون
الحرمة واللون ليس بعلة لوجوده في الخشاف بدون الحرمة فتعين الاسكارا
للحرمة والشيء الأول المرتب هو الدائر والشيء الثاني المرتب عليه هو المدارر
(فالترتيب جنس يشمل الدوران وغيره من الترتيب الاتفاقي كترتيب وجدان
المال عند الخروج الى مكان معين وقوله صلاح العلية فصل يخرج الترتيب
الاتفاقي كافي المال المذكور لأن الخروج الى مكان معين لا يصلح أن
يكون علة لوجود المال (وأقسام الدوران ثلاثة إما أن يكون وجودا
لاعدما أو عدما لاوجودا أو وجودا وعدما معا (فالأول) كترتيب الملك
على الهبة فإن وجوده مرتب على وجودها وأما عند عدم الهبة فلا يجب
أن يكون الملك معدوما لجواز تحققه شيء آخر كالبيع وغيره (والثاني)
كالطهارة بالنسبة الى جواز الصلاة فإن عدم الجواز مرتب على عدم
الطهارة وأما عند وجودها فيجوز أن لا تجوز الصلاة لسبب انتفاء شرط
آخر كاستقبال القبلة (والثالث) كترتيب وجود الرجم على الزنا الصادر
من المحسن فيحصل الرجم بحصول زنا المذكور وينعدم بعدمه (وبين
الدوران والتلازم عموم وخصوص مطلق والتلازم أعم لاجتماعهما في

صورة يكون الدائر والمدار فيها قضيتين متسلازمتين يصلح أن تكون
احداهما معلة للآخرى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا وصدق الملازمة بدونه في استلزام وجود المسلول وجود علته
كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة

﴿ التعريف ﴾

﴿ أقسام تعريف لذى التحقيق • لفظي أو اسمي • أو حقيقي •
﴿ أما الحقيقي • فذا لما وجد • ليس الجزئي • ولا المقصد •
﴿ واسميه تفصيل مفهوم علم • لاسم بوجه ما كعلم قدر سم •
﴿ للمبتدى لكنه اذا حصل • في خارج فالحقيقي • انتقل •
﴿ وان به تعلم حقيقة خد • وان عيز عن سوى رسم ما بعد •
﴿ والكل اما ناقص أو ذو تمام • وبسطه في فن منطق برام •

التعريف اما حقيقي أو اسمي أو لفظي (فالتعريف الحقيقي) تعريف الماهيات
الحقيقية أي ما يستلزم تصوره تصور الشيء على تقدير كونه موجودا
أي في الخارج ولا يجري في الجزئي ولا المعدوم (والتعريف الاسمي) قول
دال على تفصيل مفهوم اعتباري غيره معلوم الوجود في الخارج سواء اشتهر
بالعدم كالاعتقاد للطير المنعوت باوصاف عجيبة أو لا كالعلم اذا رسم للمبتدى
أي عند الشروع فيه فيلزم معلومية المعنى للسامع أي كونه متصورا له
بوجه ما قبل التعريف ثم اذا حصل في الخارج ينتقل للحقيقي • مثلا تعريف
المثلث بشكل محيط به ثلاثة اضلاع قبل معرفة وجوده اسمي وبعد
معرفة حقيقي • وقال السعد في شرح المقامات ان تعريف العلم المذكور
في مقدمه اشروع اسمي وبعد الا حاطة بمائله بقلب حقيقيا (وكل منهما
ان كان بالكنه أي بالذاتيات لتصور الحقيقة فهو حذوان كان بالوجه
أي بالعرضيات للتمييز عما عداه فهو رسم وكل من الحد والرسم اما تام
أو ناقص وبسط ذلك في فن المنطق وانما ذكرت الاقسام هنا وسيلة لبيان

الشروط اذ باعتبار الدعوى الضمنية بتوفرها أو بقدر شي منها ترد النوع ومع ذلك فلسفد كرها تكبيل للفائدة فنقول (الحد التام ما كان بجميع الذاتيات وهي جنسه وفصله القريبان كالحيوان الناطق للانسان) والحد الناقص ما كان ببعضها أى بالفصل القريب فقط كالناطق أو به وبالجنس البعيد كالجسم الناطق للانسان (والرسم التام ما كان بالجنس القريب والخاصة اللازمة كالحيوان الضاحك للانسان) (والرسم الناقص ما كان بالخاصة فقط كالضاحك أو بها وبالجنس البعيد كالجسم الضاحك للانسان) أو بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقول بعضهم في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاطفا ربادى البشرة فحكاك بالطبع

﴿ وشروطه جمع ومنع وهو ما • ساواه صدقا ان يكن تم اعلماء ﴾

﴿ وفقدته الحال كالدورفى • جلانته أجلى من المعرف ﴾

﴿ وحسنه اذا خلا عن الغلط • فى لفظه وعن مجاز ما ارتبط ﴾

﴿ بواضح القرينة المعينة • ولم تكن شهرة هذا بينه ﴾

﴿ كذا لى عن مشترك عنها خلا • وذى غرابية قبل الجلال ﴾

شروط صحة التعريف الحقيقي والاسمى ثلاثة الاول مساواته للمعرف بالفتح فى الصدق وهو أن يكون المعرف بالكسر جامعا لافراد المعرف مانعاً من دخول غير ها وهذا فى المعرف التام لما قال الدواني المساواة فى مطلق المعرف بالكسر ليست بمذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو أعم أو أخص وللصناعة فى جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبار غير المساواة نعم تشترط فى المعرف التام (ويبان المساواة فى الصدق أن يكون كل ما صدق عليه المعرف بالكسر صدق عليه المعرف بالفتح وهو معنى الاطراد أى اذا وجد الحد وجد المحدود ويلزمه أن يكون مانعا عن دخول غير افراد المعرف فيه وكل ما صدق عليه المعرف بالفتح صدق عليه المعرف بالكسر وهو معنى

الانعكاس أى اذا وجد المحدود وجد الحده أو اذا اتنى الحد اتنى المحدود
 ويلزمه أن يكون جامعاً لافراد المحدود • ومثله الرسم والمرسوم (الثانى)
 خلوه عن الحالات كالدر والقسلس (والثالث) كونه أجلى من المعرف
 وشروط الحسن فيه خلوه عن الاغلاط اللفظية • وعن اشتغاله على
 لفظ مجازى بدون قرينة معينة للمراد ولا يكفى فيه القرينة المانعة عن
 ارادة الحقيقة اذ المعانى الدالة ألفاظها على المقصود بالالتزام لها لوازم
 متعددة فلا يتعين ارادة اللازم الذى هو المقصود فى مقام التعريف الا
 اذا وجدت القرينة المعينة للمراد وكل معينة مانعة ولا عكس • وهذا
 اذا لم يكن المجاز مشهوراً والافهوسائع فيه بدونها • وكذا عن المشترك
 بدون القرينة المعينة للمراد عند عدم جواز ارادة كل واحد من
 معانيه على سبيل البديل أو لم يكن بينها استلزام والافيجوز خلوها عنه
 • وعن اشتغاله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالالفاظ القرينة
 ﴿لفظية تفسير لفظ ما تضح • بواضح من لغة أو مصطلح﴾
 ﴿ولو هو كما اذابه قصد • تعيين معنى دون تفصيل عهد﴾
 ﴿وان يل السامع ليس يدرى • بذلك المعنى فذا لا يجبرى﴾
 التعريف اللفظى هو ما يقصده تفسير لفظ غير واضح الدلالة بالنسبة الى
 السامع دال على معنى معلوم عنده حال كونه غير عالم بوضع ذلك اللفظ له
 بلفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع أيضاً به يحصل التصور ثانياً
 وهو طريق أهل اللغة وأصحاب الاصطلاح • ويكون مفرد سواء كان
 مرادفاله كتعريف الغضنقر بالاسد والقود بالقصاص أو أعسم على
 ما جوزه السعد كتعريف الورد بالزهر أو أخص على ما جوزه أبو الفتح
 كتعريف الطيب بالمسك (فان لم يوجد مفرد ذكر مر كى يقصده تعيين
 المعنى لا تفصيله كقول المتكلمين الخلاء بعد موهوم وهو القراغ الذى
 تحيز فيه الاجرام واذا لم يكن السامع عالماً بالمعنى لا يمكن التعريف اللفظى

له) والفرق بينه وبين الاعمى ان اللفظ لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد
تغييرها ليعلم ان اللفظ موضوع بازاها فإله التصديق ولا يشدرج تحت
القول الشارح ويكون مرادف ولا يتصور فيه رسم لكونه غير مركب
بالتركيب المعهود في القول الشارح . وأما الاعمى فهو مندرج تحت
القول الشارح ولا يكون مرادف ويتأني فيه الرسم ﴿تمه﴾ زاد بعضهم
قسما سماه تعريفا تنبيها وقال في تعريفه هو ما يقصده ازالة غفلة المخاطب
عن الصورة الحاصلة في الخزانة ليلتفت اليها بلا تجشم الى كسب جديد
في احضارها وهو اللفظي متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا مثلما تعرف
الغضنفر بالاسد باعتبار أن القصد به اعلام معني هذا اللفظ لمن سمعه ولم
يعلم معناه يكون تعريفا لفظيا وباعتبار أن القصد تنبيه المخاطب على هذا
المعنى الحاصل في ذهنه غير ملتفت اليه يكون تعريفا تنبيها اه) وأطلق
عليه الجلال الدواني التعريف اللفظي حيث قال في شرح التهذيب اذا
قيل الخلاء محال فيقال ما الخلاء فيجاب بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي
والغرض منه احضار صورة مخزونة فهو غير لغة التصور ابتداء اه

﴿تقسيم الكل الى جزئياته﴾

- ﴿تقسيم كل جزئيات • ضم قيود متباينات﴾
- ﴿لعام مفهوم فن ذا الضم • في كل قيد ما حصول قسم﴾
- ﴿وصديق مقسم عليها جار • وهو حقيق أو اعتباري﴾
- ﴿فاول بحرف اما اظهرا • تفصيل مقسم ولو مقدرا﴾
- ﴿كالحي اما حيوان ناطق • أي مدرك أو حيوان ناهق﴾
- ﴿والحي اما ناطق أو صاهل • تضمن التعريف فيه حاصل﴾
- ﴿لا ان باجمال بدا كالكلمة • اسم وفعل ثم حرف فاعله﴾
- ﴿وشرطه حصر ومنع فاقهم • وقسمه أخص مما قد قسم﴾
- ﴿وبين أقسام له تبين • ومنه عقلي وهذا كائن﴾

بالسبر كالمعلوم اما قلوجد • أو هو معدوم وثالث فقد
 التقسيم لغة تحليل شيء وتجزئته واصطلاحا ينقسم الى نوعين تقسيم الكلّي
 الى جزئياته وتقسيم الكل الى أجزائه (فالأول) هو ضم قيود متباينة الى
 مفهوم كلّي ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فيكون المقسم صادقا
 على أقسامه وهو تافه حقيقي أو اعتباري (فالحقيقي) ما يدخله حرف
 الانفصال وهو اما لئلا يجب فيه • سواء كان مع تفصيل المقسم لتحقيقه
 كأن يقال الحيوان اما حيوان ناطق أي مدرك أو حيوان صاهل
 • أو تقديرا كأن يقال الحيوان اما ناطق أو صاهل لان المقسم • قد در
 حيث تدفى الكل وعلى كل فهو يتضمن تعريفها • وأما ان ذكرت الاقسام
 اجالا كقول ابن الحاجب الكلمة اسم وفعل وحرف فلا يتضمن تعريفها
 (وشروطه أربعة) (الأول) المحصر أي الجمع بأن لا يترك في التقسيم ذكر
 بعض ما دخل في المقسم (الثاني) المنع بأن لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في
 المقسم (الثالث) أن تكون الاقسام أخص مطلقا من المقسم في الحكم لان
 كل قسم مركب من المقسم وقيد ففي تقسيم الحيوان الى انسان وفرس
 الانسان مركب من الحيوان والناطق والفرس مركب من الحيوان
 والصاهل فيقال بحسب الحمل كل انسان حيوان بدون العكس وبحسب
 التحقق كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان بدون انعكس الكلّي فيكون
 المقسم أعم من القسم لصدقه عليه وعلى غيره • ولو كان القسم أعم مطلقا
 من المقسم لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره كتقسيم الضاحك الى
 حيوان وزنجي • ولو كان أعم من وجه لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى
 غيره كتقسيم الانسان الى أبيض وأسود بدون ملاحظة المقسم في انقسم
 يعني بدون ملاحظة انسان أبيض أو الحيوان الى انسان وأبيض • ولو
 كان بعض الاقسام مرادفا لنفس المقسم كأن يقال الانسان اما بشر
 أو زنجي أو مساو يا غير مرادف كأن يقال الانسان اما ناطق أو ضاحك

بالفعل أو يقال الانسان امامتهجب أو زنجي لزم أن يكون نفس الشيء في الواقع قسما منه أى من نفسه في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم منه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (الرابع) أن يكون بين الاقسام تباين اذا المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام فلترادف القسمان كما اذا قيل الحيوان المفترس اما أسد أوليت أو نساو يا غير مترادفين كما اذا قيل الحيوان الناطق اما ناطق أو انسان يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم • وان كان بعضها أخص مطلقا من بعض نحو الجسم اما حيوان أو انسان روى يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم لان الاخص قسم من الاعم • وان كان أخص من وجه كقولك الجوهر اما حيوان أو أسود يلزم عدم التمايز بين الاقسام مع أنه مقصود من التقسيم والوازم كلها باطلة • ومنه العقلي • وهو التقسيم الذي يحكم العقل بمجرد تصور أقسامه باختصار المقسم فيها بالسبب بأن يكون مترددا بين النقي والاثبات كقولك المعالوم اما موجود أو لا أى على مذهب نفاة الاحوال كالاشعري وقليل يرد بلاترديد كقولك العدد زوج وفرد ويقابله الاعتبارى وشرطه أن لا يجوز العقل قسما آخر للمقسم بمجرد ملاحظة مفهوم التقسيم والابطال الحصر العقلي

• ومنه ما يدعى بالاستقراى • يؤخذ من تتبع الاشياء •
 • مثل انحصار الدلالة الذى • ثلث أقساما لها فى المأخذ •
 • ومنه نقلي كحصرنا الاربعة • فبانرى فى الكتب من حسن الصنيع •
 • وحصر ذى التأليف جعلى • من نوع الاستقرا لمن به احتذى •
 ومنه أى من تقسيم الكل الى جزئياته ما يسمى بالتقسيم الاستقراى وهو ما يستند فيه الى التبع فيما علمت أفرادها كاختصار الدلالة فى أقسامها الثلاثة وثلاث بالبناء للفاعل وضميره يعود الى الانحصار ويمكن

الترديد فيه بين النفي والاثبات ليقل الانتشار ويسهل الاستقراء لكن
لا بد أن يبقى حينئذ بعض الأقسام من السواء كان في القسم الأخير كقولك
العنصر أما أرض أو ماء أو هواء أو لا وهو النار • أو في الوسط كقولك
العنصر أما أرض أو لا والثاني إما مـ ير ماء أو ماء والاول إما هواء أو لا وهو
النار • أو في الاول كقولك العنصر إما غير أرض أو أرض والاول إما غير ماء
أو ماء والاول إما هواء أو لا وهو النار والقسم المرسل في جميع هذه الصور
أعم مما وجد بالاستقراء ومعنى هذا العموم أنه لا ينحصر مفهومه في النار
بحسب العقل حيث يجوز أن يكون في مفهومه شيء آخر غير ماء مجرد
بالاستقراء كالنور والكهرباء • وشرطه أن لا يوجد في الواقع قسم آخر وان
جوز العقل وجوده سواء دل البرهان أو التنبيه على بطلانه أو لم يدل
(تنبيه) زاد بعضهم قسما سماه قطعا وهو ما لا يجوز العقل فيه قسما آخر
بالنظر إلى الدليل أو التنبيه وإن جوزه بمجرد ملاحظة مفهومه ولم يذكره
العلامة السجاقلي في الولدية فقال شارحها والمصنف أدرج انقطعي
في العقلي كما هو رأي البعض أو في الاستقراء كما هو رأي بعض آخر • ومنه
نقل يستند فيه إلى التبع فيما لم تعلم أفراده كحصر البسبب في الجنس
والتورية وغيرها مما ذكر في الكتب المتداولة (وحصر المؤلف كتابه
في خمسة أبواب مثلا جعل بالنسبة إليه واستقراء بالنسبة لمن احتذى به
في قراءة الكتاب حتى استقرأه

• والاعتباري الذي لم تنتج أقسامه في واحد أو تجمع
• لأنها تصادقت ذاتا كما • تبين من حيث مفهومهما
• كقولك الإنسان إما كاتب • أو شاعر وشرط هذا الواجب •
• كقولك في الحصر والمنع وما • عدا في تعقل قد حتم
التقسيم الاعتباري هو ضم قيود متغايرة مفهومها متصادقة ذاتا إلى
المقسم كقولنا الإنسان إما كاتب أو شاعر وكنتقسيم المنطقي الكلي إلى

أقسامه الخمسة لان القيود الخمسة في ذلك التقسيم تصادقت في شيء واحد كالملقون بضم الميم وقبح اللام ومعناه مائة صنف بلون فانه جنس للأسود والاحمر ونوع للمكيف بضم قفتح أى الموصوف بالمكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان (وانما كان جنسا للأسود والاحمر لانه أعم من كل منهما لتناوله الأبيض والأسود والاحمر والأصفر الى غير ذلك ونحو المكيف لانه أخص منه فان المكيف يعم الحار والبارد كالهواء بخلاف الملون وفصل للكثيف أى الجسم الكثيف اذ تعرفه جسم ملون وخاصة للجسم فان ما ليس بجسم كالجوهر المجرد ليس بملون وشرطه كشرط التقسيم الحقيقي في الحصر أى الجمع والمنع ذهنا وخارجا ما في ماعد اذ لك من كون القسم أخص مطلقا من المقسم فهو بحسب التعقل فقط وان كان مساويا في الخارج وكذا كون الاقسام متباينة اغماها في التعقل لافي الواقع فلا يضر مصادقتها في شيء اذهى مفهومات اعتبارية

تقسيم الكل الى أجزاء

تقسيم الكل الى أجزاء • تفصيل ما فيه من الاشياء

وذلك كالانسان حي ناطق • أو هو لحم عصب صفائق

تباين المقسم والاقسام • وحصره والمنع شرط سام

تقسيم الكل الى أجزائه عبارة عن تحليل الكل وتفصيله الى أجزائه الذهنية كما يقال الانسان حيوان وناطق أو الى أجزائه الخارجية كقولك الانسان لحم وعصب وصفائق وهو لتحصيل ماهية المقسم لا لتحصيل ماهية الاقسام ومن ثم لا يصدق على أقسامه ضرورة أن الكل لا يحتمل على الجزء من حيث انه جزء ويكون داخلا في ماهية المقسم فهو الحكم على المقسم بأن ليس له جزء خارج عن الاقسام (ولا يجوز ادخال حرف الانفصال في هذا التقسيم فلا يقال السكتنجييل اما عسل أو خل بل يقال السكتنجييل عسل وخل لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الاجزاء بل بالجموع من حيث هو

مجموع وشروطه أربعة (الأول) الحصر أى الجمع (الثاني) المنع بأن يذكر في
 الأقسام جميع ما كان جزءاً من المقسم اذ لولا له تمكن الأقسام المذكورة
 فيه ماهية للمقسم فلا تحصل ماهيته وهذا ما لم تقم قرينة على ارادته مثل
 رب وقدوم التبعية فهو من أقسامه كذا وكذا • ولا يذ كر فيها ما لم
 يكن جزءاً من المقسم اذ المركب من الشئ وغيره لم يكن عينه (الثالث) تبين
 الأقسام بحسب الحمل (الرابع) مباينة كل قسم للمقسم بحسب الحمل
 أيضاً أما بحسب التحقق فينبههما عموم مطلق لانه كلما تحقق الكل تحقق
 الجزء ولا عكس ﴿آداب البحث﴾

• لترك الایجاز والاطناب • ولا يناظر حين أنسابها •
 • وليجنب فتحكا ورفع الحس • وذاغرابه كالاسطقس •
 • وبجمل والدخل في الكلام • من قبل فهم ذلك المرام •
 • لا بأس في إعادة المسألة • لفهم تاركها لا دخل له •
 • ولا يظن خصمه حقيراً • وليك الحق به ظهيراً •
 آداب البحث المستحسنة للجانبين عشرة (أحدها) الاحتراز عن الایجاز لئلا
 يكون مخلاً بفهم المقال (ثانيها) الاحتراز عن الاطناب والافئودی الى
 الملل (ثالثها) الاحتراز عن المناظرة مع المهاجرة والافئودى ذهنه بجلالة
 قدر الخضم (رابعها) الاحتراز عن الضحك ورفع الصوت بالمقال لانهما
 من مهات الحق أو الجهاال يسترون بذلك جهلهم لئلا يغلبهم خصمهم
 (خامسها) الاحتراز عن استعمال الالفاظ الغريبة كالاسطقس أى
 ما يتقرب اليه الشئ في التحليل ضد العنصر فانه مبدأ التركيب والافئودی
 الى عسر الفهم (سادسها) الاحتراز عن استعمال المجل في الكلام لئلا
 يؤدى الى تردد في فهم المرام (سابعها) الاحتراز عن الدخول في الكلام
 قبل فهم المرام والافئودى الخبط في البحث والاحكام أو الالتزام خطأ ولا
 بأس بالاعادة لاجل الفهم (ثامنها) التحرز عن التعرض لما لا دخل له في

المرام والإفتشركلام وبحصل البعد عن الصواب (تاسعها)
 الاحتراز عن ظن خصمه ضعيفا لا يؤدبها وانه الى اصدار كلام ضعيف
 فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالالزام أو الاغلام وهذا أشنع ما يكون
 في المقام (العاشر) أن ينوى بالمناظرة أن يكون ظهور الحق

﴿شروط المناظرة﴾

﴿شروطها ضبط قوانين النظره سؤالا أو جوابا كما اشتهر﴾
 ﴿كذلك علم المتناظرين ما • تناظر اقيه بقول العلماء﴾
 ﴿من نظري لم يكن بالتضع • اذ طلب الواضح علما لا يصح﴾
 ﴿وباصطلاح لم يجوز أن يعترض • على اصطلاح ما بهذا المعترض﴾
 شروط المناظرة أربعة (أحدها) ضبط قوانين النظر في كيفية إيراد
 الاسئلة والاجوبة وكيفية ترتيبها على ما اشتهر في كتبها المحررة (ثانيها)
 أن يكون كل من المتناظرين عالما بالمسألة التي يتناظران فيها أما إذا
 جهلاها كما لو سمع من لا المالم له بعلم العروض أصلا عروضا يقول صدر
 أول بيت من البردة مخبون ولا يدري السامع معنى ذلك إلا أنه حفظه
 وتكلم به عند شخص ولم يكن ذلك الشخص عالما بذلك أيضا ولم يعلم ذلك فهذا
 النزاع بينهما يسمى معاندة ولو جهلاها أحدهما فالجاهل معاند والعالم أحق
 قال سيدي محيي الدين بن العربي

خاطب الناس بالذي عرفوه • لا تكن منكرا لما ألفوه
 وتجاهل مع الجهول وسلم • لهم وفي الكلام ما زيفوه
 وإذا كنت مبصرا بين عمي • فأكرم الحق حيث لم يعرفوه
 اغساسد الرجال بهذا • وبهذا استجن ما كشفوه

وقوله بقول العلماء متعلق بتناظر اضمنا معنى آخذين فيتكم في كل علم بما
 هو من وظيفته كالكلام في علم الكلام فانه يجب أن يتكلم فيه باليقينيات
 المتيقدة للاعتقاد لانه لا يكفي في الاعتقاد الامارة فلا يتكلم في اليقيني

وظائف الظنى كأن يعارض دليلا قطعيا كالقرآن بامارة ظنية كالقياس
لأنه لا يقيد شيئا ولا يتكلم بالعكس أى لا يتكلم فى الظنى وظائف اليقيني
أيضا كان يتكلم فى الدليل الظنى بأنه لا يقيد المطالب لاحتمال أن يكون
كذا لان غرض المعال ح اثبات الظن بذلك الشئ وكون الدليل محل محتملا
لغيره لا ينافى ذلك كفى آداب السيد وشرحها الرشيدية (نالتها) ان تكون
من النظريات ولم تكن متعلقاتها واضحة عند من تلقى اليه • وخرج بقيد
كونها نظرية البديهيية الجلية فانها لا يرد عليها المنوع لا بشاهد ولا بدونه
وقد تقدم بيان البديهي الجلى والمستقرة يعنى المثبتة بدليل الاستقراء
التام ككل حي وموت والمولدات الثلاثة الحيوان والمعدن والنبات ومقولة
الجوهر واحدة ومقولات العرض تسعة لا بشاهد ولا بدونه وطلب التنبيه
على البديهي انما يكون فى البديهي غير الجلى كما تقدم والمستقرة
باستقراء ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند الاسفل
الابشاهد يظهر به خلل الاستقراء كأن ينقضه فى مثالا بالقاسح وهو
الشاهد • وخرج بقيد أن لا تكون متعلقاتها واضحة ما اذا كان المنوع
واضحاً عنده اذا المنع بمعنى طلب الدليل للوضوح طلب تحصيل الحاصل
فيكون مكابرة لان معنى الوضوح ان يكون متعاقبه مسلما عنده جازما به
لسبب من الاسباب سواء كان جزما مطابقا للواقع حاصل بالبداهة أو
بالبرهان أو بهلامر كما حاصل بالدليل الفاسد أو بالتقليد أو بغلط الحس
والنقض لهو المعارضة مكابرة لمصادمتها البديهي عنده • وقوله علما أى
مناسبا وهو المماثل للمطوب تمييز للواضح دفع به ايهام أن المراد بالواضح
الواضح مطلقا مع انه ليس كذلك اذا المراد به الواضح بالعلم المناسب قال
السيد فى رسالته الا دايمة جرت كلمتهم على انه لا يجوز ان يثبت المطوب
والتنبيه والدليل على المعانوم مطلقا والحال ان ذلك اذا لم يكن المطوب ممكنا
أن يعارض بوجه آخر • وتوضيحه ما قاله الصبان على ملاحظتى على رسالة العضد

في الادب ان النقل ان كان معلوم الصحة علمائنا لالمطلوب فطلب
تصحيحه مكابرة أما اذا كان مطلوب طالب التصحيح فوق ما عنده كأن يطلب
اليقين والذي عنده ظن فاطلب لا تق (رابعها) أن تكون المناظرة جارية
على اصطلاح واحد اذ لا يجوز أن يأتي باعتراض مبني على اصطلاح على
مدعى مبني على اصطلاح آخر ليس فيه ذلك المعترض عليه بفتح الراء
مثلا لو قال المعلن على اصطلاح المتكلمين الشيء هو الموجود فليس
للسائل ان كان علمائه أن يقول على اصطلاح الحكماء لان سلم ذلك
فان الشيء يتم الموجود والمعدوم وانما لم يكن له ذلك لانه لا مشاحة في
الاصطلاح (وآثر المتكلمون تخصيص اطلاق الشيء على الموجود فقط
لان الشيء يطلق على الله تعالى كقوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل
الله وقوله تعالى وقد خلقن من قبل ولم تلد شيئا أما اذا لم يكن السائل عالما
بالاصطلاح الذي بني عليه المعلل كلامه ومنع فعلى المعلل أن يجيبه
بالتعريب بيان الاصطلاح الذي بني عليه

﴿ما تجرى فيه المناظرة﴾

﴿تكون في التعريف والتقسيم • ومدعى النقل بالتعميم﴾
﴿وفي دليل المدعى وفي السند • قطعا ارسوا حسبما ورد﴾
﴿وفي عبارة وفي المقدمة • جزأ حقيقيا وحكما عممه﴾
﴿كذلك المركب الناقص ان • قيد قضيه كدائمين﴾
﴿وتلك في الانشاء تجرى حينما • خالف في كالتحوقول العلماء﴾
المناظرة تجرى في تسعة أمور (أحدها) التعريف (ثانيها) التقسيم
(ثالثها) المدعى (رابعها) النقل بالتعميم أي سواء كان تعريفا أو تقسيما أو
مركبا تاما (خامسها) المدعى أي المركب التام (سادسها) سند المنع قطعا
كان أو غيره (سابعها) العبارة أي اللفظ (ثامنها) المقدمة ولو مطوية
وهي ما يفهم من سياق الكلام (تاسعها) المركب الناقص اذا كان جزأ

للقضية سواء كانت جلية أو مشرطية موجبة أو سالبة بأن كان قيداً
 للمحكوم به أو للمحكوم عليه أو قيد النسبة وهو ما يقصد به من
 الدلالة على جزئ معناه ولا يصح السكوت عليه كروى ودانما في قولك هذا
 العالم روى دانما فإنه تصديق مقفى وكذا سبعة عشر من قولك هؤلاء
 رجال سبعة عشر وسيأتي بيانه في آخر بحث المناظرة في الدعوى ولا
 تجرى في الانشاء لأنه تصور ساذج ليس معه حكم الا في العبارة اذا خالفت
 قول علماء العلوم العربية كالصواعق في أو كان نقلاً فيغير في
 ما يجري في النقل كما لو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم موتوا قبل ان تموتوا
 والانشاء لا يجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود وأقسامه خمسة وهي الامر
 والاداء والالتماس والنهي والتفويض وهو يم التخي والتبرج والتداء
 والقسم والتعجب والتعسر كما في قوله تعالى حكاية عن امرأه عمراء رب اني
 وضعها أنثى وبراعه المطلب والاخبار الموضوعه للاخبار عن الفعل اذا
 استعملت في طلبه بطريق الانشاء على سبيل المجاز نحو كتب عليكم
 الصيام وأطاب من ذلك القيام (واختلف في الاستفهام فجعله بعضهم قمماً
 برأيه وأدرجه بعضهم في التقييه • ولا في المفرد كالتصورات التي في ضمن
 التصديقات وهي الموضوع والمحمول كالعالم ومتغير في نحو قولك العالم متغير
 والمقدم والتالي في نحو قولك ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
 الا انه يستل عماداً كطلب بيان المراد منها وبيان مرجع الضمير وقد
 يعترض على ألفاظها من جهة عدم مطابقة القوانين العربية كما سيأتي في
 المناظرة في العبارة

(أجزاء البحث)

- (أجزاء بحثنا المبادئ الأولى • تعين مدعى به يفصل)
- (بعد سؤال سائل فيما خفي • ونكتة الاشارة في المخالف)
- (كذا التقرير بقصد البادي • كي لا يقول ليس ذا مرادى)
- (ولم يكن في كل لفظ يقبل • لأنه يلزمه التسلسل)

• (والثاني)

والثان أوساط أى الدلائل • وثالث مقاطع فواصل

• أى من ضروريات او ماسلما • متى انتهى البحث إليها ختما

أجزاء البحث ثلاثة (الاول المبادئ) وهى تعيين المدعى اذا كان فيه خفاء أو أجال أو اشتراك أو مجازة لاقرنة واضحة هل على المراد ولم يرد كل معاني المشترك على البدل ولم يكن بينها استلزام ولم يكن المجاز مشهورا ولذا قيل ما تمكن فيه الإيهام حسن فيه الاستفهام ويكون التعيين اما بافراز أجزائه من معنى الى آخر أو بافرازه من مذهب الى آخر بعد طلب السائل منه بيان ما يسوغ بيانه كما اذا ادعى المعلل ان النية ليست بشرط في الوضوء • فينبغى للسائل أن يقول ما النسبة وما الشرط وما الوضوء • فيقول المعلل الية اصطلاح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى والطاعة هنا رفع الحدث • مثلا والشرط أمر خارج عن الشيء يتوقف عليه تأثير المؤثر في الشيء لوجوده والوضوء غسل الوجه واليدين الى المرفقين والرجلين الى الكعبين ومسح ربيع الرأس • فيقول السائل على أى مذهب عدم شرطيتها • فيقول المعلل على مذهب أبى حنيفة (وان كان نقلا فيقول السائل من أى كتاب نقل هذا فيقول المعلل من كتاب الهداية ثم تلاو فى قول ما يسوغ بيانه اشارة الى انه ليس للسائل أن يطلب من الناقل الدليل على المقول أو على مقدمة من مقدمات الدليل الذى نقله • مع الا اذا تصدى الناقل لاثبات المقول فلا سائل ذلك لان الناقل حينئذ أخذ من نصب المدعى فيطالب بما يطالب به (والسؤال موجه أيضا فيما يحالف المشهور بطلب بيان النكته فى اذا سلك ذلك المخالف وكذا التقرير للمعلل بمقصوده كى لا يقول فيما بعد ليس مرادى كذا (ولا يقبل فى كل لفظ لان ذلك الجاح وتغت مقوت فائدة المناظرة اذ يلزمه التسلسل (والثانى الاوساط) وهى الدلائل (والثالث المقاطع الفواصل) أى المقدمات التى اذا انتهى البحث إليها ينقطع من الضروريات أى اليقينيات سواء كانت ابتداء أو انتهاء ومن

الظنيات المسئلة (الضروريات) كاجتماع النقيضين وارتباطهما
والدور والتقدمى لانه يقتضى تقدم الشئ على نفسه وتأخره عنها وفى هذا
اجتماع الضدين (أما الدور والمعى كفى المتضايقين فهو ليس بحال الا ان يقع
بين أجزاء التعريف أو بين المعرفة والتعريف • وكالتسلسل بالشروط
المخصوصة لانه يقتضى مساواة الاقل للأكبر وسيأتى بيان الدور
والتسلسل فى بحث التقض الاجالى • ويكسوث العالم لانه ينتهى الى
مشاهدة تفسير الأعرأض وهذه كلها بديهية لكن كون ماذ كرموجود فى
الجزئيات منه ماهو بدهى ومنه ماهو نظرى مثلا لو قلت هذا قائم ولا قائم
فوجود اجتماع النقيضين فى هذا المركب بدهى ولو قلت الانسان حيوان
ناطق لم يتركب من العناصر والحيوان جسم نام حساس تركب من الامزجة
فوجود اجتماع النقيضين فى هذا التعريف نظرى (والظنيات المسئلة) هى
قضايا تسلم عند الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة قبا
بيدها خاصة أو بين أهل العلم كتسايم الفقهاء مسائل أصول الفقه كالأ
استدل حنى على وجوب الزكاة فى حلى البالغة بقوله عليه السلام فى الحلى
زكاة فقال شافعى هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فيقول المعلن قد ثبت هذا
فى علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذ ههنا مسلما (والم لم يكن من معتقدا)
وهو جواب جدلى كفى القطب على الشمسية (وفيه عند تعريف انقياس
بانه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لاذاتها قول آخر مانصه وقوله
اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة فى نفسها بل
يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج فى الحد انقياس
الصاديق المقدمات وكاذبا كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جاد فان هاتين
القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما لاذاتيهما ان كل انسان
جاد

وظائف المناظرين

وظائف المناظر المناقضة • أى منعه والنقض والمعارضه

﴿سؤاله والسند والتحرير • اثباته بالمنوع والتفسير﴾
 ﴿ولم يلجأ إلى الحل وتحرير السند • قسما بالاستقلال من هذى بعد﴾
 ﴿ولا المجازاة والاشتباه في المعارض بالمعروض من قد ذهل﴾
 ﴿والدخل في الدليل بالتحقيق • تسليمه التعيين للطريق﴾
 وظائف المتناظرين ثمانية وهي المنع والنقض والمعارضة والسؤال
 الاستفساري وسند المنع والتحرير واثبات المنوع بالدليل أو بإبطال المنع
 أو بإبطال السند وتغيير الدليل • أما الحل وتحرير السند ومجازاة
 الخصم واشتباه المعارض بالمعروض والدخل في الدليل والتسليم وتعيين
 الطريق فليست أقساما مستقلة بل هي داخلة فيما تقدم وكلها استأني
 مفصلة فلا حاجة للتطويل ببيانها هنا وهناك والدخل يحرك ويسكن في
 القاموس من دخل كخرج وعنى دخلا ودخلا وفي المصباح دخل عليه بالبناء
 للمفعول إذا سبق وهمه إلى شيء فغلظ فيه من حيث لا يشعر اه لكن
 السكون هنا متعين للوزن

﴿الناظرة في الدعوى والدليل والمقدمة﴾

﴿المنع في المقدمات قد عهد • أي طلب الدليل أن ذاما واجدا﴾
 ﴿كليت الصغرى به مسلمة • أو الشرط لم تكن متممة﴾
 ﴿أو أن تقريب الدليل لم يتم • أي أنه لم يسدعاه ما لازم﴾
 ﴿ومنه تسليم بأن يقول لا • أسلم الصغرى وبعده تلا﴾
 ﴿سلمت لا معتد إذ الصغرى • فلا أرى مسلما في الكبرى﴾
 المنع ينقسم إلى حقيقي ومجازي (فالمنع الحقيقي بمعنى طلب الدليل على
 مقدمة معينة من الدليل ويسمى المناقضة والنقض التفصيلي لتفصيل
 السائل وتعيينه مرورد المنع وهو المقدمة وطريق التعبير بذلك أن يقول
 صغرى دليلك هذا أو كبراه أو مقدمته الواضحة أو الرافعة تمنوعة أو غير
 مسلمة أو شرائط دليلك غير متوفرة أو تقريب دليلك لم يتم أي أنه غير

مستلزم للدعوى ومنه التسليم وقد يسمى التزل ومجارة الخضم ويكون
 من السائل والمعلل فالثاني سبأني في مجت مجارة الخضم والاول هو أن
 يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته لعدمها ولذلك قال الجلال
 السيوطي في الاتقان في مجادلات القرآن هو أن يفرض الحال وطريق
 التعبير به أن يقول السائل بعد قوله لا أسلم الصغرى سلمتها فلا أسلم الكبرى
 وفائدة التسليم الإشعار بأن منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع
 المقدمة الاولى لئلا يتوهم المعلل انه اذا دفع منع الاولى سُدَّع منع الاخرى
 تنبيه قد يعي المنع المناقضة والنقض والمعارضة وهو الدخيل في مقابلة
 الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الابطال كما في تقرير القواين ومثل
 مقدمة الدليل مقدمة التنبية والمنع المجازي يكون في المدعى والتقل
 غير المدللين وسبأني بيانه نظما

مجردا عن سند أو مع سند • وهو الذي عليه في المنع اسند
 • ان كان بالجواز أو قطعي • أو مظهر لفظ طبعيا
 • فاولم لا يجوز كون ذا • كذا وثان كيف وهو هكذا
 • وثالث لو كان ذا كذا تم • مثاله بل ذا كذا وهو الا تم
 • وقد جرى في عارض ان يشبه • ذهنا بعروض لمن لم يشبهه
 • كالحيوان هو في الانسان • وأول جنس كذا الثاني

المنع ان كان بلا سند يسمى منع مجردا وان كان معه سند فهو المنع مع
 السند والسند ما يستند عليه السائل في المدعى على انه مقر للمنع (واقسامه
 باعتبار صورته ثلاثة الجوازي والنقطي والحلي بفتح الحاء وكسر الهمزة
 المشددة أي الذي يبين الغلط وهو الا تم أي الاقوى من القسمين الاخرين
 • كأن يقول في الجوازي بعد قوله لا نسلم الشيء الثاني لم لا يجوز كون ذا
 كذا • وفي النقطي كيف والامر كذا • وفي الحلي لو كان الامر كذا تم
 ما ذكرتم وليس كذلك أو انما يمت ما ذكرتم لو كان الامر كذا وما له أن

ما ذكرتم غلط متشوه فهم الامر الفلاني كذا والحال انه ليس كذلك
 ومنشأ الغلط أربعة أمور في الاول اشتباه العارض بالمعروض وهو أن
 تحكم بحال المفهوم على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول السائل هذا
 من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام في المفهوم بل فيما صدق
 عليه المفهوم • أو بأن تحكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم
 فيقول السائل هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس
 الكلام فيما صدق عليه المفهوم بل في المفهوم • مثله في الاول الانسان
 حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس • وربما تغير العبارة
 فيقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت
 للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان فقد حكم بحال مفهوم
 الحيوان أي بالجنس على ما صدق عليه ذلك المفهوم أعني على الانسان
 وهو غلط اذ الصغرى كاذبة لان الانسان اذا أخذ نوعا منفردا أي بدون
 مشاركة نوع آخر ليس هو الحيوان فقط بل هو الحيوان الناطق والحيوان
 الناطق ليس جنسا بل نوع • ومثال الثاني قولنا الجوهر موجود في
 الذهن فهو قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض
 فقد حكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم أعني أنه حكم بالقيام
 بالذهن الذي هو حال الموجود على ما صدق عليه المفهوم أي الجوهر وهو
 غلط اذ الصغرى كاذبة أيضا فان الجوهر لا يقوم بالذهن وانما الذي يقوم
 بالذهن مثله في الثاني اشتباه مدلول بآخر كما لو قال المعلل هذا الشئ ليس
 بانسان فيقول الذي يحل لانسم انه ليس بانسان انما يصح ما ذكرت لو كان
 ذلك الشئ غير مستقيم القامة يادى البشرية عريض الاطفال وليس كذلك
 فالاشتباه وقع في مدلول الناطق بغير مدلول الناطق في الثالث اشتباه مفهوم
 بآخر كما اذا استدلل المعلل على أن الحيوان لا يحمل على الانسان بأن
 الحيوان جزء من الانسان وكل جزء لا يحمل على الكل ينتج الحيوان

لا يحمل على الانسان فيقول السائل لانسلم الكبرى وانما تصح لو كان
الجزء من الاجزاء الخارجية المباشرة فلا يصح الحمل لكن الحيوان ليس جزءاً
من الاجزاء الخارجية للانسان بل هو من الاجزاء الذهنية والجزء
الذهني يحمل على الكل فلا اشتباه في المفهوم الذهني بالمفهوم الخارجي
• وكما اذا قيل امكان الممكن ليس معدوماً في الخارج والا لا تنفي الامكان
على تقدير ثبوته هذه اختلف فيقول السائل في حل هذه المغالطة لانسلم
الملازمة مستنداً بانها انما تصح لو لم يكن فرق بين امكانه معدوم ولا امكان له
لكن بينهما فرق اذ معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية فيكون الامكان
ثابتاً في نفس الامر معدوماً في الخارج ومعنى الثاني سلب الاتصاف
بالامكان فيكون منقياً فيم جا ومنشأ ادعاء الملازمة توهم المعلن عدم الفرق
الرابع توهم وقوع شيء يتم ما ذكره على تقدير وقوعه كما قيل هذا الشيء
(كالانسان) الذي يستلزم وجوده وعدمه المطلوب (كالحيوان) اما
موجوداً ومعدوماً وأياً ما كان يلزم ثبوت المطلوب لا امتناع تخالف اللازم
عن الملزوم وحل هذه المغالطة ان يختار كون الشيء المذكور معدوماً
ويمنع الملازمة مستنداً بانها انما تتم لو عدم ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء
صفته التي هي كون انتفائه مستلزماً للمطلوب كأنهم المغالط وليس
كذلك فان عدمه بانتفاء ذاته وثبات الصفة معاكفي الاستدلال على
الولادة في تنبيهه قال مصلح الدين اللاري الحمل لا يقع الا بعد انقضاء
الاجالي وليس كذلك نعم وقوعه بعده أكثر من وقوعه بعده وبسائر
بيانه عند ذكر منع النقص

ثم المساوي للنقيض والخاص • ونفسه بقوة المنع تخص
في واقع أما الاعم مطلقاً • فذلك في زعم الذي به اتفق
ومثله الاعم من وجه كذا • مبين بها استنادنا بهذا
أقسام السند باعتبار النسب ستة • المساوي لنقيض المنوع وبعضهم

يعبر بمساواة المنع فيكون مجازا في النسبة للإبسة بين المنع وبين تلك
المساواة إذا المنع كأنه مكان لها • والاخص منه مطلقا • والاعم منه
مطلقا • والاخص منه من وجه الاعم منه من وجه • ونفس نقيض
الممنوع والمباين • ومثال السند المساوي لو قال المعلل هذه الدراهم زوج
لأنها تنقسم بمساويين فيقول السائل لا نسلم أنها تنقسم بمساويين لم لا يجوز
أن تكون فردا • فهذا السند مذكور على سبيل التجويز • ولو قال كيف
وهي فرد فهذا مذكور على سبيل القطع ولو قال لا نسلم أنها زوج إنما
يصح ما ذكرته ان لو كانت غير فرد وليس كذلك فالمنع مع هذا السند يسمى
حلا • ومثال السند الاخص منه مطلقا لو قال هذا أجاد لانه لا حيوان
فيقول السائل لا نسلم أنه لا حيوان لم لا يجوز أن يكون انسانا • ومثال
الاعم منه مطلقا لو قال هذا حجر لانه لا انسان فيقول السائل لا نسلم أنه
لا انسان لم لا يجوز أن يكون حيوانا • ومثال الاخص منه من وجه الاعم
من وجه لو قال هذا متنفس لانه انسان فيقول السائل لا نسلم أنه انسان لم
لا يجوز أن يكون أبيض • ومثال نفس النقيض لو قال هذا ناطق لانه
انسان فقال السائل لا نسلم أنه انسان لم لا يجوز أن يكون لانا (تنبيه)
صرح في المختارية بأن السند قد يكون نفس النقيض وبه يرد على
الآمدى في قوله لم يذكر في كتب هذا الفن كون السند نفس النقيض
للممنوع فالظاهر أن ذكر نقيض المنوع بعد المنع ليس بسند في عرف
الفن بل هو تصرف بالمنع اه • على أن بعض المتأخرين قال في اثبات
الصانع جميع الممكنات من حيث الجميع ممكن فله علة وهي لا تكون نفس
ذلك المجموع فقال صاحب المواقف ان أردت بالعلة في قولك فله علة العلة
التامة فلم لا يجوز أن تكون نفس المجموع اه فالمرسع مقدر كما ذكره
الآمدى أي لا نسلم أنها لا تكون نفس المجموع ويتعين حينئذ أن يكون
قوله فلم لا يجوز سندا مع أنه نفس النقيض • ومثال المباين لو قال المعلل

هذا الشج ليس بضاحك لانه ليس بانسان فقال السائل لانسلم انه ليس
 بانسان لم لا يجوز أن يكون حجرا (وقس على ذلك ما اذا قال المعلن هذا
 ليس بانسان لانه ليس بحميوان فقال السائل لانسلم انه ليس بحميوان لم
 لا يجوز أن يكون منخرا . وكما بالارادة فانه سند مساو لنقيض الممنوع وهو
 انه حيوان ومنذ كور على سبيل التجويز ولو قال كيف وهو نام منحرك
 بالارادة فهو سند مذ كور على سبيل القطع ولو قال انما يصح ما ذكرته ان
 لو كان غير نام منحرك بالارادة وليس كذلك فالمنع معه هو الحل . ومثال
 الاخص مطلقا لم لا يجوز أن يكون متحجبا بالفعل . ومثال الاعم مطلقا لم
 لا يجوز أن يكون جسميا . ومثال الاخص منه من وجه الاعم من وجه لم
 لا يجوز أن يكون أبيض . ومثال نفس النقيض لم لا يجوز أن يكون حيوانا
 . ومثال المباين لم لا يجوز أن يكون شجرا ﴿أمثلة أخرى﴾ لو قال المعلن
 هذا لشي لا ناطق لانه لا انسان فنع السائل فان استدبانه كاتب فالسند
 مساو لنقيض وان بانه رومي فاحص منه مطلقا وان بانه حيوان فاعم منه
 مطلقا وان بانه أبيض فاعم منه من وجه وان بانه انسان فنفس النقيض
 وان بانه جاد فبائن (والتقوى في الواقع يكون بالمساوي للنقيض
 والاخص منه مطلقا ونفس النقيض اذ بالمساوي والنفس بطرأ على
 الممنوع المجعول وبه وبالاخص بطرأ عليه الخفاء واذ اجهل المدعى أو خفي
 لزمه قوة المنع (وأما غيرها فالتقوى به انما هو في زعم المستدب به من ثمة كان
 الاستناد به غير جائز

﴿والممنوع قد يكون ظاهرا وقد﴾ يفهم معنى من جوازي السند
 الم ح اما أن يكون ظاهرا كما مثل له فيما تقدم واما ان يفهم من السند
 الجوازي كأن يقول لم لا يجوز كذا وتقدم ما يصلح مثلا له في السند النفسى
 ﴿وما به يكون اثبات السند﴾ أو الخفاء يزول تنويرا بعد
 تنوير السند ما يدكر لاثبات السند أو لزالة الخفاء . فالاول كما اذا قيل

كيف وان وجوب شيء بدليل لا يتنافى وجوب الشيء الآخر بالدليل والا لم
 يجب علينا الا شيء واحد كما في الكلبيوى (منع المقدمة بمعنى جزء الدليل)
 كما لو قال المعلل هذا الشئ ليس بضاحك لانه ليس بانسان وكل ما ليس
 بانسان ليس بضاحك ينتج من الشكل الاول هذا الشئ ليس بضاحك ولو قال
 في الكبرى وكل ضاحك انسان ينتج من الشكل الثانى هذا الشئ ليس
 بضاحك فيقول السائل لانسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
 أو كيف وهو ناطق سواء ذكر الكبرى وهى وكل ناطق انسان أو طواها
 فالناطق مساو للانسان الذى هو نقيض الممنوع أو انما يصح كونه لا انسانا
 لو لم يكن متحركا بالارادة بادية البشرة ضاحكا • ولو قال لم لا يجوز ان يكون
 زنجيا كان استنادا بالاختصاص اذ الزنجى أخص من الانسان • ولو قال لم
 لا يجوز ان يكون انسانا فالانسان نفس نقيض لانسان (أما الاعم مطلقا
 فقول لم لا يجوز ان يكون حيوانا • والاعم من وجه الاخص من وجه فقول
 لا يجوز ان يكون أبيض • والمباين فقول لا يجوز ان يكون حجرا) ولو أخذ
 المعلل المطلق فى النتيجة بدل المقيد بأن قال كل من قال إن الانسان حجر
 قال انه جسم وكل من قال انه جسم فهو صادق ينتج كل من قال ان الانسان
 حجر فهو صادق فيقول السائل ان أردت بقولك فهو صادق انه صادق فى
 جميع أقواله فلانسلم صدق الكبرى وان أردت انه صادق فى انه جسم
 تكون النتيجة قولنا كل من قال ان الانسان حجر فهو صادق فى انه جسم
 ولا نزاع فيه الا انك لم تأت بهما بتمامهما لان الدليل لم يستلزمهما فلم يتم
 التقريب (منع المقدمة بمعنى شرط الانتاج) كما لو قال المعلل مشير الى
 نحاس هذا نحاس لانه براق أحمر منظره ذائب بالنار وليس كل براق أحمر
 منظره ذائب بالنار نحاسا ينتج من الضرب الرابع من الشكل الاول هذا
 ليس بنحاس فقال السائل لانسلم تحقق شرائط الانتاج كيف وكبراه سالبة
 جزئية ومن شرائط الانتاج فى الشكل الاول كلبه الكبرى ولو جعلت

الكبرى هنا كلية بمعنى لاثني من البراق الاحمر المنطرق الذائب بالنار
فخاص تكون كاذبة لان بعضه فخاص (ومثله لو قال المعلل هذا انسان لانه
متحرك بالارادة وبعض المتحرك بالارادة انسان فيمنع السائل احتمال
الدليل على شرائط الانتاج الذي هو كلية الكبرى ولا يصح ايرادها
كلية اعني وكل متحرك بالارادة انسان لانه كاذبة (منع المقدمة بمعنى
تقريب الدليل) كما لو قال المعلل هذا انسان لانه متحرك بالارادة فقال
السائل ان كانت المطوية وكل متحرك بالارادة انسان فهي كاذبة لانه ذكر
في الصغرى حداً اوسط لا يحمل على جميع افراد محمول المطوب وان كانت
وكل متحرك بالارادة حيواناً فالتقريب ممنوع

والتنقض في التشكيك والمعارضة • لم يحسن بل تحسن المناقضة •
لا يحسن ايراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل على مقدمة مشككا
مغالطاً لانه لا يدعي حقيقة ما قاله وهما يجريان في دعوى الحقيقة وانما غرضه
ابقاع الشك في ذهن المخاطب وهو باق بعدهما فلا ينفعان أما المناقضة
فانها يحسن ايرادها اذ الغرض منها ظهور تلك المقدمة وهو يكون بالمنع
والسند الحلي ١٥ من آداب السيد وشرحها الرشيدية ملخصاً بزيادة

ومنع مدعي مجاز اجلا • عن طلب الدليل ان مادلا
أما بغير لفظ منع ان صدر • فهو حقيقي كذا فيه نظر
وان مدلا فكأن مقدمه • في طلب الدليل للمقدمة

القسم الثاني من قسمي المنع المجازي وهو منع المدعي غير المدلل بما
يشتق من لفظ المنع وما يعناه كالمناقضة بمعنى طلب بيانه كما لو قال المعلل
العالم حادث فقال السائل مدالك ممنوع سواء كان مجرداً أو مع السند نحو
كيف وهو أثر القديم • أما لو كان المنع بغير لفظ المنع فخوفه نظر أو هو
مطوب البيان فهو حقيقي مثال ذلك ما لو قال المعلل عدد ورق هذا الكتاب
مثلاً زوج فقال السائل ذلك ممنوع لم لا يجوز أن يكون فرداً فيكون السند

مساوياً بالتقيض الممنوع وهو عدد وورق هذا الكتاب ليس بزوج وهذا في
المدعى النظري أما البديهي الخفي فكما لو قال السني حقائق الاشياء ثابتة
ومنع السوفسطائي ذلك ومنه المركب الناقص وقد تقدم تعريفه كأن
تقول هذا العالم انسان رومي دائماً فان الرومي دائماً كل منهما مركب
ناقص وقيد للمحكوم به وهو بمنزلة قولنا هذا رومي دائماً فلا سائل ان يمنع
روميته وان يمنع دوام النسبة فان أثبت المعلل الممنوع بدليل فيتوجه عليه
ما يتوجه على الدليل (تنبيه) يطلق المركب على معينين أحدهما المجموع
المركب من حيث هو مجموع والآخر ما دخل في المركب مشلاً جاء في زيد
مركب بالمعنى الاول وزيد مركب بالمعنى الثاني وكذا جاء وقس عليه سائر
المركبات والمراد هنا المعنى الثاني واذا جرى المنع في المدعى المدلل سواء
كان بالقول المنع أو بغيره يكون بمعنى طلب الدليل على ثبوت من مقدمات
دليله مجازاً **دفع المنع**

والدفع من معلل أن يوردا • دليلاً أو تنبيهه المؤيداً
ولم يجب أن يتصدى للسند • بعد لظاهر الذي به فسد
والبعض قال واجب فيحمل • على استناد به الجواز الاول
ويحمل الثاني على القطعي • لصورة الدليل كالخفي
أو فليحصر وهو أن يبين • في ذلك مذهبا عليه قد بيني
أو أنه يؤول الذي منسج • بما يسوغ وبه الحل مع
وان لدفع الالتباس غـيرا • دليله فذلك مقبولاً يرى
كما جرى في قصة الخليل مع • غروداً تغيره فيها رقع
للمعلل اذا كان الممنوع المقدمة بمعنى جزء الدليل ان يوردد دليلاً على صحتها
ان كانت نظرية أو تنبيهاً ان كانت بديهية خفية ان كان ذلك المنع بضره
(فايراد الدليل) كما لو قال المعلل في اثبات محدث العالم كلما كان العالم حادثاً
فله محدث لكن المقدم حق فكذلك التالي فقال المانع الوضع غير مسلم

لا يجوز أن يكون العالم قديماً فيقول المعلق لأنه متغير وكل متغير حادث • فلو
قال السائل لا نسلم الصغرى فيثبتها المعلق بقوله لا نأشاهد فيه الحركات
والسكان والانتار المختلفة وكل ما شوهد فيه ذلك فهو متغير • ولو قال
لا نسلم الكبرى مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديماً فيثبتها بما
تقدم (تبيينه) ليس المراد بالحدوث الحدوث الذاتي وهو كون الشيء مقفراً
في وجوده إلى غيره بل المراد بالحدوث الزماني الاخص منه مطلقاً وهو كون
الشيء مسبوقاً بالعدم سبقاً زمانياً لان الحكماء لا ينكرون حدوث العالم الذاتي
بل ينكرون الزماني (فان قيل) المحركات لا بد لها من علتان جعلت ذات
البارى تعالى أو صفة من صفاته العلى لزم القول بالايجاب وقدم العالم قدماً
زمانياً لان العلة لا تفارق المعلول وان جعلت تعلق القدرة التخييزي الحادث
كما هو رأى الاشعرية أو تعلق التكوين المعبر عنه بالايقاع والايحاد الحادث
كما هو رأى المازدية يحتاج الى مرجح اذا الحادث لا يصلح للعلية لمثله بدون
مرجح وهذا المرجح ان كان حادثاً تنقل الكلام اليه ويلزم التسلسل في
المرجحان وان كان قديماً لزم القول بالايجاب (يقال) المرجح هو الاختيار
للبارى تعالى وقد أوضحته في المطالب الحسان في أمور الدين وشعب الايمان
وحاشيتيها مواهب الرحمن بانه تعلق القدرة وتعلق الارادة القديمين
الصالحين فهو ذاتي للبارى تعالى وقديم الا انه حال أى واسطة بين الموجود
والمعدوم وامتناع انفكاك العلة عن المعلول خاص بالوجوديات كما في التلويح
للعامة السعد ومن هنا يتضح اضطرار أهل السنة الى القول بالاحوال
(واستحسن صاحب الرشيدية على آداب السيد بعد الاثبات أن يتعرض
للسند المساوى لنقيض الممنوع وكذا الاعم منه مطلقاً مع كونه أعم من
وجه من عينه بلا وجوب عليه اذ غرض المانع انما هو طلب الدليل على
المقدمة وهو يتم بالاثبات فلا داعي الى ايجاب دفع السند وأما كونه
معارضاً فمعارض تبيى اذ ليس مقصود المانع بسنده المعارضة بل انما

أورده لمحض تقوية منعه (نعم لوجعل المانع السند معارضا بان يقيه بعد اثبات المعلل المقدمة بأن قال دليلك هذا وان دل على ثبوت المنوع فعندى ما يقيه وهو سند المنع فيقتضى يجب على المعلل أن يدفعه عما دفع به المعارضة وهو خارج عما نحن فيه (وقال بعضهم بالوجوب فيحمل عدم الوجوب على السند الجوازى والوجوب على السند القطعى لذكره على صورة الدليل سواء صرح بكبراه او طويت وكذا الحللى ^ب وأما اذا كان المنع غير ضار بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزما لمطلوبه فذلك فيما اذا كان سند المنع مشتملا على الاعتراف بدعوى المعلل المستدل عليها بتلك المقدمة وذلك الاشتمال لا يوجد الا اذا كان السند مبانيا وهو اما بان تدرج تلك الدعوى في ذلك السند أو بان يكون السند تفصيل تلك الدعوى أو بان يقوم بذلك السند مع المقدمة الاخرى دليل منتج لتلك الدعوى (قال الاول) كما اذا قال السننى العالم حادث لانه متغير وكل متغير لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث يكون حادثا واثبت الصغرى وهى كون العالم متغيرا بان العالم لا يخلو عن الحركة أى الكون فى آئين فى مكانين والسكون أى الكون فى آئين فى مكان وهما حادثان وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو متغير (قال الفلاسنى لانسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز أن يخلو عنهما كما فى أن حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم لانه اندرجت فيه الدعوى فلمعلل أن يرد قائلا لا يخلو اما ان يكون الانحصار ثابتا أولا فان كان ثابتا فذلك والا يلزم ثبوت المطلوب أعنى الحدوث وهو ظاهر لانه اذا لم يتصف الشئ المستتبع للكون بالكون المسبوق فيجب ان يكون متصفا بالكون الاول وهو يقتضى حدوثه بلا شبهاه اه من المسعودى على آداب اسهر قندى (والثانى) كما اذا قال السننى فى اثبات الصغرى لان كل جزء من أجزاء العالم كائن فى حيز البتة فذلك الجزء باعتبار كونه فى ذلك الحيز اما مسبوق يكون آخر فيه فهو ساكن واما مسبوق يكون

آخر في حيز آخر فهو متحرك (فقال الفيلسوف لا نسلم ذلك الا بتحصياله لا يجوز ان
لا يكون مسبوقا بكون آخر أصلا كما في آن الحدوث فان الحادث في آن
الحدوث حدوثه كائن في حيز وليس مسبوقا في ذلك الا ان يكون آخر أصلا
فحينئذ يكون خاليا عن الحركة والسكون في هذا السند اعتراف بحدوث
العالم لانه تفصيل حدوثه (والثالث) كما اذا قال السني في اثبات الكبرى
الاولى وهي وكل متغير لا يتخلو عن الحوادث لان التغير انما يكون بانتقال
الشيء من حالة الى حالة أخرى وتلك الحالة الاخرى تكونها حاصلة في ذلك الشيء
بعدم تمكن فيه حادثة البتة وهي صفة قائمة بذلك الشيء المنتقل اليها من
الحالة الاولى لا امتناع قيام الصفة بدون موصوفها فيكون ذلك الشيء المتغير
محلا للحوادث فاذا قال السائل لا نسلم الصغرى وهي لان التغير انما يكون
بانتقال الشيء الخ مستند بانه لم لا يجوز ان يكون التغير في ذلك المتغير بزوال
ما كان فيه من الاوصاف لا بمحصل أمر لم يكن فيه فلا يتحقق كونه محلا
للحوادث (فالمعلل ان يرد بين المقدمة الممنوعة وبين ذلك السند فيضم
لكل منهما مقدمة فيثبت المطلوب بأن يقول ان كل متغير لا يتخلو اما ان
يكون محلا لأمر حاصل بعد ان لم يكن أو محلا لأمر زائل كان فيه وعلى كلا
التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث أما الكبرى الاولى ظاهرة
وأما الكبرى الثانية فهو ان كون الزوال أمر اعداميا لا ينافي كونه حادثا
ولا كونه صفة لشيء لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالسواد
والياض وقد تكون عدمية كالجهل بعد العلم والعمى بعد البصر يتبع ان
كل متغير محلا للحوادث (في هذا الاستدلال انتقال الى دلائل آخر الا انه ليس
من الانقطاع لان الانتقال اليه ليس من المحذور (فان قيل) عدمية الشيء
الواقع في الواقع وان كانت توجب كونه وصفا لشيء لكن لا توجب كونه حادثا
حتى يلزم أن يكون موصوفه محلا للحوادث لان الاعدام المنتسبة الى
الحوادث الجوهرية والعرضية كلها أزلية غير متصفة بالحدوث وان لم

تتصف بالقدمية وإيضاً فإن الحادث عندهم عبارة عن موجود مسبق
بالعدم والعدم لا يصدق عليه أنه موجود فضلاً عن بقاء القيد على أن
كلامه لا يليق أن يستدل به ولا يدل على ما يليق بذلك لأن عدم تناقضي
لشيء أعم من استلزامه إياه (يعني أن عدم تناقضي كونه الزوال عدمياً
لحادثيته أعم من استلزام كونه عدمياً لحادثيته والمقصود هنا الاستلزام
الخاص) والأعم لا يدل على الاختصاص (يقال) إن كان الشيء العدمي
الواقع في الواقع مسبقاً باللا وقوع لا يجوز أن يكون أولياً بالضرورة كما
أن محل النزاع ههنا كذلك بل يجب أن يكون حادثاً بالالمعنى الذي فسره
وهو الموجود بعد عدم بل بمعنى الواقع المسبق باللا وقوع وهذا القدر كاف
في مطلوبنا وكان قوله كون الزوال أمراً عدمياً لا يناقضي كونه حادثاً ولا
كونه صفة لشيء إشارة إلى أن كونه واقعاً مسبقاً باللا وقوع ظاهر
لكنه انما يتبقى فيه نوع اشتباه وهو أن كونه عدمياً يناقضي كونه وصفاً
حادثاً لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث كما ذكرنا في معرض التنبيه إلى
دفع هذا الوهم بقوله فهو أن كون الزوال الخ وتحقيقه ما ذكرنا آنفاً
وقوله التحرير وهو إرادة المحرر معنى مجازياً غير ظاهر من اللفظ كالموضوع
والمحمول في المدعي والصغرى والكبرى في الدليل والجس والفصل في
المعرفات والمقسم والقيود المتبينة في التقسيمات أو بيان المذهب الذي
بنى عليه التعريف أو أجرى عليه التقسيم مثال ذلك ما إذا قال المعلن
ينقسم المنتقس إلى الإنسان والحيوان فاعترض السائل بأنه يلزم أن
يكون قسم الشيء قسمه فيجاب بأن المراد من الحيوان ما عدا الإنسان
مجازاً أمر سلام إطلاق العام وإرادة الخاص فالعلاقة العموم والقرينة
المعينة ذكره في مقابلة الإنسان (وهو في منع المقدمة التي بمعنى الجزء
بيان المراد من أجزاء بعضها في الخصوص وكلا في العموم أو بيان
المذهب الذي بناها عليه وقوله الحل وقد تقدم بيانه في السند الحل) وإذا

كان الممنوع المقدمة بمعنى شرط الشكل فلمعل الحل مثلاً لو قال المعلل
 بعض الانسان ضاحك بالفعل وليس كل ضاحك بالفعل بياك ينتج من رابع
 الشكل الاول بعض الانسان ليس بياك فلو قال السائل لانسلم تحقق شرط
 الانتاج كيف وكبراه سالبة خزينة مع انه من الشكل الاول الذي شرطه
 كلية الكبرى (فيقال في الحل انما يتم كون كبراه سالبة خزينة لو كان ليس
 كل موضوعا لسلب الجزئي فقط وليس كذلك لما صرح به القطب
 الرازي في شرح المطالع من قوله والصواب ان يقال ليس كل اما ان يعتبر
 سلبه بالقياس الى القضية التي بعده أو بالقياس الى محمولها فان اعتبر
 بالقياس الى القضية فهو مطابق لرفع الايجاب الكلي وان اعتبر بالقياس
 الى المحمول فهو مطابق للسلب الكلي فهو هنا بالاعتبار الثاني فيكون بمعنى
 لاشئ من الضاحك بالفعل بياك (واذا كان الممنوع المقدمة بمعنى
 التقريب فلمعل تحرير المدعى والحل وتفسير الدليل بالانتقال الى دليل
 لاثبات حكم الدليل الاول وله الانتقال الى دليل لاثبات الدليل الاول أو
 الى دليل لاثبات حكم آخر يحتاج اليه الدليل الاول أو الى حكم يحتاج اليه
 الحكم الاول (وهي موجهة ان لم تكن للعجز عن الانعام بأن كان دليل
 المعلل صحيحا وكان قدح المعارض فاسدا الا انه اشتمل على تلبس ربما يقع
 السامع بسببه في الاشتباه استدلالا بمحاجة الخليل عليه السلام مع غرود
 حين قال الخليل اثباتا لربوبية الله تعالى ربي الذي يحيي ويميت فقال غرود
 أنا أحيي وأميت وأخرج من السجن شخصين قتل أحدهما وترك الآخر
 ولما كانت معارضته باطلة لان اطلاق المسجون وترك ازالة حياته ليس
 باحياء لان الاحياء انما هو اعطاء الروح وجعل الجهاد حيا الا أنه ربما
 يشبهه على السامع بانه احياء انتقل الخليل عليه السلام الى دليل اوضح
 من الاول لدفع التباس فقال ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها
 من المغرب فهت غرود فقد انتقل الخليل عليه السلام من دليل الاحياء

والامانة من غير عجز منه عن اتمامه أعنى كون الاحياء والامانة خاصين
بالله تعالى الى دليل الايمان بالشمس من المغرب كفى التوضيح لصدر
الشريعة. لكن في التلويح للسعد ان الانتقال بكلا شقيه موجه مجموع
اذما كان الغرض من المناظرة اظهار الصواب لزوم جواز الانتقال لان
المقصود ظهور الحق بأى دليل كان اهـ (وضابط الفرق بين
الانتقال والتغيير بناء على مغايرة الدليل الثاني للاول في الحد الاوسط ان
كانا اقترانيين وفي الجزء المتكررا كانا استثنائيين فان كان ما تضمنه
الدليل الثاني من الحد الاوسط أو الجزء المتكرر غير لازم تحققه عند تحقق
ما تضمنه الدليل الاول بأن كان بينهما تباين او عموم وخصوص من وجه
أو كان ما تضمنه الدليل الثاني أخص مطلقا مما تضمنه الاول فهو الانتقال
الى دليل آخر. وان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازما لتحقيقه عند تحقق
ما تضمنه الاول بأن كان بينهما مساواة أو كان ما تضمنه الثاني اعم
مطلقا مما تضمنه الاول فهو تغيير الدليل هذا اذا اتفق الدليلان في كونهما
اقترانيين أو استثنائيين (أما اذا اختلفا بأن كان أحدهما من الاقترانيات
والآخر من الاستثنائيات فلا بد لعرفه ما بينهما من النسب من
تحقيق كيفية رد الاقضية الى بعضها وبيانها مستوفى في تقرير القوانين
﴿أو يبطل المنع بأن الجزاء من البديهي الجلي مأخذا﴾
﴿أو أنت قد سلمته ليقنعه * وهو جواب جلدى تنفعه﴾
﴿وللمسلم الرجوع عنه ما * لم يكن من مذهبه قد علما﴾
ينفع المعلل ابطال المنع مستندا لا بدهاه المنوع مقدمة كان أو مدعى
بدهاه جلية بأن يقول ان منعنا باطل لان المنوع بديهي جلي وكل
بديهي جلي تنفعه باطل وكل ما منعه باطل فهو ثابت فالمنوع ثابت وهذا
الابطال بمنزلة اثبات المنوع اذ لا يتصور الا بطلان في البديهي الجلي حتى
يتصور اثباته أو ازالته فحائه * أو بأنه مسلم عند المانع بان يقول ان ما منعه

ثابت عندك حين منعك لانه مسلم عندك من قبل وكل مسلم عندك من قبل فهو ثابت عندك حين منعك ويضم اليه وكل ثابت عندك حين منعك فهو باطل المنع (وهو جواب الزاخي جلد ١ لا تحقيق لاسكان المحرم لاظهار الصواب • والمسلم أن يرجع عن تسليم ماسلمه مالم يكن من ضروريات مذهبه ومالم يكن بد من اجليها فالثاني ظاهر أما الاول فكما لو قال شيخي لسنى أنسلم حديث الخلافة بعدى ثلاثون فقال السنى نعم فقال الشيعي الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن السبط فلو قال السنى لانسلم أن الحسن منهم لانقضاء الاجماع على الاربعة السابقين فيقول الشيعي ان هذا مبني على ماسلمته أو لا فان الثلاثين كملت بعدة خلافة الامام المشار اليه وبذلك ينقطع البحث وليس للسنى الرجوع عن التسليم لكونه من ضروريات مذهبه

• أو بعد اثبات مساواة السند • نقيض ما المنع عليه قد ورد
• يبطله فذللا ثبات ارتقى • كذا الاعم من نقيض مطلقا
• مع انه اعم من عين آتى • من وجه الابطال فيه اثبتا

اذ لم تكن مساواة السند لنقيض المنوع بينه فلمعلل ان يثبتها وما لها ان كلما صدق السند صدق عدم المقدمة المنوعة وبالعكس ثم يبطله فيثبت باطله المنوع لان أحد المتساويين يستلزم الآخر وجودا وعدمًا فاذا بطل أحدهما بطل الآخر واذا بطل النقيض لزم ثبوت عينه لامتناع ارتفاع النقيضين مثلا لو قال المعلل العالم متغير وكل متغير حادث (فقال السائل لانسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديما) فيقول المعلل هذا السند مساو لنقيض المنوع لانه اذا وجد قدم بعض المتغير وجد عدم كل متغير حادث وكذا بالعكس وكل ما شأنهما كذا فهما متساويان يتج ان هذا السند مساو لنقيض المنوع ثم يبطل ذلك الجواز بالدليل كفا في الرشيدية على آداب السيد وتقريراتها ملخصا • ومثل المساوى الاعم

مطلقاً من التقيض مع كونه أعم من وجه من العين فبطلانه يستلزم بطلان
نقيض الممنوع فيلزم ثبوت العين كما لو قال المعلل هذا بقوله حيوان
فقال المانع لا نسلم أنه حيوان كيف وهو لا إنسان فهذا السند أعم مطلقاً
من نقيض الممنوع ومن وجه من عينه كافي حسن بأشواذه على آداب
الكتنبوي (وكم كما إذا قال المعلل هذا حيوان لأنه إنسان فنع السائل
واستدبلم لا يجوز أن يكون غير ضاحك بالفعل فكونه غير ضاحك بالفعل
أعم من وجه من كونه إنساناً وأعم مطلقاً من كونه لا إنساناً فلو بطل المعلل
هذا السند لإفاده قطعاً عنه يحطل التقيض ضرورة أن إبطال العام مطلقاً
مستلزم للاختصاص ولا يلزم ههنا إبطال عين المقدمة لأن إبطال الأعم من
وجه لا يستلزم انتفاء الاختصاص من وجه كافي المختارية (وأما السند الأعم
مطلقاً من نقيض الممنوع ولم يكن أعم من وجه من عينه فإنه وإن لم ينفع
الاستناد به لأنه لا يقوى المنع لعدم استلزامه نقيض المطلوب إلا أن إبطاله
يضر المعلل لأنه كما يبطل منع السائل يناول بعض المقدمة المقصود اثباتها
لتحقق العموم مثلاً لو قال المعلل هذا فرس لأنه لا إنسان فقال السائل
لا نسلم أنه لا إنسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالحيوان أعم مطلقاً من
إنسان نقيض لا إنسان وإبطال الحيوان بدليل يستلزم إبطال الإنسان
وبعض أفراد الإنسان ومنه الفرس ويؤدي إلى ارتفاع التقيضين في
الواقع فينقضه السائل باستلزام دليل الإبطال للفساد وتقريره لوضح
دليلكم هذا يجمع مقدماته لزوم ارتفاع التقيضين في الواقع (وأما السند
الاختصاص مطلقاً من نقيض الممنوع فهو وإن نفع الاستناد به لأنه يقوى المنع
لا يستلزم الاختصاص الأعم إلا أن إبطاله لا ينفع المعلل لأن انتفاء الاختصاص
لا يستلزم انتفاء الأعم الذي هو نقيض المقدمة الممنوعة فلا يستلزم ذلك
الإبطال بطلان التقيض فلا تثبت تلك المقدمة الممنوعة مثلاً إذا دعي
المعلل بأن هذا أجاد لأنه لا حيوان وكل لا حيوان جاد ينتج من ثالث الأول

هذا جاد فله سائل أن يمنع صفراء بأن يقول لا نسلم انه لا حيوان لم لا يجوز
 أن يكون انسانا ثم لو ابطال المعلل هذا السند بقوله كونه انسانا باطل لانه
 متحرك غير متعجب وكل متحرك غير متعجب لا انسان ينتج هذا الا انسان فهذا
 الابطال غير مفيد لانه لا يلزم من بطلان الانسان بطلان الحيوان حتى
 تثبت المقدمة الممنوعة (وأما السند الاعم من وجه من نقيض الممنوع
 فلا ينفع المعلل ابطاله لانه لا تلازم بينهما لا في الثبوت ولا في الانتفاء
 فلا يتقوى به المنع ولا يثبت بابطاله العين كالأول قال المعلل هذا ناطق لانه
 انسان وكل انسان ناطق فهذا ناطق فقال السائل لا نسلم انه انسان لم
 لا يجوز أن يكون حيوانا فالسند الذي هو الحيوان أعم من النقيض الذي
 هو لا انسان من وجه وأخص من وجه ويجتمعان في الفرس وينفرد
 لا انسان في الحجر والحيوان في الانسان (وكذا اذا كان أعم من وجه من
 نقيض الممنوع ومن عينه كما اذا قال المعلل هذا فرس لانه حيوان وقال
 المانع لا نسلم انه حيوان كيف وانه أبيض فالحيوان والابيض مجتمعان في
 انسان أبيض وينفرد الابيض في الحجر الابيض وينفرد الحيوان في
 الانسان الاسود . ويجتمع لا حيوان وأبيض في الحجر الابيض وينفرد
 لا حيوان في الشجر الاسود وينفرد الابيض في الانسان الابيض **﴿نتيجه﴾**
 في تقرير القوانين (ان قلت) المنع المجرد موجه فاذا ابطال السند يبقى المنع
 مجرد فاحتاج الى الدفع فلا يكفي ابطاله في ابطال المنع (قلت) ان لم يستلزم
 ابطاله بطلان المنع فالامر كذلك والا يثبت عين الممنوع فيسقط المنع
 بالكلية **﴿نتيجه﴾** السند الذي هو نفس النقيض قل من ذكره في أقسام
 السند فضلا عن بيان ابطاله يفيد المعلل مع انه اذا ابطال النقيض ثبت
 الممنوع لاستحالة ارتفاع النقيضين

﴿مجاراة الحصم﴾

﴿وقد يرى معلل مسلما . مجاريا لسائل ما زعماء﴾

﴿وَمِنَعِ التَّلَازِمَ الَّذِي يُظَنُّ • مَا بَيْنَ دَعْوَى وَتَقْبِضٍ قَدْوَهْنَ﴾
 ﴿كَقَوْلِ كَفَّارٍ لَّرَسُولٍ أُنْتَهَرُ • مِنْ بَشَرٍ وَمِثْلَنَا قَسْلُمَا﴾
 ﴿مَقَالَهُمْ وَمَنْعُوا أَنْ يُلْزَمُوا • نَفَى الرِّسَالَةَ الَّتِي قَدْ زَعَمُوا﴾

مجاراة الخصم هي أن يزعم السائل استلزام شيء شياً بنا على أن الوهم يحكم
 بذلك الاستلزام لسبب ما ران الملزوم مما لا مجال للمعلل أن يشكره لصحته
 واللازم يناقض دعوى المعلل فيعارض السائل بدعوى اللازم مع أنه
 لازوم في الواقع فلمعلل في الجواب امر أن الاول تسليم دعوى السائل في
 ثبوت الملزوم مجازاة له ومنع الاستلزام الثاني اثبات مدعاه بدليل آخر
 والاول أشد تبكيتاً للخصم من الثاني فمن ذلك لما دعى الرسل الرسالة توهم
 قومهم أن البشرية تستلزم عدم الرسالة وأن الرسل لا يكونون إلا من
 الملائكة استعظاماً لما امر الرسالة فتعارضوا الرسل بقولهم أن أتم الإبر
 مثلنا فهذه صغرى الدليل وكبراه مطوية أي وكل من كافوا كذلك فليسوا
 برسل ينتج أنتم لستم برسل فقالت الرسل ان نحن الإبر مثلكم على سبيل
 الاعتراف بالبشرية في الواقع وبالمثلية مجازاة لهم والافارسل ليسوا مثل
 من سواهم لما اختصهم الله به من نحو الفصاحة والأدب وحسن المنظر
 والاستقامة والعصمة ومنعوا الاستلزام مستندين بقولهم ولكن الله عين
 على من يشاء من عباده وقدم علينا بالرسالة (فان قيل) الظاهر في
 المناسبة أن يقولوا نحن بشر مثلكم دون ان نحن بتسليم القصر الذي هو
 تسليم لاتقاء لرسالة قينا في قولهم ولكن الله عين على من يشاء من عباده
 (يقال) تسليم المثلية في البشرية هنا بطريق القصر على وفق كلام الخصم
 كما هو دأب المناظرين للمشاكله وان قصر غير مراد في التسليم وهو كثير في
 كلام المصنفين حيث يقولون فان قلت كذا قلت نعم ولكن الامر كذا

﴿التنقض الاجالي﴾

﴿والتنقض ابطال الدليل مجلاً • بشاهد وذابهمين انجلاً﴾

﴿تختلف الحكم عن الدليل في • ما يقتضيه أو فسادا يعرف •
 • كالدر أو تسلسل أو ان ذا • مخالف مذهبه فليبدل •
 • لكن بتطويل أو اختصار • أو الخفاء النقض غير جار •
 • الا اذا ما خفي التعريف عن • معرف فخبه نقض قد ركن •

ينقسم النقض الى حقيقي وشبهى فالحقيقي ويسمى النقض الاجالى أيضا
 لانه رد للدليل بلا تفصيل موضع الخلل هو أن يدعى السائل بطلان مجموع
 دليل المعلن سواء كان دليل مدعى أو دليل مقدمة بشاهد وذلك الشاهد
 • اما جريانه في مادة اقتضاها مع تختلف حكمه عنه فيها سواء كان جريانه
 بتعامه أو بخلاصه وما يجرى بالخلاصة اما مع امكان الجريان بعينه أو
 بدون ذلك • واما استزاهم الفساد كالتسلسل والدور وصدق النقيضين
 واجتماع الضدين وما أدى الى ذلك كالترجيح بلا مرجح وحمل النقيض على
 النقيض ومساواة الاصغر بالاكبر والافل للاكثرو منافاة مذهبه • اما نحو
 التطويل والاختصار والخفاء والاستدراك أى الحشوفى ألفاظ الدليل مما
 لا فائدة فيه لكن لم يكن مفسد للمعنى الا انه مزيل لحسن الدليل وغيره
 لا صحتها فلا ينقض بها فلا يصح لاحد المتناظرين ان يقول للاسترات
 مذكرة من الدليل باطل لان المعنى الذى أدبته بما ذكرته من العبارة يصح
 ادائه باحسن منها وهو كذا وكذا وانما لا يصح ما ذكره لانه من تعيين
 الطريق وسيأتى نظما انه ليس من دأب المتناظرين الا انه على ما قال العصام
 يتوجه عليه السؤال الاستفسارى عن بيان التمكنة في اثبات ذلك فيجب
 بيانها (ويستثنى من الخفاء خفاء التعريف عن المعرف فانه ينقض به) وان
 خلا النقض عن شاهد من الذى مر مفصلا وهو دليل النقض بفرد محقق
 فلا يقبل لانه مكابرة الا اذا كان الابطال بدعيها جليا فان بداهته تقوم
 مقام الدليل ومن ثم كثيرا ما يوجد النقض بنحو وفيه نظرو فيه دور بدون
 دليل فتال غير المقبول ما لو عرف المعلن الانسان بعرضيات خاصة به

فهو تعريف بالإطافار بادی البشرة فقال السائل هذا التعريف منقوض
 لكونه غير حاصر فانه لا يشمل مستور البشرة بالشعر فهذا النقض غير مقبول
 اذا الفرد المذكور غير محقق (ومثال البديهي ما لو عرف الحيوان بالماشي
 على رجله المتنفس فنقضه السائل بانه غير حاصر افراده أى لخروج نحو
 الحوت فهذا النقض بديهي فهو مقبول بدون شاهد يعنى بدون ان يبين
 الفرد الذى لم يشمله التعريف **في الدور** اما تقدمي أو مي فالدور لا تقدمي
 هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أى لا يوجد الشيء الا بعد الاخر قبله
 وذلك التوقف اما بمرتبة ويسمى مصرحاً وظاهراً أو بمراتب ويسمى مضمراً
 وخفياً (فالصرح كتعريف الكيفية بما يقع به المشابهة والمشابهة اتفاق
 في الكيفية) والمضمر كما يقال الاثنان الزوج الاول ثم يقال الزوج الاول هو
 المنقسم بمستويين ثم يقال المستويان هما الشيآن الاثنان لا يفضل
 أحدهما على الآخر ثم يقال الشيآن هما الاثنان وهو محال لانه يلزم عليه
 تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها وهذا جاع بين الضدين (وفي تنوير
 المطالع التعريف الدوري بمراتب اردأ من الدوري بمرتبة واحدة وقال
 التقنازاني الدور الظاهر أشنع نظر الى الظاهر **في الدور** المعنى هو تلازم
 الشئيين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما الا مع الآخر كالتضايقين
 كالأبوة والبنوة وهو ليس بمحال الا ان يقع بين أجزاء التعريف أو بين
 المعارف والتعريف **في التسلسل** هو ترتيب أمور غير متناهية ويبتل
 المحال منه برهان التطبيق واشترط الحكماء في جريانه ثلاثة شروط (الاول)
 كون الامر موحدة خارجاً (الثاني) كونها مجمعة في الوجود (الثالث)
 ان يكون بينها ترتيب طبيعي كالعلل أو وضحى كالأبعاد فلا يجزى في
 الامور الاعتبارية والمعدومات المرفقة لا تنفاه الشروط الاول ولان في
 المعدات كالحركات الفلكية لا تنفاه الشروط الثاني فانها متعاقبة في الوجود
 لا مجمعة ولان في الموجودة المجتمعة التي لم تكن مرتبة كابين النفوس

الناطقة بالمقارفة لا تنفأ الشرط الثالث (وإنما قيد بالمقارفة لأن المتعلقة
 بالابدان متناهية لتناهي الابدان اذ لو لم تنفأ لم يمتد تنهاى الابعاد كما
 في حاشية العصام على شرح العقائد النفسية أى لانه يلزم لكل بدن بعد
 يتفد به بعد البدن ولذلك البعد بعد آخر يتفد به الاول ويتسلسل (وفي
 شرح المكنبوى لحسن بإشزاده قديقع التسلسل ولكن لا يكون محالا
 كما يكون من طرف المعلولات أى مامن معلول الاوبعد معلول على
 ما يشهد به جمهور الحكماء القائلون بعدم الحشر والنشروان كان عند
 المتكاملين محالا مطلقا سواء كان بطريق التصاعد في جانب الماضي في
 العلل أى مامن علة الاوقبلها علة أو التنازل في جانب المستقبل اه
 فاحتماله فيما يدخل تحت الوجود على سبيل الترتيب سواء كان مجتمعا
 أو متعاقبا كذا في ردتهافت الفلاسفة لمواجه زاده وشرح الجلال الدواني
 على العقائد العنصرية لا يجرى في المعدومات والامور الاعتبارية (ثم
 لا يحاول أن يكون فيما انتهت سلسلته من جانبنا أرفي عالم تنه (فالاول
 كما لو قيل الباري تعالى قديم لانه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث ومحدثه
 الى محدث وتذهب سلسلة المحدثين لا الى بداية واجراء برهان التطبيق بأن
 ينتزع من أوصاف أفرادها جتان أى علل ومعلولات اذ كل واحد هو
 علة مؤثرة بالنسبة لما بعده ومعلول بالنسبة لما قبله ولكون المعلول الاخير
 ليس فيه الامعولية فقط كانت سلسلة المعلولات أكثر من واحد ثم نطبق بين
 أفرادها بان نجعل الاول من السلسلة الاولى بازاء الاول من السلسلة
 الثانية والثاني من تلك بازاء الثاني من هذه وهلم جرا فان لم تنهاها لزم مساواة
 الناقص للزائد وهو محال وان تنهت الناقصة لزم تنهاى الزائدة لانها إنما
 زادت على الناقصة بقدر متناه (فان قيل) ان التناهي إنما يلزم في الطرف
 الذى فيه التفاوت وهو جهتنا أى فيما لا يزال لاني الطرف الاخر وهو جهة
 الازل (يقال) المجموع المزيد فيه واحد أكثر من المجموع الذى هو أقل من

الاول بواحد فلولم يتفاوتا لزم أن يوجد عددان متغايران ليس بينهما
 مفاضلة لعدم تناهيهما ولا مساواة لثبوت الفرد الزائد في أحدهما
 فيرفع النقيضان وهو محال فما أدى اليه وهو عدم التناهي محال أيضا
 والثاني في كالحركات الفلكية على زعم الحكماء انها لا أول لها وأجرا
 برهان التطبيق في ابطال ذلك بأن نفرض سلسلة من الطوفان الى الابد اية
 لعنى الازل نظير الحركات التي من الطوفان الى ما لا بداية له ونفرض سلسلة
 أخرى من الاثن الى ما لا بداية له أيضا نظير الحركات من الاثن الى ما لا بداية
 له وذلك بأن تزيد على الاولى كمية من الطوفان الى الاثن فتحصل السلسلة
 الثانية كالثمانية اذا زيد عليها اثنان صارت عشرة وثمانية غير العشرة
 ثم تطبق بين الافراد أى تجعل الاول من الطوفانية بازاء الاول من الاثنية
 والثاني من تلك بازاء الثاني من هذه وهكذا فان لم تنهاها لزم مساواة الاقل
 للأكثر وهو محال وان تنهات الناقصة تساهمت الزائدة أيضا لانها انما
 زادت على الناقصة بقدر متناه . فالطبق والمطبق عليه متحدان ذاتا
 مختلفان اعتبارا وهذا تعلم رد ما قيل لو كان هناك سلسلتان زائدة وناقصة
 لما نتج الدليل لاحتمال ان الطوفانية أكثر افراد الكثر لا تمكث كتمكث تلك
 (فان قيل) اذا أريد بمساواة الاقل للأكثر التماثل في القدر فهي ممنوعة
 لانها فرع انحصار الافراد وهي لا تنحصر لعدم التناهي وان أريد بها عدم
 تناهي كل من السلسلتين فلا نسلم الاستحالة كيف والتفاوت بينهما انما
 هو في جهتنا أما في جهة الازل فلا تفاوت (يقال المراد بالمساواة التماثل في
 القدر لكن لا بالنظر للافراد بل بالنظر للمجموعين بمعنى ككوهما
 لا يحتوي أحدهما على ما ليس في الاخر والتماثل بهذا المعنى لا يتوقف
 على الانحصار ولكنه مستحيل ضرورة ان أحد المجموعتين بعض الآخر
 (فان قيل) ان كل واحد من الحركات الفلكية علة معدة بكسر العين أى
 مفيدة لاستعداد المعول أى تهيئته لقبول الاثر من العلة المؤثرة بالنظر

لما نحته ومعلول مستعد أي كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كفي ردتها فت
 الفلاسفة لتواجه زاده فلم تجر برهان التطبيق فيها باعتبار العلل
 والمعلولات (يقال) حيث ان السلسلة من جاتنا لم تنقه بعد لم يوجد فرد فيه
 معلولية بلاعلية حتى يتصور زيادة سلسلة المعلولات على سلسلة العلل فلا
 تنأى سلسلتان احدهما أكثر من الاخرى (ثم الجريان بتمامه مع
 التخلف بأن لا يتفاوت الدليلان في مدعى السائل ومدعى المعلل الا باعتبار
 المحكوم عليه في الصغرى ان كان الدليل اقترانيا جليا كالوقيل في اثبات
 حيوانية انسان زيد نام وكل نام حيوان وباعتبار جزاء المحكوم عليه ان
 كان اقترانيا شرطيا ككلما كان هذا انسانا كان ناميا وكلما كان
 ناميا كان حيوانا وباعتبار الجزأين المتكرر وغير المتكرر ان كان
 استثنائيا واشتركا المقدم والتالي في الموضوع كان هذا ناميا فهو
 حيوان لكنه نام وباعتبار صفات محمول الاستثنائي ان لم يشتركا في
 الموضوع ككلما كانت الارض مضيئة فالنهار موجود لكن المقدم حق
 الا ان يتنج ان النهار موجود الا ان يراد بالاسم بعض ساعات النهار
 • فينقض الاول والثاني والثالث بجريانه في الشجر مع تخلف حكم الدليل
 عنه فيها أعني ثبوت الحيوانية لها فيوضع الشجر مكان الحد الا صغرى في
 الاقتراني الجلي ومكان جزاء المحكوم عليه في الاقتراني الشرطي ومكان
 موضع الجزاء المتكرر في الاستثنائي هكذا لان الشجر نام وكل نام حيوان
 وكلما كان هذا شجرا كان ناميا وكلما كان ناميا كان حيوانا ولان الشجر
 ان كان ناميا كان حيوانا لكنه نام • وينقض الرابع بجريانه في بعض
 ساعات الليل اذا ظهر فيه البرق أو ضوء آخر فالجريان مع التخلف في هذه
 الامثلة هو الشاهد

﴿اجراء النقض بالخلاصة﴾

﴿وان جرى ذابا بالخلاصة اعتبر • من الصحيح وهو حجاز كرى﴾

﴿ اما يجب كون ممكنا بالعين • اجراؤه أولا فاع النوعين ﴾
 ﴿ فاقول بجذف زائد جلا • أى لم يكن فى علة قد دخل ﴾
 ﴿ وماتلا مشارك فى علة • للحكم فالتقص لها فى الجملة ﴾

التقص الحقيقى الذى جرى بخلاصته يعتبر من التقص الصحيح كما تقدم وهو
 اما أن يكون ممكنا اجراؤه بعينه فى مادة التقص أولا (فالاول) يكون بجذف
 الزائد أى مالا مدخل له فى علة الحكم كما لو قال الحكميم العالم قديم لانه أثر
 القديم ومستند الى القديم فنقصه السنى بأن دليلك جار فى الحوادث
 اليومية فانها أثر القديم مع تخلف حكمه عنه وهو القدم لانها حادثة
 بالبداهة فقد ترك لفظ ومستند الى القديم وهو لا مدخل له فى الاستدلال
 فلذا كان هذا التقص صحيحا (وانما تخلف حكم الدليل عنه فيها بالطلان
 صفراء لان العالم أثر الفاعل المختار أى معاول تعلق قدرته تعالى التخييزى
 الحادث بالاختيار عند الاشعية أو معاول تعلق تكوينه تعالى التخييزى
 الحادث بالاختيار عند الماتريدية وكلما كان أثر الفاعل بالاختيار فهو
 مسبوق بالقصد أى الارادة ينتج ان العالم مسبوق بالقصد فاذا جعلت
 هذه النتيجة صغرى وضم لها وكل مسبوق بالقصد حادث ينتج ان العالم
 حادث (والثانى) يكون عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى مع مقدمة
 من دليل الجريان فى علة فالتقص فى هذه الصورة نقص لتلك العلة فى
 الحقيقة كما اذا استدلل المعلن على أن الحس المشترك مدرك لاه مابه
 الادراك وكل مابه الادراك فهو مدرك فيجزيه الناقض بخلاصته فى ان
 القلم كاتب لانه مابه الكتابة وكل مابه الكتابة فهو كاتب فاعلة المشتركة كل مابه
 الفعل فهو فاعل اذ هى بضم ملازمة اليها تقوم دليلا على كبرى دليل
 المدعى و بضم ملازمة أخرى اليها تقوم دليلا على كبرى دليل الجريان فى
 الاول يقال كل مابه الفعل فهو فاعل وكلما كان كل مابه الفعل فهو فاعل
 كان كل مابه الادراك فهو مدرك وفى الثانى يقال كل مابه الفعل فهو فاعل

وكما كان كل ما به الفعل فهو فاعل كان كل ما به الجائبة فهو كاتب **والعلة** عند الحكماء اما تامه أو ناقصة (فاتامه) عبارة عن جميع ما يتوقف عليه الشيء في وجوده وما هيته أو في وجوده فقط (والناقصة) أربعة أقسام • الأول الجزء الصوري للشيء وبه يكون الشيء بالفعل ويسمى العلة الصورية كالهئية السريرية للسريير • والثاني الجزء المادي وبه يكون الشيء بالقوة وهو العلة المادية كالخشب للسريروها تان العلتان داخلتان في قوام الماهية فتختصان باسم علة الماهية تميزهما عن الباقيتين • والثالث مانعه يكون الشيء بالفعل وهو العلة الفاعلية كالنجار للسريير • والرابع ما لاجله يكون الشيء وهو العاية أي العلة الغائية كالجلوس على السريير للسريير وهاتان العلتان خارجتان عن المعلول وتختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية (وكل واحدة اما قريبة أي بلا واسطة أو بعيدة أي بواسطة كالعقوبة والاحتقان مع الامتلاء بالنسبة الى الحي فالاولى علة فاعلية قريبة والثانية علة فاعلية بعيدة والجزء للشيء فاه علة مادية قريبة وجزء الجزء علة مادية بعيدة (والعاية علة لعلية العلة الفاعلية أي انها تفيد فاعلية الفاعل اذ هي الباعثة له على الایجاد فهي متقدمة على المعلول في العقل ومتأخرة عنه في الخارج اذا الجلوس على السريير انما يكون بعد وجود السريير في الخارج (وقد يقال لعللة الماهية جزء وركن وللعلة المادية مادة باعتبار ورود الصور المختلفة عليها وهولى من جهة استعدادها للصور وعناصرها منها ابتدأ التركيب واسطقس اذا اليها ينتهى التحليل ويقال للعاية غرض (واذا أطلقت العلة يراد بها الفاعلية وتذكر الباقى بأوصافها (فان قيل) حصر العلة الناقصة في الاربعة منقوض بالشرط مثل الموضوع كالثوب للصايغ والالة كالقدوم للنجار والمعاون كالمعين للنشار والوقت كالصيف لصبيغ الاديم والداعى الذى ليس بغاية كالجلوع للاكل وعدم المانع مثل زوال الرطوبة للاحراق والمعدنى

الامور المتعاقبة مثل الحركات في المسافة للوصول الى المقصد لان كلا
 منها علة لكونه مفيداً لاستعداد المعلول لقبول الاثر من العلة الفاعلية
 بالنظر لما تحتها ومستعد أي كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كما في ردتها فت
 الفلاسفة تطواجه زاده ومع ذلك فهي خارجة عن المعلول (يقال) انها
 بالحقيقة من تمة الفاعل لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية
 والتأثير سواء كان مستقلاً بنفسه أو بمداخله أمر آخر ولا يكون كذلك
 الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع فالمراد بما عنه الشيء ما يستقل
 بالسببية والتأثير كما هو المتبادر سواء كان بنفسه أو بانهضام أمر آخر اليه
 فيكون ذكر هذا القسم مشتملاً على أمور الفاعل المستقل بنفسه وذات
 الفاعل والشرائط وعلى ان كل واحد منها يحتاج اليه المعلول وعلى انها
 ناقصة انما المتروكة تفصيله وبيان اشتماله على تلك الامور وقد ذكرناه
 (وقد تجعل من تمة المادة لان القابل اغاير كون قابلاً بالفعل عند حصول
 الشرائط) ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عداها من تمة
 المادة والفرق بين جزء العلة المؤثرة أي الفاعلية وشرطها في التأثير هو
 ان الشرط يتوقف عليه تأثير المؤثر لا ذاته كيبوسة الخشب للاحراق
 اذا النار لا تؤثر فيه الا باسباب والجزء يتوقف عليه ذات المؤثر فيتوقف عليه
 تأثير المؤثر أيضاً لكن لا ابتداء بل بواسطة توقف المؤثر على جزئه (تنبيه)
 عدم المانع ليس مما يتوقف عليه التأثير فلا يشارك الشرط في ذلك بل هو
 كاشف عن شرط وجودي كزوال الغيم الكاشف عن ظهور الشمس الذي
 هو الشرط في تحفيف الثياب وعده من جملة الشرط تجوز ﴿وأمّا العلة
 عند الاصولين فتختلف باختلاف المذاهب وبسطها في كتب الاصول
 (اذا عرفت ذلك فالمراد بالعلة في النظم ما تكون جزءاً مادياً للدليل

﴿النقض الشديد﴾

﴿والنقض في الدعوى وفي النقل رعي • وهو مجاز وشبهه ادعى﴾

النقض الشبهى من قبيل نسبة الخصاص الى العام الذى هو الشبه مع قطع النظر عن موصوفه كما يقال زيد انسانى والالزم نسبة الشئ الى نفسه فى الخارج لان النقض المذكور هو الشبه بالنقض الحقيقى فى مجرد الابطال بخصوص الفساد أما النقض الحقيقى فهو ابطال الدليل بالتخلف أو بلزوم فساد مخصوص كفى شرح الكلبى لحسن باشا زاده ويجرى فى الدعوى غير المدللة وهو دعوى بطلانها بشهادة فساد مخصوص كالنفاة لمذهبه والمخالفة للاجماع لكن بدون ملاحظة دليل مفروض ذلالتة عليها (فالاؤل) كالوادعى الحكيم بأن الجسم مركب من الجوهر والفرد أى الجزء الذى لا يتجزأ فقال السائل مدعاك باطل لانه منافى لمذهبك فان الجسم على مذهبك مركب من الهوى والصورة (والثانى) كالوقال المتصور رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليقظة فقال السائل مدعاك باطل لانه مخالف للاجماع ومثل الدعوى المفقول الملتزم بحته سواء كان تعريفا غير لفظى أو تقسيما أرمر كاتاما

﴿النقض المكسور﴾

﴿ومنه مكسور بجذقي قيد • من حد اوسط وذاق الحد﴾
 ﴿وذو مدخل فى الحكم للدليل • فكان فاسدا بهذا التعليل﴾
 النقض المكسور هو أن يترك الناقض بعض قيود الدليل من الحد الاوسط فى الشكل الاقترانى الجلى ومن محمول الجزء المتكرر فى الاستثنائى اذا اشترك المقدم والتالى فى الموضوع ويجرى الدليل فى مادة التخلف خاليا عن ذلك القيد مع انه فى الحد ذو مدخل فى حكم دليل المعال أى انه من العلة ومعنى مكسور الانكسار بعض شعب الدليل فقيهه تشبيه لطيف (فى) الاقترانى نحو قول الامام الشافعى لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة عند العقدين أو أحدهما حين العقد وكل مبيع هذا شأنه لا يصح بيعه فنقضه الحنفية بأن هذا الدليل جار فى تزوج امرأة غائبة فانها مجهولة

الصفة حين العقد مع أن تزوجها صحيح عنده فقد تخلف الحكم أعنى عدم صحة العقد عن الدليل في المرأة الغائبة وكل دليل هذا شأنه فهو باطل فقد حدقوا من الحد الاوسط قيد المبيع أى لم يقولوا فانها مبيعة مجهولة الخ لعدم صحة ذلك اذ القروج ليس ببيع ويجذف القيد المذكور صار النقض مكسورا وفاسدا * وفي الاستثنائي نحو ان كان هذا ناميا حساسا فهو حيوان لكنه نام حساس فاذا انقض بالشجر لانه نام فهو نقض مكسور فاسد بجذف قيد كونه حساسا مع انه ذو مدخل في العلة (والتعليل في اللغة مصدر عله أى سقاه سقيا بعد سقى وفي اصطلاح أهل المناظرة عبارة عن معنى آخر وهو تعيين علة الشيء والعلة هنا ما يكون واسطة في حصول التصديق بما هو مطلوب وهو فساد الدليل لاعلة تحقق الشيء وما يتوقف عليه بحسب الخارج كما يقال فلان يعلم اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو مطلوب منه (وقد تكون تلك الواسطة مع ذلك علة لتحقيق النسبة في الواقع أيضا كما في البرهان المسمى الذي يقيد اللمبة أى العلية في الذهن والخارج أى ان الاوسط فيه علة لنسبة الأكبر الى الأصغر في الذهن أى علة لحصول التصديق بالحكم في الذهن وعلة لوجود ما يوافق النسبة في الخارج كقولنا هذا متعض الاخلاط وكل متعض الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فالاستدلال فيه من العلة على المعاول أو المؤثر على الأثر نحو هذه نار وكل نار لها دخان فهذه لها دخان وقد لا يكون كذلك بل يكون علة بحسب العلم والتصديق فقط كما في البرهان الثاني الذي يفيدانية النسبة في الواقع أى تهادون لميتها فيه كقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متعض الاخلاط ينتج ان هذا متعض الاخلاط فالاستدلال فيه من المعاول على العلة أو الأثر على المؤثر فهو هذا دخان وكل دخان فعن نار فهذا عن نار

﴿دفع النقض﴾

﴿ويُدفع النقض بنفي الشاهد * بالمانع والتعريب بالماض﴾

﴿والسند القطعي في المكسور • والحل والنقض والتغيير﴾

يدفع النقض بنفي الشاهد أي دليل النقض بالمنع مع السند القطعي إذا كان النقض مكسوراً أو بالمنع مع التصريح بالمعاضد أي المعاوان على دفع النقض أو بالمنع مع الحل أو النقض أو بالتغيير أي تغيير الدليل ﴿فالمنع في صغرى قياس التخلف وهي قبيحة والعقد قضية حكما فهي تشير إلى مقدمتين يتعلق المنع بكل واحدة منهما الأولى الجريان أي أن دليلك جار في مادة كذا والثانية اتفاق أي أن حكم الدليل يتخلف عنه فيها﴾ فيقول المعلق في منع المقدمة الأولى مستنداً بسند قطعي لأن سلم أن دليلنا جار في تلك المادة كيف ونقضه مكسور يحدف قيد من دليلنا له مدخلية في الحكم لا يوجد فيها ويقول في منع الثانية مستنداً بتصريح المادة أو المدعى لأن سلم التخلف فإنه قد اعتبر في دليلنا حيثية لا توجد في مادة النقض وإنما يتخلف لو كان المراد من المادة أو من المدعى ما فهمته وليس كذلك فإن المراد كذا فتكسور داخله في حكم الدليل فلم يتخلف ﴿مثلاً لو قال المعلق الكلام صفة أزلية لأنه أسند إلى ذاته تعالى وكل ما أسند إلى ذاته تعالى فهو صفة أزلية﴾ فلا سائل الأشعري أن ينقضه بأن يقول أن دليلك هذا جار في الخلق لأنه أسند إلى ذاته تعالى مع أنه أمر إضافي أذهو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور وتعلقاً تمييزياً أحادياً فلا يعقل إلا بإضافة القدرة إلى المقدور فهو حادث لا أزلي فقد تخلف حكم الدليل عنه في الخلق وكل دليل هذا شأنه فهو باطل (فالمعلق أن يقول لأن سلم أن دليلنا جار في الخلق إذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد في الخلق وهو أن الكلام أسند إلى ذاته تعالى من حيث قيامه به تعالى والخلق أسند إلى ذاته تعالى من حيث أنه تعلق القدرة وليس بقائم به تعالى • أو يقول لأن سلم التخلف إنما يتخلف لو كان المراد من الخلق ما فهمته وهو تعلق القدرة التمييزي بالحادث بالممكن أما لو كان المراد منه التكوين وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى فتكون المادة داخله في حكم

الدليل فالحرير الاول على مذهب الاشعرى والتحرير الثاني على مذهب
 المتريدي . وفي تحرير المدعى بقول الاشعرى المراد من كون الكلام
 صفة آزرية انها غير متناهية بمعنى انها لا تقف عند حد وكذلك المراد من
 الخلق انه غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد ولو قال المعلن الصوم يفسد
 بشرب الماء لانه فعل مقوت للاسالك وكل فعل مقوت للاسالك مفسد
 فينقضه السائل بأن الدليل جار في شرب النامى والحكم مختلف عن
 الدليل فيه (فيجاب بتحرير المدعى أى ان قيد بلا مانع ملحوظ في الحد
 الاوسط فاذا وجد المانع لم يحصل التخلف فتختلف الحكم عن الدليل في
 النامى لمانع وهو قوله عليه السلام في حقه سفاك الله الحديث (ومثله لو
 قال مس النار دليل للاحراق فنقض السائل بأن هذا الدليل جار في ابراهيم
 عليه السلام فتختلف عنه حكمه فيه فيمنع المعلن الكبرى بوجود المانع
 وهو قوله تعالى كوني بردا وسلاما على ابراهيم . أو قال هذا محرق بصيغة
 اسم المفعول لانه حطب ملق في النار أو قال خروج المسذى ناقض الوضوء
 لانه خروج النجاسة بخروج البول فانه ناقض فالاول دليل عقلي جار عنده
 في الحطب الملطخ بالطلق وهو دواء يمنع الاحراق والثاني قياس شرعى جار
 عنده في خروج دم الاستحاضة الا ان الدليلين ليسا باطلين لكون تخلف
 الحكم عنهما فيما عدا كالمانع وهو الطلق والاستمرار تمام وقت صلاة بحيث
 صار عذرا . فينفيه لو كان الدليل اشارة لقوله ازيد فرسه في باب الحمام
 وكل من كان فرسه في باب الحمام فهو في الحمام (فيجاب بمنع الكبرى أيضا
 بالاتفاق فاهل الوجرت في عمر وفعلنا انه ليس في الحمام بوجه آخر لا يقدح
 افادته ظاني حق زيدا فلا يبطل بتخلف الحكم عن دليل فيه . وقد يجاب
 بالحرير وحده فانه وظيفة موجهة مثلا اذا قال المعلن الوضوء بشرط
 فيه النية لانه طهارة كالتييم وكل شئ شأنه كذا يشترط فيه النية ونقض
 السائل بأن دليل جار في التطهر من الخبث مع ان النية ليست بشرط

فيه فيجيب المعلن بتحرير الدليل قائلا الوضوء والتيمم تطهران حكميان لا يردهما النقض بالتطهر من الخبث لانه تطهر حقيقي (١) وللعلل ان يمنع كلاما من المتقدمين لكن المنع في الثانية على فرض تسليم الاولى والا فيلزمه الاعتراف بفساد الدليل من حيث لا يشعر بانه انه لو منع الاولى وهي الجريان ثم منع الثانية وهي عدم التخلف بدون تسليم الجريان يلزمه الحكم بدون جريانه مع أن الحكم لا يكون الامع الجريان فهو في الحقيقة اعتراف باجتماع النقيضين من حيث لا يشعر وطريق التعبير به لانسلم الجريان سلماء فلا نسلم التخلف (٢) نعمه في فها هو جوابكم فهو جوابنا (٣) اذا كان النقض بواسطة الجريان والتخلف وكان التخلف مسلما عند المعلن الا انه لزم للسائل التخلف في دليله أيضا فيقول المعلن ان دليلكم قد تخلف حكمه عنه في مادة كذا أيضا فها هو جوابكم فهو جوابنا فإله جوابكم عن النقض الذي لزمكم هو جوابنا عن النقض الذي لزمنا (والمنع في قياس الاستلزام كما اذا قال السني حقيقة الجريانية واستدل عليه بان حقيقة الجريانية هي من الاشياء وحقائق الاشياء ثابتة فنقض السائل قائلا قولكم حقائق الاشياء ثابتة يستلزم المحال لانها لو كانت كذلك فاما أن يكون ثبوتها ثابتا أولا فعلى الشئ يلزم كون الحقائق ثابتة مع عدم ثبوت ثبوتها وهو محال وعلى الاول تنكلم في ثبوت الثبوت وهكذا فيتسلسل وكل تسلسل محال (فيقول المعلن على اختيار الشق الثاني ما هنا الصغرى والكبرى بالترديد ان أردت انه مستلزم للتسلسل مثلا في الامور الموجودة فلا نسلم الصغرى انما يستلزم ذلك لو اعتبر في الدليل قيد الوجود مع انه لم يعتبر ذلك بل اعتبر الثبوت وحقيقته ليست وجودية لانها اعتبارية • وان أردت انه مستلزم للتسلسل مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة لان التسلسل في الاعتباريات ليس بمحال يساه ان الواحد مثلا يستلزم أن يكون نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربع الاربعة وهكذا وكلها

اعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع المعبر . أو
يقول على اختيار الشق الاول ان ثبوت الثبوت هو عين الثبوت فلا يلزم
التسلسل المحال وكما اذا قال المعلن حصول الشئ في المحل وجودى لانه
متقوم بوجوده وكل متقوم بوجوده وجودى فقال السائل هذا مقوض بلزوم
الدور يسانه لو كان حصول الشئ في المحل وجوديا لا يحتاج الى محل يحل
فيه لانه عرض والاعراض لا بد لها من محال فلم يحصل حصول وهكذا
فيتسلسل (فيقول المعلن لا نسلم ذلك انما يتيم مقالكم لو كان حصول
الحصول مغايرا له مع انه ليس كذلك بل حصول الحصول هو نفس
الحصول ومعناه انه في كونه حاصل لا يحتاج الى حصول زائد عليه
وهكذا كل صفة لا يغير مفهومها مفهوم موصوفها بما يتكرر نفعه فانها
نفس موصوفها لا امر آخر كوجود الوجود ولزوم اللزوم ووحدة الوحدة
وقدم القدم وحدوث الحدوث وامكان الامكان وانماها (مثال آخر)
لو قال المعلن هذا التصنيف يجب تصديره بالجد لان هذا التصنيف امر
ذو بال وكل امر ذى بال يجب تصديره بالجد فهذا التصنيف يجب تصديره
بالجد (فللسائل ان ينقض هذا الدليل بانه مستلزم للتسلسل لان الجد
نفسه ايضا امر ذو بال فيجب تصديره بالجد وهذا الجد ايضا امر ذو بال
فيجب تصديره بجد آخر وهكذا فيتسلسل (ودفعه من المعلن بجمع استلزام
التسلسل بناء على استثناء نفس الجد من حديث الجملة بأن يقول
لا نسلم الصغرى وانما يلزم ان لو لم يكن الجد نفسه مستثنى بالاستثناء
العقلى من حديث الجملة كما استثنى نفس البسطة من حديثها قطعاً
للتسلسل . أو يقول يجوز أن يكون جد واحد جد على نفسه وعلى
غيره من التزم فلا يلزم التسلسل (أو بالنقض بأن يقول هذا النقض باطل
لانه مستلزم لبطان ما حكم الشرع بحجته وهو الجد على النعم التي من جلتها
تصنيف الكتب وكل دليل هذا شأنه باطل قد ايل هذا النقض باطل ولو

قال السائل النقض ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق نقيضه وبالعكس
فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محالاً فيقول المعلن هذا دور معنى وهو
ليس بمحال . **﴿ المعارضة في الحكم والعلة ﴾**

﴿ ان الحقيقة للمعارضة . في الحكم والعلة جاءت عارضة ﴾

﴿ أولاها اقامة الدليل . على نقيض مدعى ذى القيل ﴾

تنقسم المعارضة الى حقيقية وتقديرية والحقيقية امامعارضة في الحكم
أو في علة (فالمعارضة في الحكم) على ما عرفناه الجمهور هي اقامة الدليل
على نقيض ما اقام عليه الخصم الدليل أو ما يستلزم نقيضه بأن يساويه أو
يكون أخص منه مطلقاً فلو لم يكن للخصم دليل على نقيض المدعى أو
ما يستلزمه لا تصور المعارضة الحقيقية الا اذا كان ذلك بديهياً فان
بدهيته تقوم مقام الدليل (وعلى ما عرفناه بعض المحققين هي ابطال
الدليل بمقابلة دليل آخر مانع للاول في ثبوت مقتضاه أى يبيانه ايجاباً
فالاول يقتضى تعلق المعارضة بالمدلول وهو الانسب لهدم الكلام فهي
تسليم السائل دليل المعلن لا بمعنى اعتقاد ثبوت مدلوله لئلا تكون
معارضته تناقضاً بل بمعنى عدم التعرض له تلقاً ، خلافاً لديه ويستدل على
ما ينافيه والثاني يقتضى تعلقها بالدليل وهو الاوفق بالمخارقات لان
المتداول تعارض الادلة والانسب للمقام أى بيان الوظائف في الدليل جزأ
أو كلاً (كالأدعي المعلن نفي انسانية شمع بان قال هذا الشمع لا انسان لانه
جبر وكل جبر لا انسان فهذا الشمع لا انسان فيعارضه السائل بان ذلك وان
دل على ما ادعيت لكن عندي ما ينفي مدعاه وهو أن هذا الشمع ناطق وكل
ناطق انسان فهذا اثبات نقيض المدعى . وان قال انه متعجب وكل متعجب
ضاحك بالقوة فهذا الشمع ضاحك بالقوة فهذا اثبات المساوى له وان قال انه
انسان من بلاد السودان وكل انسان من بلاد السودان زنجي فذلك الشمع
زنجي فهذا اثبات الاخص منه (ولو استدل الخصم الفلسفي على كون

العالم قديماً بانه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم فهو قديم فالعالم قديم
 فعارضة المتكلم مستدلاً على عدم قدمه بانه متغير وكل متغير ليس بقديم
 فالعالم ليس بقديم فدعوى المعارض التي هي عدم قدم العالم نقیض لدعوى
 المستدل التي هي قدم العالم ولو استدلل الشافعي على ان الترتيب في الوضوء
 فرض بان الله تعالى ذكر غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين
 من تبايحرف الواو فيعلم ان تقديم المقدم وتأخير المؤخر فرض فعارضة الحنفی
 مستدلاً على سنية الترتيب فدعوى المعارض التي هي كون الترتيب سنة
 أخص من نقیض دعوى الشافعي الذي هو (أى النقیض) كونه ليس
 بفرض (وانما يقال وان دل ولا يقال وان ثبت أو وان صدق لثلاث لا يزم ثبوت
 المدلول عنده فهي تسليم الدليل دون المدلول (فان قيل) المدلول لازم
 للدليل فكيف يصح تسليم المزموم دون اللازم (يقال) تسليمة خلفاً منخله
 لديه لا لصحته عنده وقد دل التعارض عليه (فان قيل) ان التعارض لا يدل
 على ما فيه من الخلل بل يدل على ان الخلل في أحدهما لا بعينه فيجوز أن
 يكون الخلل في دليل المعارض ويجوز أن يكون في دليل المعلن ولهذا كان
 حكمهما المساقطة (يقال) هو كذلك لو لم يدفع المعلن ما يمنع شيء من مقدمات
 دليل المعارض أو نقضه اجمالاً أو التحريم بفعل ذلك يتقوى دليل المعلن
 ويسقط دليل المعارض وإذا لم يفعل شيئاً مما ذكر فللمساقطة المذكورة
 أن يغير دليله وتقدم انه ان لم يكن التغير للعجز لا بعد انقطاعا بل قال السعد
 لا بعد انقطاعاً مطلقاً وسيأتى ما للمعلن ان يفعله تطمأ وهناك تأتي بالامثلة
 لذلك ان شاء الله تعالى (وتصوير الاستدلال على فساد المدعى أن يقال ان
 مدعى دليلك هذا قام على نقیضه أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقاً دليل
 وكل مدعى هذا شأنه فاسد (وعلى فساد الدليل أن يقال دليلك قام على
 نقیض مدلوله أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقاً دليل وكل دليل هذا شأنه
 فهو فاسد فالمعارضة من قبيل النقض باستلزام اجتماع النقيضين

﴿ومابعة في المقدمة • اذا نفاها خصمه ليفهمه﴾

المعارضة في العلة هي المعارضة في المقدمة واطلق على المقدمة علة على اصطلاح أهل الأصول وهي أن يقيم السائل دليلا على نفي شيء من مقدمات دليل المعلن بعد اثبات المعلن تلك المقدمة بالدليل والتقييد بالبعدية احتراز عما اذا أقام الدليل على ذلك قبل الاثبات فإنه غصب (وهي بالنسبة إلى تمام الدليل مناقضة كذا في التلويح) (لكن قال السيد في حاشية شرح حكمه العين اذا أورد المعلن مقدمة ولم يتعرض لبيانها بصير كانه يدعي بدهاها وذلك بمنزلة البرهان فإقامة السائل الدليل على فسادها فعلى هذا يخرج عن أن يكون غصبا وبصبر واداعي قانون التوجيه وان كان ماذكره غير مشهور فيما بين المناظرين اهـ من شرح الكلبوى

• المعارضة بالقلب والمثل والغير﴾

﴿فان توافقا بصورة • كما • من شكل اول اذا ما انتظما﴾

﴿وبعض مادة كذا في الوسط • فالقلب ذى وان بصورة فقط﴾

﴿والمثل والخلف بذي صورته • غير فذى أقسامها المشهورة﴾

ان اتحد الدليلان المتعارضان في الصورة مثل ان يكون كل منهما من الشكل الاول واتحد في بعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقترانين أو الجزء المتكرر نفيًا في قياس الخلف أو اثباتًا في القياس المستقيم في الاستثنائين يسمى معارضة بالقلب لقلب الدليل على المعلن فان السائل يجعل العلة شاهدة له بعد أن كانت شاهدة عليه • وان اتحد في الصورة واختافا في المادة يسمى معارضة بالمثل • وان تغايرا في الصورة سواء تغايرا في المادة أو لا يسمى معارضة بالغير (وأدخل بعضهم ما اتحد فيه مادة فقط في قسم المعارضة بالمثل) ﴿فالمعارضة بالقلب﴾ كقول الحنفى الماء البالغ قلتين يتخمس بعلاقاة النجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث أى يضعف عن حمله فيكون مغلوبا (فيعارضة الشافعى بأن

الماء البالغ قلتي لا يتجسس بملافة التجسس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء
قلتين لم يحمل الخبث أى لانه لا يقبله ولا ينقلب اليه فلا يتجسس والدليل ان
متحدان في الصورة لكونهما من الشكل الاول وفي بعض المادة وهو الحد
الاولى ومثله قول المعتزلى رؤية الله تعالى يوم القيامة غير جائزة لانها
أمر نفاء الله تعالى بقوله لا تدركه الابصار وكل أمر هذا شأنه فهو غير جائز
وعارض الاشعري والماتريدى فقالا هي جائزة لانها أمر نفاء الله تعالى بقوله
لا تدركه الابصار وكل ما هذا شأنه فهو جائز وهذا في الاقتراني وأما في
الاستثنائي فكما لو قال المعتزلى هي غير جائزة لانها لو جازت لما نفاها لكنه
نفاها وعارض الاشعري والماتريدى فقالا هي جائزة لانها لو امتنعت لما
نفاها لكنه نفاها ولو امتنعت لم يفد نفيا سيما التي بطريق التمدح (تبيينه)
ما ذكر جار على مذهب أهل الاصول ان لو حظ خروج الهيئة عن الدليل
على جعله مركبا من مقدمات مرتبة أما ان اعتبر دخولها في صلح ان يكون
مثالا لأهل المعقول وأما على جعله مفردا فكأن يقال رؤية الله غير جائزة
لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار و يعارض بان يقال هي جائزة
لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وكفى المغالطات العامة الورود
التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء مثل ان يقال الشيء الذي يكون
وجوده وعدمه مستلزما لمطلوب اما موجودا أو معدوما واما ما كان يلزم
ثبوت المطلوب (وتصوره في الانسان والحيوان بأن يقول الممثل اذا
كان الانسان الذي يستلزم وجوده وعدمه الحيوان ثابتا كان الحيوان
ثابتا لكن أحدهما ثابت فالحيوان ثابت فيعارضه السائل بقوله هذا
الدليل وان دل على ما دعيته لكن عندى ما يدل على خلافه وهو أن
اللاحيوان ثابت لانه اذا كان الشجر الذي يستلزم وجوده وعدمه
اللاحيوان ثابتا كان اللاحيوان ثابتا لكن أحدهما ثابت فاللاحيوان
ثابت (ولو استدلل بها الفيلسوف على قدم العالم بان قال اذا كان الشيء الذي

يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا كان العالم قديما لكن المقدم حق
فكذا تأليهه • فثبت قدم العالم فيعارضه السني بان يقول العالم حادث لانه اذا
كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم ثابتا كان العالم
حادثا لكن أحدهما ثابت فهو حادث • أو يورد تلك المغالطة على نقیض
مدعى المعلل بصورة أخرى غير ما اختاره المعلل بأن يقال اللاقديم لازم
لذلك الشيء وكل لازم لذلك الشيء ثابت فاللاقديم ثابت فيستلزمه العالم ليس
بقديم • أو يقال لو كان العالم قديما لم يكن الشيء الذي يستلزم وجوده
وعدمه حدوث العالم موجودا أو معدوما والتالي باطل فيلزمه أن العالم
ليس بقديم (ومثل أن يقول المستدل ولو على وجود المحال مدعا ثابتا
والالكان نقیضه ثابتا وعلى تقدير ثبوت النقيض بصدق ان شيئا من
الاشياء ثابت فيستلزم من هاتين المقدمتين لو لم يكن المدعى ثابتا لكان شيء
من الاشياء ثابتا وينعكس بعكس النقيض على ما ذهب اليه المتقدمون
لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا هذا خلف ضرورة أن
المدعى شيء من الاشياء وهذا المحال غير ناشئ من عكس النقيض ولا من
الصغرى والكبرى ولا من الصورة القياسية وانما يلزم من فرض عدم
المدعى والمستلزم للمحال محال (وكفى المغالطة التي يستدل بها على فوع
واحد من النظريات كقول المعلل كلما اجتمع النقيضان تحقق أحدهما
وكما اجتمع النقيضان تحقق الآخر يتبع من الشكل الثالث موجبة جزئية
لزومية) (ومثل أن يقول المعلل القائل بالاختصاص قائل بالاعم والقائل
بالاعم صادق فالقائل بالاختصاص صادق) (ومثل ان يقول الاختصاص واقع على
تقدير وقوع الاعم والا لازم وقوع نقیض هذا التقدير فيلزم وقوع نقیض
الاعم على تقدير وقوع الاختصاص بعكس النقيض وهو محال فينتبه بزيادة
دليل المعارض بما يفيد تقريراً أو تفسيراً لا تبديلاً أو تغييراً لا تنقيداً في كون
معارضته قلباً كما صرح به في التلويح • والمعارضه بالمثل كما اذا قال

الفلسفي العالم قديم لانه أثر القديم (فعارضناه بان العالم حادث لانه متغير
فالدليلان متحدان صورة لكونهما من الشكل الاول متغيران مادة لتغير
أوساطهما) والمعارضة بالغير كما لو قال الحكيم العالم قديم لانه مستند الى
القديم وكل ما هو مستند الى القديم فهو قديم أولانه أثر القديم ولا شيء من أثر
القديم بمحادث. فعارضناه بان العالم ليس بقديم لانه مستند الى القديم
وكل ما هو مستند الى القديم فهو حادث أو ولا شيء من أثر القديم بقديم
فالشكلان متغيران صورة لا مادة. ولو عارضناه بأنه أثر المختار ولا شيء من
القديم بأثر المختار أو ولا شيء من أثر المختار بقديم أو بأن العالم ليس بقديم
لانه متغير ولا شيء من القديم بمتغير فالعالم ليس بقديم فالشكلان متغيران
صورة ومادة (ومثله ما اذا قيل الذهن بسيط لانه يلاحظ البسيط وكل ما
يلاحظ البسيط بسيط فعورض بان عندنا ما ينافيه وهو انه كلما كان الذهن
يلاحظ المركب لا يكون بسيطا لكن المقدم حق فكذا التالي

﴿المعارضة التقديرية﴾

﴿وان بتقدير دليل عارضه • قلت تقديرية المعارضة﴾
المعارضة التقديرية هي ابطال النقل المتلزم محته أو المدعى غير المدللين
بأثبات تقيضيهما أو ما يستلزمه بملاحظة الدليل المفروض دلالاته على
عينيهما وان لم يلاحظ ذلك لا تتصور المعارضة بل يكون غصبا وبما ذكر
تبين أن التقديرية من قبيل نسبة اللازم لان تقدير الدليل لازم لتلك
المعارضة كما في حسن باشا زاده على الكلبيوى (والفرق بين النقض
الشيهي والمعارضة التقديرية بعد اشتراكهما في ابطال النقل والمدعى
غير المدللين ان الابطال في المعارضة بواسطة اثبات تقيضيهما أو ما
يستلزمه وبملاحظة دليل مفروض دلالاته عليهما وأما الابطال في النقض
الشيهي فهو بدون تلك الوساطة والملاحظة بل بخصوص الفساد

﴿دفع المعارضة﴾

﴿والدفع بالمدح وبالنقض اشهر • عند المحققين من ذوى النظر﴾
 ﴿وسرروا وأهملوا المعارضه • وهى لدى أهل الاصول ناهضة﴾
 ﴿ودون ذا الحكم بالنساقط • تغيير الدليل غير ساقط﴾

الوظائف من المعلن فى دفع المعارضة اما منع بعض مقدمات دليل المعارض
 الصغيرى أو الكبرى حتى فى المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض فيها وان
 يكن عين دليل المعلن لفظا إلا أنها يختلفان اعتبارا باختلاف المراد منها
 مثلا فى المثال الاول منها اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فسر الخبث
 بالضعف عن حمله وفسره الشافعى بعدم قبوله النجاسة لقوته فقد اختلف
 المعنيان فليست العينية بين الدليلين من كل وجه • واما للنقض الاجمالى
 على ما اشتهر عند المحققين من أهل النظر • واما التحرير وأهمل المحققون
 من أهل النظر المعارضة على المعارضة (قال حسن باشا زاده فى شرح
 الكتوبوى فى تعلق النقض والمعارضة بالمعارضة كلام لكن التحقيق أن
 النقض لاشك فى جوازه عند المحققين من النظار وأما المعارضة فلا تعارض
 لان حكمها المساقطة وهى لا تدفعها • وأما الاصوليون فعلى جوازها
 (واذا لم يفعل شيئا بما ذكره فلكون حكمها المساقطة كان له تغيير الدليل
 وتقدم ان السعد أطلق ذلك وغيره فيسده بما اذا لم يكن عن عجز • ومن
 التغيير ما اذا كانت المعارضة فى مقدمة الدليل وأقام المعلن دليلا آخر على
 أصل المدعى لا معارضة على المعارضة اذ معارضة السائل ليست فى أصل
 المدعى (والفرق بين التغيير والمعارضة أن المعلن ان أتى بدليل أقوى من
 دليل المعارض بوصف غير تابع على رأى أهل الاصول أو بدليل يظهر
 منه فساد دليل المعارض على رأى أهل المعقول يكون تغييرا ولا يكون
 معارضة على المعارضة (فان قيل) ان دليل المعلن الثانى فى صورة التغيير
 يعارضه دليل السائل كما يعارض الاول فلا فائدة فى اثبات الدعوى بدليل
 آخر (يقال) لا نسلم ذلك اذ يجوز أن يكون الدليل الثانى للمعلن أظهر مادة

وصورة من الأول أو مسلما عند المعارض أو يكون اختلال دليل المعارض
 مستقادا منه بلا خفاء فيه عرض بسببه عن المعارضة فيكون دليل المعلن
 أقوى من دليل المعارض ولو سلم أنه ليس بأقوى منه فيكون مجموع الدليلين
 أقوى من دليل واحد (وايضاح ذلك أن الدليل الثاني يستلزم مدلوله اما
 قطعاً أو ظناً أو عقلاً فالأول القطعي والثاني اما استقراء أو تمثيل والثالث
 الامارة فالجوع أربعة والأول أقوى من البقية والبقية متساوية بحسب
 النوع لكن قد يكون بعضها أقوى من الآخر بظن الظن والأول يكون
 أقوى من مثله بالكثرة والثاني يكون أقوى من مثله بالكثرة
 بنفسه أيضاً اذا كان الظن في مقدماته أغلب وكذا الثالث لان ما كان
 استقراره أكثر كان أقوى وأما الرابع فيقوى بنفسه وكذا بالكثرة عند
 محمد خلافا لهما وتظهر القوة بخدش دليل المعارض باستلزامه الفساد
 أو التخلف وبهجر المعارض عن دفع منع المعلن شيئاً من المقدمات وتحرير
 المعلن ما به يسقط دليل المعارض مثلاً اذا قال المعلن هذا التصنيف أمر
 ذوال وكل أمر ذى بال يجب تصديره بالحمد فعارض السائل بأن الواجب
 هو التصدير بالسمية لقوله عليه السلام كل أمر ذى بال لم يبدأ بالسمية فهو
 ابتروكاً كان الأمر هكذا لا يجب التصدير بالحمد ولا للمعلن منع ملازمة
 دليل المعارضة بأن يقول لا نسلم أنه كلما كان الواجب هو التصدير بالسمية
 لا يجب التصدير بالحمد كيف ووجوب شيء لا ينفي وجوب الشيء الآخر
 بالدليل والالتم يجب علينا الاثني واحد (وللمعارض أن يثبت هذه الملازمة
 بأن الابتداء لا يكون الا بشئ واحد فكلما كان الأمر هكذا اذا واجب
 الابتداء بالسمية لا يجب بالحمد لكن الأمر كذا فنتج اذا واجب الابتداء
 بالسمية لا يجب بالحمد قسبت الشرطية (وللمعلن أن يمنع هذه المقدمة
 الواضحة قائلاً لا نسلم ثبوت الانحصار المذكور مستنداً بأنه انما يكون
 الأمر كذا اذا حل الابتداء الواقع في كلا الحدين على الابتداء الحقيقي

والحال ان الباء في قوله بالجملة وبمحمد الله صاحبة والملازمة كافي قوله
 تعالى اهبط بسلام اى معه وهى أكثر استعما لا من الاستعانة لاسيما في
 المعاني وما يجرى مجراها من الاقوال كافي كليات ابي البقاء في قوله النقض
 بان يقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوازد في حق لزوم
 الابتداء بالحمد وكل دليل هذا شأنه فاسد فدليل السائل فاسد في قوله التحرير
 بان يقول ليكن المراد بما في حديث الجملة الابتداء الاضافي أو المراد بما
 في الحديثين الابتداء العرفي الممتد أو لتكن الباء للاستعانة وحقيقتها
 هنا التوسل بعد دخولها على المشروع فيه الى شرفه والاعتداد بشأنه
 وتجاوز الاستعانة بآشياء متعددة فيندفع التعارض بين الحديثين في والمعلل
 أن يتقل من هذا الدليل الى دليل أوضح منه بأن يقول الحكم المذكور
 ثابت لان التصنيف نعمة من آلاء المولى تعالى وكل نعمة كذا يجب أن
 يحمد عليها فالصنيف يجب أن يحمد عليه (لكن يرد على هذا الدليل منع
 تقريره بأن يقال هذا الدليل لا يستلزم المطلوب أعني ان التصنيف
 يجب تصديره بالحمد اذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد وهو أعم من
 التصدير والتأخير فكان المطلوب من الدليل غير لازم وكان اللازم منه غير
 مطلوب فلم يتم التقريب (وللمعلل أن يثبت التقريب بان يحرك كلام من
 الكبرى والدعوى بان يقول قيد أو لا ملحوظ فيهما) ثم بعد هذا التحرير يرد
 المنع على نفس الكبرى من السائل بان يقول لانسلم أن الحمد يجب في
 أول النعمة وانما يجب بعد وصول النعمة الى المنعم عليه وتعامها وليس
 للمعلل أن يبطل هذا السند لانه سند أخص من نقيض المقدمة المتنوعة
 يعني أنه لا يجب ان يحمد عليها أو لا لانه يصدق ويتحقق مع تحقق الوجوب
 بعد الوصول ومع انتفاء الوجوب أصلا لان السالبة البسيطة لعدم
 استدامتها وجود الموضوع أعم من الموجبة المحصلة ولاشك ان انتفاء
 الاخص لا يوجب انتفاء الاعم والا فلا يتحقق العموم فلا يفيد ابطال السند

الاخص * بل ثبت الكبرى بتحرير الحد الاوسط بأن يقول المراد أن هذا التصديق نعمة مطاوعة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم بقوله تعالى لنن شكرتم لا زيدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحد لتكون بركة الزيادة شاملة النعمة من أولها الى آخرها (وهذا التحرير تفسير للدليل الاول بنوع زيادة شئ في الحد الاوسط يوجب ايضا حافيه ورفع الابهام عنه لا انتقال الى دليل آخر * والمعلل على قول من يجوز المعارضة أن يعارضه بما تقدم من الدليل المنتقل اليه بأن يقول دليلكم وان دل على ما دعيتم لكن عندنا دليل يدل على خلافه وهو أن التصديق نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة يجب ان يحمد عليها أو لا تتم بركته النعمة من أولها الى آخرها اه من الكلنوى وشرحه لحسن باشاراده ملخصا

المعارضة بين الاحكام الشرعية *

﴿ في حجب لجهلنا المعارضة * ولم تكن في نفس الامر عارضة ﴾

﴿ ولا ترى ما بين قطعيين * لكن تكون بين ظنيين ﴾

التعارض حقيقة في الكتاب والسنة انما يتحقق اذا انحدر زمان ورودهما والشارع منزعه عن تنزيل دليلين متناقضين في زمان واحد بل ينزل أحدهما سابقا والاخر لاحقا ناسخا فاذا جهلنا التاريخ توهمنا التعارض واذا علمنا التقدم والتأخر حملنا السابق على المذخور واللاحق على الناسخ (ولا يقع التعارض بين القطعيين لامتناع وقوع المتناقضين ولا يتصور الترجيح لانه فرع التفاوت في احتمال النقيض * ولا بين معلوم ومظنون أيضا لان المظنون لا يعارض المقطوع فلا يكون الا بين ظنيين

﴿ فان تقابل الدليلان ولا * مخرج للقرء منهما انجلا ﴾

﴿ فذان قد نسا قاطا ان يقعد * حكم محل زمن أو ذا فقد ﴾

﴿ وانه يكون بين آيتين * أوفى قراءتين أوفى ستين ﴾

﴿ أو آية وسنة مشهورة * وما لنعمان سوى ذا صوره ﴾

اذ او رد دليـ لان يقتضى أحدهـ ما عدم ما يقتضيه الاخر فان تساويا
 قوة ولا مرجح لاحدهما فقد تساوتا ان اتحد الحكم والمحل والزمان والا
 فقد التعارض لوجود المخلص وسيأتي بيان ذلك نظماً فنخرج باشتراط
 التساوي في القوة الكتاب أو المتواتر وخبر الا حاد فلان تعارض بينهما
 لعدم تساويهما في القوة (والمعارضة تكون بين آيتين أو سنتين وسيأتي
 بيانها ما ظمناً * وتكون بين قراءتين في آية واحدة كقراءة في الجهر
 والنصب في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم فان الاولى تقتضى
 مسح الرجل والثانية غسلها * وبين آية وسنة مشهورة أو متواترة كإني
 المرفعة وشرحها * ولا يكون التعارض في صورة غير ما ذكر عند الحنفية
 ﴿فان بآيات لسنة يصار * وان بسنة قياسنا المنار﴾
 ﴿أو قول محب فهم في مرتبه * عند السرخسي وفرد أوجه﴾
 ﴿في عمل أي بالتحرى ولدى * بحجزة - والاصول قد بدا﴾
 اذا كانت المعارضة بين الآيات ولم يوجد المرجح ولا المخلص يصار للسنة
 مثاله قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وقوله تعالى فاذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا كلاهما ينداولان المقتضى فتعارضيه مع استوائهما
 فصرنا الى قوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة
 له ﴿وان كان في السنة صير الى القياس أو قول الصحابي اذ هما في مرتبة
 واحدة عند شمس الأئمة السرخسي وايس ذلك على التخيير بل العمل
 بواحد منهما بالتحرى مثاله ما روى التعمان بن شيران النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة الكسوف كما يصلون ركعة ومجدتين وروى عائشة انه
 عليه الصلاة والسلام صلاها ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجودات
 قال روايتان تعارضتا فصرنا الى القياس على سائر الصلوات ﴿وعند العجز
 بان لم يمكن المصير الى ما ذكره في الاصول أي يقصر الحكم على ما كان
 عليه قبل ورود الدلائل كافي في سؤر الجار حيث تعارضت الاثار وامتنع

القياس فمن الاخبار ما روى أنس انه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل
لحوم الجوار اهلية فانما راجس وما روى انه عليه الصلاة والسلام قال كل
من سمين مالا لمن قال لم يبق من مالى الا هذه الحيرات * وأيضا ما روى
عبد الله بن أبي أوفى انه عليه الصلاة والسلام حرم لحوم الجوار اهلية يوم
خير * وما روى غالب بن أبيب أنه عليه الصلاة والسلام أباحها فأوجب
ذلك اشتباها في لحومها فيلزم منه الاشتباه في سورها لان فيه لعابها وهو
متولد من لحومها فأخذ حكمها فقررت الاصول وهو أن يحكم بأل لا يتجسس
الماء الطاهر ولا يزول الحدث الحاضر بالوضوء به ولم يحكم ببقاء الطهورة
الحاصلة في الاصل لاستلزامه بزوال الحدث اهدار دليل التجاسة بالمرّة
بخلاف ما اذا جعل طاهرا غير طهور وروضم التيمم اليه

❦ وان يكن بين القياسين وجد * يأخذ بأقل تحريري المجتهد
في معارضة القياس القياس لا نسخ ولا تساقط اذ في النصين انما يقع
التعارض للجهل بالناسخ كما تقدم وأما القياسان فكل منهما صواب بالنظر
الى الدليل فيكون مفيدا في حق العمل بالتحرى أى بآيه ما شهد له قلبه
❦ وباختلاف الحكم بالتوزيع أى بالفرد من ذين تبوت بعض شئ
❦ والبعض بالثنائي وكل واحد * ناف لما ثبت بالمعاند
❦ تعارض نسقي كقسم المدعى * لاثنين بالبرهان كل ادعى
❦ أو بتغاير كآى البقره * اثم يمين كاذب مقرره
❦ لكسب قلب وقتنه المائدة * حيث غموسه للعوائد
❦ فاحمل على يوم الجزاء المؤاخذة * والتقى في كفارة كس آخذة
❦ أعنى بها اطعامه للعشره * فذلك في معقودة منحصره
❦ والعقد قول قد بدا حكمه * مستقبل أو فوالعقد وأصله
❦ في مذهب النعمان أما الشافعي * فعنده التكفير فيه ما رعى
الخلاص من التعارض اما انتفاء الشرط أو وجود المرجح فانتفاء اتحاد الحكم

أما بالتوزيع بأن يجعل بعض أفراد الحكم ثابتاً بأحد الدليلين وبعضها بالآخر وكل واحد منهما نافٍ لما ثبت بالآخر أو بالتغاير بأن يبين متغايرة ما ثبت بأحد الدليلين لما اتفق بالآخر فالأول كقصة المدعى بين المدعين بحجتيهما والثاني كما في قوله تعالى في سورة البقرة لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وفي المائدة لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فالأولى توجب المؤاخذة على عین الكاذب وهي العین الغموس لأنها من كسب القلب أى القصد والثانية توجب عدم المؤاخذة عليها لأنها من اللغو وهو ما لا يكون له حكم ولا فائدة يعتد به أسرعاً إذا فائدة العین المشروعة وهي المعقودة تحقق البر والصديق إذا العقد قول يكون له حكم في المستقبل كالبيع قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وذلك لا يتصور في الغموس والمخلص أن يقال المؤاخذة التي توجبها الآية الأولى على الغموس هي المؤاخذة في الآخرة والتي تنفيها الثانية هي المؤاخذة في الدنيا أى لا يؤاخذكم الله بالكفارة في اللغو ويؤاخذكم بها في المعقودة ثم فسر الكفارة بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين ولما تغايرت المؤاخذتان اندفع التعارض اهـ من التلويح للعلامة السعد وهذا في مذهب أبي حنيفة أما الشافعي فيوجب الكفارة في كليهما

❦ وباختلاف المحل يحمل * الكل من ذين على ما يقبل ❦

❦ كما أتى في آية التطهير * يظهرن بالتخفيف في الكثير ❦

❦ من زمن الحيض وبالتشديد في * أقله فباغتسال ذابني ❦

باختلاف المحل يحمل كل دليل على ما يقبله كقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن بالتخفيف أى سكون الطاء وضم الهاء وبالتشديد أى في الطاء والهاء فباختلاف يفيد حمل قربان المرأة بعد الطهر قبل الاغتسال وبالتشديد يفيد الحرمة قبل الاغتسال فحمل المخفف على منتهى أكثر

وقت الحيض وهو عشرة أيام والمشدد على أقله كافي التوضيح وبقي بمعنى يتم
ضميره يعود إلى الظاهر المفهوم من يظهر

﴿وباختلاف في الزمان اللاحق * ينسخ ما هو الدليل السابق﴾

﴿كاسية اعتداد ذات الحمل * بوضعهما فانها بالقل﴾

﴿قد نزلت بعد التي في البقرة * فهذه صريحة مغيرة﴾

﴿وقعد يرى دلالة مغيرة * كما ظر عن المسيح أنرا﴾

﴿مثل حديث يغلب الحرام ان * يجتمع الحلال معه فاستنب﴾

باختلاف الزمان يكون الدليل الثاني تاماً الأول صريحاً أو دلالة

* فالمرجح كآتي العدة الأولى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن

والاخرى والذين يتوفون منكم فالاولى مترامية عن الثانية فتكون

تامنة لها في حق الحامل المتوفى عنها زوجها * والدلالة كما لحاظ يؤخر عن

المبيح نقلاً بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحرام

والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال كافي المرأة من بحث المعارضة وبحث

العام (قوله وقد يرى نائب الفاعل المستتر فيه يعود إلى اللاحق

﴿ورجح الدليل وصف تابع * والبسط في كتب الاصول واقع﴾

الترجيح في اللغة اثبات الفضل في أحد جانبي المعادلة وصفها بما لا يقصد

المماثلة فيه ابتداءً كالجنة في العشرة أي العشرة وجبة تقابل العشرة

وترجح عليها بخلاف العشرة ودرهم فلا تقابل بينهما وهكذا الترجيح شرعاً

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام زن وأرجح نحن معاشر الانبياء هكذا تزن

أي زد عليه فضلاً قليلاً لا يكون تابعاً بمنزلة الجود لا قدر ايقصد بالوزن للوزن

الربا ﴿وفي الاصطلاح بيان الرجحان أي القوة التي لأحد المتعارضين

على الآخر بوصف تابع أي اقتران الدليل الظني بوصف تابع يقوى به

على معارضه * ونخرج بالتابع ما لقوى أحدهما بوصف ذاتي لا تابع

فانه لا يدرج رجحاناً (فقال ما قوى بوصف تابع ما لو أقام أحد المدعين شاهدين

عدلين والا - ثم مستورين فيرجح العدلان بالعدل اللام اثنى كدمعنى
صدق الشهادة قنناً كدمعته بشهادتهما بخلاف المستورين والعدل وصف
تابع * ومثال ما قوى بوصف ذاتي لا تابع النص فله أقوى بوصف ذاتي من
القياس لانه من القطعي والقياس أضعف من النص لانه من الظني فلا
يقال النص راجح على القياس لعدم التعارض بينهما اذ من شروط المعارضة
التساوي والتساوي هنا لقوة النص بوصف ذاتي * وأصل الترجيح إجماع
العبادة والسلف على تقديم بعض الأدلة الظنية على البعض اذا اقترن به
ما يقوى به على معارضته فانهم قدموا خبر عائشة في التقاء الخناتين على خبر
الانصار انما الماء من الماء * ووجهوا أيضا خبر من روت من أزواجه صلى
الله عليه وسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يهيج جنباً وهو صائم على
ما روى أبو هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال من أصبح جنباً فلا صيام له * وله أقسام متعددة * فالترجيح
في الكتاب والسنة * بالمتن كترجيح النص على ان ظاهره والمفسر على النص
والمحكم على المفسر والحقيقة على المجاز والاصريح على الكناية والعبارة
على الاشارة والاشارة على الدلالة والدلالة على الاقضاء * وفي السند
كالترجيح بنفسه الراوى * وفي الرواية كترجيح المتواتر على المشهور
والمشهور على الاحاد * وفي المروى كترجيح المسموع من النبي صلى
الله عليه وسلم على ما يحتمل السماع كما اذا قال احدهما سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال الا - ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * وفي
المروى عنه كترجيح ما لم يثبت انكاره وايته على ما ثبت * وبالحكم
كترجيح الحظر على الاباحة * وبالأمر الخارج كترجيح ما يوافق القياس
على ما لا يوافق له ولكل منها تفاصيل في المطولات * والترجيح في القياس *
بالاصل أى بحسب أصله فما عرف عليه نصاصريحاً أولى مما عرف ايماء
ثم في الایماء يرجح ما يفيد ظناً أغلب وأقرب الى القطع على غيره وما عرف

بالإيماء بطلاق جمع على ما عرف بالمناسبة لمساقيهم من الاختلاف * وبقوة
 الأثر أي معنى الجملة كما في الاستحسان والقياس إذا الاستحسان إذا أقوى أثره
 يقدم على القياس * وبقوة ثبات الوصف على الحكم كقولنا في صوم
 رمضان أنه متعين فلا يشترط تعيينه بالنية كأنقل فإنه لتعينه لا يحتاج
 إلى تعيين النية فهو أولى من قول الشافعي أنه فرض فيشترط تعيينه كالقضاء
 (وتوضيحه أن وصف التعيين اعتبره الشارع في الودائع والمغصوب ورد
 المبيع بينهما سادافان رد الوديعة والمغصوب متعين فلا يجب أن يعين أن
 هذا الرد الوديعة أو المغصوب وكذا لا يجب التعيين في رد المبيع بعبارة
 فاسد أو كذا في الأيمان البر واجب عليه متعين فلا يجب عليه تعيين أنه
 فعله لأجل البر فكثرة اعتبار الشارع هذا الوصف أعني التعيين في
 سقوط التعيين كما أرح من وصف الفرضية الذي قال به الشافعي في
 الاستدلال على لزوم التعيين لأن تأثير الفرضية في الامتثال لا التعيين
 ولذا جاز الحج بمطلق النية * وبكثرة الأصول التي يوجد فيها جنس الوصف
 وأنواعه كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره كسائر
 المسوحات فهو أولى من قول الشافعي أنه ركن فيسن تكراره كأنغسل إذا
 يشهد لتأثير المسح في عدم التكرار أصول كسح الخف والتيمم والجوارب
 والجيرة ولا يشهد لتأثير الركن في التكرار إلا الغسل * وبالعكس أي عدم
 الحكم عند عدم الوصف كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره
 فهو أولى لا انعكاسه فإن كل ما ليس بمسح يسن تكراره من قوله ركن فيسن
 تكراره لعدم انعكاسه لأن المضمضة متكررة وليست بركن ٥١ من مرآة
 الأصول المختصرة بزيادة من التوضيح

﴿ المناظرة في التعريف الحقيقي أو الاسمي ﴾

﴿ أن تعبير دعوى به ضمنه * أو فقدت شروطه المرعية ﴾

﴿ فتد المنوع أما الدفع من * معال فهو ينقل قدز كن ﴾

﴿في منع بتسمية أو فصليه * لأنها عن بشر خفيه﴾
 ﴿بأن يقول أن هذا حكما * به كذا على اصطلاح الحكماء﴾
 ﴿وفي سواء المنع مثل ما مضى * أو غير التعريف أي بالمرتضى﴾

المنع لا يرد على التعريف الحقيقي والاممي لأن من أراد تعريف شيء لا يقصد الحكم بثبوته على المعرف بالفتح فلا حمل بينهما حتى يصح منه إذا المعرف بالـ كسر ليس بصدد التصديق بثبوته بل بصدد أن ينقش بالقول الشارح في ذهن السامع صورة المعرف تفصيلا فلو قال لا نسلم أن الإنسان حيوان ناطق جرى ذلك مجرى أن يقال للكاتب لا نسلم كاتبك النقش ولا معنى له كما في حاشية المطالع للسيد * إلا أنه يفهم من الحد ضمنا الحكم بأن هذا أحد ذوات المحدود وفورود المنع أنما هو باعتبار الحكم الضمني فما يجري على الالسننة من أنا لا نسلم أنه حد فهو منع لذلك الحكم الضمني (فيجاب بما علم من صحة النقل والاثبات * وترد عليه أيضا الدعوى الضمنية في أجزائه أو بفقد أحد شروط صحته أو حسنه ولنذكرها مرتبة فنقول ﴿المنع في دعوى الجنسية والفصلية﴾

إذا قال المعرف بمحدد الإنسان بالحيوان الناطق مثلا كان في ذلك القول الدعوى ضمنا بأن الحيوان جنس والناطق فصل وهما ذاتان للإنسان أو قال رسم بكذا كان فيه الدعوى بأن أحدهما أو كليهما من العرضيات أما الأول ففيما إذا كان الرسم تاما لأنه مركب من الجنس القريب والخاصة وفيما إذا كان الرسم ناقصا لأنه مركب من الجنس البعيد والخاصة وأما الثاني ففيما إذا كان الرسم عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة فلا سائل أن يقول لا نسلم أن هذا أحد للإنسان وأن الحيوان جنس والناطق فصل ولم لا يجوز أن يكونا عرضيين عامين أو خاصتين لازمتين (وح يجاب بمجرد النقل عن اصطلاح الحكماء على أن النوع إذا كان له خواص مرتبة كالحيوان والناطق والضاكن أقدمها باعتبارها له وذلك أمر تقريبي

لا تحقيق اذ هي خفية على البشر فان الحيوان والناتق والضاقل بالنسبة
 للانسان يَحْتَمِلُ كل واحد منها الجنسية والفصلية ولا مقتضى للحكم بجنسية
 الحيوان وفصلية الناتق وخاصة الضاقل الا الاصطلاح فما اعتبره أهل
 الاصطلاح داء خلا في المفهوم الذي هو حذ ذاتي فان كان أعم فهو الجنس
 وان كان مساويا فهو الفصل والافهو عرض وكذا الذاتيات والعوارض في
 التعريف الاممي انما هي بحسب الاصطلاح كقول ابن الحاجب الامم
 مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه
 دخول الامم الخ في النقص بعدم الجامعة والمانية في وينقض صحة كل
 منهما بعدم جامعته لافراد المعرفة فيما اذا كان أخص منه كتعريف
 الحيوان بما يحرك فكه الاسفل عند الاكل فلا يشمل التماسيح أو بعدم
 المانية عن غير افراد المعرفة فيما اذا كان أعم منه كتعريف المثلث
 بانه شكل مضلع فيه دخل المربع مثلا وكل تعريف شأنه كذلك فهو فاسد
 (وللمعلل منع الصغرى مستندا بأن الغرض في الاول تمييز الحيوان
 عن الشجر فيما لو اشتبهت على السامع لكون كل منهما جسمانيا ما أو الغرض
 بيان الافراد المشهورة ولا يضر في ذلك خروج التماسيح اذ هو فرد غير مشهور
 * وفي الثاني بأن الغرض تمييز المثلث عن الدائرة فيما لو اشتبهت على السامع
 ولا يضر دخول المربع حيث حصل المطالب وهو خروج الدائرة واذا خلا
 عن غرض مقبول فلا مجال للمنع كالمعرف الانسان بالانحص مطلقا
 المعرفة كالزنجي أو بالمباين له كتعريفه بالمثلث أو بالاعم مطلقا كتعريفه
 بالحيوان أو بالاعم من وجهه كتعريفه بالحيوان الابيض وقوله حيث تدوير
 التعريف في النقص باستلزامه المحال والسائل نقض التعريف باستلزامه
 الدور كتعريف الابن له ابن قال المحقق التفاتاني أحد المتضايقين
 لا يجوز أخذه في تعريف الاخر لان الحد يجب أن يعقل قبل الحدود
 والمتضايقان تعقلهما معا فيوللمعرف منع الاستلزام مثلا لو قال

المعرف الدلالة الوضعية كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه
فقال السائل انه قد حكم في هذا التعريف بأن فهم المعنى يتوقف على العلم
بالوضع ومن المعالوم ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لانه نسبة بين
اللفظ والمعنى فيلزم الدور وهو وان لم يكن واقعا بين أجزاء التعريف الا أنه
واقع بين التعريف والمعرف ✽ فلم يعرف منع الاستلزام وهو الصغرى
مستنداً بتغاير جهتي التوقف وذلك باهر من كل منهما يستلزم الآخر كافي
السيلك كوني على المطول (الاول) تغاير جهتي توقف الفهمين بحسب الزمان
وهو أن فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالتعيين
ومن المعالوم ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في حال الاطلاق
بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور (الثاني) تغاير جهتي توقف
الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد وهو أن فهم المعنى من اللفظ موقوف
على العلم بالتعيين وليس العلم به موقوفاً على فهم المعنى من اللفظ بل على
فهمه مطلقاً ✽ والسائل نقضه باستلزامه التسلسل وكل تعريف
يستلزم التسلسل محال ✽ وللمعرف منع الكبرى مستنداً بأنه تسلسل
في الامور الاعتبارية ✽ أو الصغرى بأنه غير واقع لعدم الترتب أو لانهقطاع
 ✽ والسائل نقضه بأنه ليس بأجلى من المعروف (أعم من أن يكون
مساوياً له في المعرفة ✽ ضرورياً كان كالمتضاديين مثل تعريف الاب بمن
له ابن وبالعكس ✽ أو عادي كالمضادين مثل تعريف المتحرك بما ليس له
سكون وبالعكس وكتعريف الزوج بما ليس بقرود وبالعكس ✽ أو نادراً
اتفاقياً كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلد مجلد الجمل لمن يعرفه وهذا
القيد للاحتراز عن لا يعرف الجمل فانه لا يكون له هذا التعريف مساوياً في
المعرفة بل تعريف بالاختفى (أو يكون مساوياً له في الجهالة كتعريف الرخ
بحيوان يشبه النسر لمن لا يعرفهما) (أو يكون أخص منه سواء كان ضرورياً
كافي قسمي الدور مثل تعريف الشمس بأنه كوكب نهاري ثم النهار بأنه

زمان طلوع الشمس فوق الاقح هذا في المصرح ومثل تعريف الاثنين بأنه
 زوج أول ثم يعرف الزوج بأنه المنقسم الى المتساويين ثم تعريف المتساويين
 بالشئين اللذين لا ينقص أحدهما عن الآخر ثم تعريف الشئين بالاثنتين
 هذا في المصهرن * أو عا ديا كتعريف النار أى الحرارة السارية في الحجر بانها
 شئ يشبه النفس في اللطافة وعدم الروية والحركة دائما فان النار متحركة
 بحركة دورية كما ان النفس متحركة بحركة تخيلية الا ان النفس أخفى من
 النار اذا النار يمكن ادراكها بالاحساس دون النفس • أو نادرا اتفاقا
 كتعريف النار بالحفيف المطلق لمن لم يعرف الحفصة (أو يكون مباينا له
 كتعريف الانسان بالحجر وللمعرف التعرير بالاستقلال أو بكونه سندا
 للمنع بحيث يظهر كون التعريف أجلي والاقتغير التعريف كلا أو بعضا
 المقص باعتبار فقد شرط الحسن • يرد النقض باعتبار دعوى ضمنية
 وهى ان تعريفي عار عن اللفاظ الغريبة ومخالفة القوانين العربية
 أو اللفظ المشترك أو الجازي بدون القرينة المعينة للمراد (فالاول)
 كتعريف النار بانها اسطقس فوق الاسطقسات فانه لفظ غير مأفوس
 الاستعمال (والثاني) كما اذا اشتمل على الاضمار قبل الذكر أو العطف
 على معجولى عاملين مختلفين أو نحوهما مما يستقحه علماء العربية
 (والثالث) كالقظ العلم في تعريف أى فن باعتبار موضوعه بانه علم
 يبحث فيه عن كذا أو باعتبار غايته بانه علم يعرف به كذا أو يعصم عن كذا
 (والرابع) كتعريف الشجاع بالاسد • وللمعلل ان يجيب في منع عدم
 القرينة عند الاشتراك مستندا بان كذا قرينة * وله منع الكبرى
 بأن يقول لا نسلم ان كل تعريف مشتمل على المشترك عند دخوله بقرينة
 ليس بحسن انما يتم ذلك لو لم يجز ارادة كل واحد من معانيه على سبيل
 البديل أو يقول محل ذلك اذ لم يكن بين المعاني استلزام (مثلا لو عرّف
 علم البيان بانه علم يعرف بمراعاته ايراد المعنى الواحد المدلول عليه

بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه (فقال
السائل هذا التعريف مشتمل على المشترك بدون قرينة معينة وكل
تعريف كذلك يذهب حسن التعريف لانه يقع في الحيرة من جهة انه
لا يدري المعنى المراد من المشترك وهذا يناقض الغرض من البيان والكشف
ويبين جهة الاشتغال بأن يقول العلم حقيقة هو الإدراك وقد يطلق على
متعلقه وهو المعلوم أى القواعد المعلومة عن الأدلة التي يعرف بها ذلك
الاراد اما مجاز مشهور أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في
الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك والمراد به أحد
الثلاثة فيلزم على هذا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة
(فلم يعرف أن يقول لان لم ان كل تعريف مشتمل على المشترك ليس بحسن
اذ محصل ذلك ان لم يكن بين المعاني استلزام أما اذا كان بينها ذلك كما هنا فانه
يجوز * بيانه أن الملكية كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على
ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد
شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات والقاعدة قضية كلية يعرف
منها أحكام جزئية موضوعها بضمها الصغرى سهولة الحصول والقواعد
المدكورة ينشأ عنها الملكية بسبب ممارسة النفس لها بالاستنباط فقد
استلزم كل منها الاخر فكانت بمنزلة الشيء الواحد المقصود حيث
بالتعريف شيء واحد فكانه لا اشتراك كما أفاده السيد كوتى * واذا لم يقيد
السائل بلفظ بلا قرينة فلم يعرف التردد بأن يقول ان أردت اشتماله
على المشترك بلا قرينة فلا نسلم الصغرى وان أردت اشتماله عليه مطلقا
فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة * أو يقول ان أردت اشتماله على
مشترك غير جائز ارادة كل من معانيه على سبيل البديل فالصغرى ممنوعة
وان أردت اشتماله عليه مطلقا فالكبرى ممنوعة (والسند للمنع هو جواز
ارادة كل واحد من معانيه على سبيل البديل أو كون معانيه بينها استلزام

أوبيان أن ثمة قرينة دالة على المعنى المراد وهي كذا ^{في} وله أن يجيب عن
الاعتراض بخالفه القوانين بأن يقول لا نسلم أن كل تعريف مشتمل على
مخالفة القوانين ليس بحسن ^ك كيف وهي ليست محصورة في كيفيات
مخصوصة عند الجميع إذ قد يستحسن بعض العرب ما يستقبحه الآخرون
أو يمنع الصغرى مستنداً بالتحرير كما سيأتي في بحث العبارة ^{في} واللسائل
المعارضة بغير الطريق المشهور فيما إذا ادعى المعلل بأن تعريفه حد حقيقي
وهو أن يقول حدثك هذا معارض بالحد الفسلا في سواء كان أرجح منه أو
مساوياً له وكل تعريف هذا شأنه باطل لأنه لا يكون للشيء الواحد حقيقتان
مختلفتان فلا يكون له حدان تامان بحسب الحقيقة لا متساويان صدقاً ولا
متباينان والالتعداد الجنس والفصل انقريبان وهو باطل لأنهم اتفقوا
على أن الفصول علل لتحصيل الأجناس وتعيينها وإذا كان فصلان كل منهما
علة للجنس لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد وهو باطل * مثلاً
لو قال الم عرف العلم ما يصح من الموصوف به أحكام انفعال فلام معارض أن
يقول أن حدثك هذا معارض بأنه الاعتقاد المقضي لسكون النفس وكل
تعريف هذا شأنه فهو باطل (ومثله لو قال المعلل الإنسان هو الحيوان
الناطق فلام معارض أن يقول حدثك هذا معارض بأنه متنفس ضاحك وكل
حد هذا شأنه فهو باطل والصغرى في هذا القياس مشتملة على ثلاث
مقدمات كون ما عرّفه الم عرف بالكسر معرّفاً بالفتح بما ذكره المعارض
وكون ما ذكره حد أو كونه معارضاً للتعريف الأول (فلام عرف أن يمنع
مقدمات المعارض الثلاث * ولو قال تعريف في حد حقيقي رسم كونه تعريف
المعارض حداً حقيقياً أيضاً مع كونه مبيناً باطل تعريف المعلل وانقطع
البحث إذ لا يكون للشيء واحد تعريفان بحسب الحقيقة متباينان أما لو لم
يبين تعريف السائل تعريف المعلل واعترف المعلل بكون تعريف السائل
حداً حقيقياً فلا يضر إذ يجوز أن يكون للشيء واحد تعريفان غير

متباينين أحدهما مثلاً تام والآخر ناقص وإن كان أحدهما أو كلاهما
بحسب الاسم فيجوز تباينهما وإن كانا حادين تامين أذيجوز أن يكون للفظ
الواحد مفهوم متباينان لتعدد وضعه كالعين فإن لكل من معانيها حداً
تاماً باعتبار الوضع وأما الحدود الناقصة فيجوز تعددها مطلقاً ولو لم يدع
المعلل كون تعريفه حداً حقيقياً لا تصح معارضته ولو عورض فله المنع
مستنداً بتعريفه تعريفه

﴿ المناظرة في التعريف اللفظي ﴾

﴿ لفظها يدخل في المقول • والدفع بالتصحيح للمقول ﴾

﴿ ألا لدی اعتبار دعوى ضمنا • فالامع والدفع كما قدمنا ﴾

للسائل منع التعريف اللفظي بمعنى طلب تصحيحه لأنه داخل في المنقول
(والمعلل دفعه بتصحيح النقل عن أهل اللغة أو الاصطلاح يعني العرف
العام أو الخاص) (وللسائل أيضاً باعتبار الدعوى الضمنية من المعلل أعني
أن تعريف مساو للمعرف النقض بأنه غير جامع لأفراد المعرفة إذا كان أخص
منه كالمعرف للهو باللعب فإن اللاعب نوع من اللهو أي اللغو وهو ما لا يكون
فيه فائدة يعتد بها سواء كان فيه لذة أو لا وهو أعم من الكلام وغيره
واللعب ما فيه لذة فهو أخص والنقض بأنه غير مانع أغيار أفراد المعرفة إذا
كان أعم منه كالمعرف السعدان بأنه نبت فإن السعدان ليس مرادفاً
للنبت بل هو نوع منه مخصوص لشوك زعماء الأبل (ويجيب بأن ذلك مبني
على ما ذهب إليه مجوز به أو بما يقتضيه الحال كما تقدم

﴿ المناظرة في التقسيم ﴾

﴿ يفقد شرط أو بدعوى تعبير • ضمنية نقض ودفعه اشتهر ﴾

تقسيم الكل إلى جزئياته بنقض يفقد أحد شروطه أو باعتبار دعوى
ضمنية فيه ودفعه كما سبق ﴿ النقض يفقد الحصر ﴾ قال الكاتب في حكمه
العين ويشترط في التضاد الحقيقي أن يكون بين الضدين غاية الخلاف

كالسواد والمبيض فقال شارحه هذا الشرط يبطل انحصار أقسام التقابل
 في الاربعة يعني التقابل بالعدم والملكية كالعمى والبصر وبالتضاد
 كالاثوة والنبوة وبالايجاب والسلب كقائم وغير قائم وبالتضاد كالسواد
 والمبيض لوجود قسم آخر وهو أن لا يكون بينهما غاية الخلاف كالجمرة
 والصفرة والعلامة أثير الدين سمي هذين بالمعاندین (ويجاب عن هذا
 الاعتراض بأنه غير مضر للحكماء لانهم ما دعوا انحصار التقابل في الاربعة
 اذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطحو ا على انها اربعة أقسام لاحتياجهم
 اليها في العلوم ~~و~~ ومثله لو قال المقسم المعلوم اتمام وجوده أو معدوم فينقضه
 السائل بأن هذا التقسيم غير حاصر لاقسامه لتحقق قسم آخر خارج عن
 الاقسام داخل في المقسم وهو الطال الذي هو لا موجود ولا معدوم فيجب
 المقسم بمنع الصغرى مستندا بتحرير المقسم هكذا لان سلم تحقق قسم آخر
 داخل في المقسم خارج عن الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد من المعلوم
 معنى لا يشمل الحال ولو سلم انه داخل في المقسم فلا نسلم انه خارج عن
 الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد بالموجود معنى شامل للآمال وهو الثابت
 وقد يجاب بمنع الكبرى مستندا بتحرير التقسيم هكذا لان سلم أن كل تقسيم غير
 حاصر فهو باطل لم لا يجوز أن لا يكون المراد الحصر بل المراد التوطئة مثلا
 لتعريف الموجود والمعدوم تعريفا لفظيا أو المراد بيان الافراد المشهورة
 للمعلوم أو بتحرير المذهب أي انه مبني على مذهب نفاة الاحوال وهم
 الاشعية ~~و~~ وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائي في الواقع المرديين
 في والا ثبات تقسما عقليا في الحقيقة فينقضه مثلا لو قال المقسم الغنصر
 اما أرض أولا والثاني اما ماء أو لا والثاني اما هوا أولا وهو التافيقول
 السائل هذا التقسيم غير حاصر لاقسامه لانه مقارن بحوازم قسم آخر داخل
 في المقسم خارج عن الاقسام كالنور والكهر باء كل تقسيم غير حاصر فهو
 باطل (فيجاب بمنع الكبرى مستندا بتحرير التقسيم بأنه استقرائي لا عقلي

والقسم الذي جوزه أعنى النور والكهرباء غير متحقق في الواقع انه من
الغنى والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الوجود قسم آخر خارج عن
الاقسام داخل في القسم في الواقع ويجوز المنع بالترديد بأن يقال ان أردت
بقولك انه يجوز العقل فيه قسم آخر ان هذا التقسيم عقلي فالعصري
ممنوعه لان هذا التقسيم استقرائي ولا يضر فيه تجويز العقل قسم اذا لم يكن
متحققا في الواقع ومما جوزه غير متحقق في الواقع أنه من الغنى وان أردت
أنه تقسيم استقرائي فالكبرى ممنوعه لان القسم الذي جوزه غير متحقق في
الواقع ولا يبطل الاستقرائي بغير المتحقق وفي التقسيم النقلى لو قال
المقسم المجاز ينقسم الى مفرد مرسل ومفرد استعارة تصريحية أو ممكنة
والى مركب استعارة تمثيلية فلسائل أن يقول هذا التقسيم غير حاصر
لتحقق قسم آخر داخل في القسم خارج عن الاقسام وهو المجاز المركب الذي
علاقته غير المشابهة كقول الشاعر

هو اى مع الركب الجمانين مصعد * جنيب وجهماى عكة موق
فان هذا المركب موضوع للاخبار والعرض منه اظهار التحزن والتصر
المسيبين عن الاخبار على وجه الانشاء بقريضة حال الشاعر وهو كونه
قال هذا البيت وهو فى السجى كإبدال عليه ما قبله وهو

عجبت لمسراها وأى تحلصت * الى باب السجى دون مغلق
فهو مجاز الا انه غير داخل في القسمين وكل تقسيم غير حاصر فهو باطل
(والدقسم منه بأن هذا حصر نقلى ولا يضر فيه وجود قسم آخر في الواقع
تبين وجوده بعد التقسيم المنقول ولو قال المقسم الانسان اما فرس
أو زنجى فنقرر القرض هكذا ان هذا التقسيم غير مانع لذكر الفرس فى
الاقسام وهو غير داخل فى المقسم ويلزم فيه أن يكون قسم الشئ فى الواقع
قسما منه وكل تقسيم شأنه كذلك فهو باطل وانما كان الفرس قسما
للانسان لانهما قسمان حقيقيان الحيوان وكل شئيين شأنهما كذلك فهما

متباينان أما الصغرى فبديهية وأما الكبرى فلا تنقسم بالنسبة إلى القسم الآخر ما بين في التقسيم الحقيقي **§** النقض بعدم أخصية القسم **§** لو كان القسم أعم من وجه **§** كما لو قال المقسم الانسايا اما أبيض أو اسود فلهائل النقض بأن الاقسام أعم من وجه من المقسم ويلزمه انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره وكل تقسيم كذا شأنه فهو باطل **§** فله عمل المنع بتحرير الاقسام بطريق تقدير المقسم فيها فيكون **§** قال الانسان الانسان الأبيض والانسان الاسود فيكون من قبيل وضع القيد وهو أبيض واسود موضع القيد وهو انسان أبيض وانسان اسود فيكون القسم أخص مطلقا **§** مغاظة مشهورة **§** لو قسم المقسم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف فيقول السائل هذا التقسيم باطل لانه تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لان مورد القسمه كل كلمة وكل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف فمورد القسمه اما اسم أو فعل أو حرف وأيا ما كان يكون تقسيما للشيء إلى نفسه وإلى غيره **§** وجوابها بطريق الحل أن الكلمة التي هي مورد القسمه أعم من الاسم والفعل والحرف فان المراد بها مطلق الكلمة من غير نظر إلى كونها اسما أو فعلا أو حرفا أي مورد القسمه هو مفهوم الكلمة والمحكوم عليه في قوله وكل كلمة اسم أو فعل أو حرف ما صدق عليه مفهومها فلا يلزم النتيجة لعدم تكرر الوسيط اذا المراد من أحدهما المفهوم ومن الآخر ما صدق عليه المفهوم والتكرر بحسب المعنى شرط فكاك السائل اشقبه عليه التكرر بحسب اللفظ بالتكرر بحسب المعنى فلم يفرق بينهما وقس على ذلك **§** وفي تقسيم الكل إلى أجزائه اذا اتنى الشرط الاول أو الثاني يقال هذا التقسيم باطل لانه غير حاصر لاقسامه لوجود قسم آخر داخل في المقسم خارج عن الاقسام أو لوجود قسم آخر خارج عن المقسم داخل في الاقسام واذا اتنى الشرط الثالث يقال ان فيه تصادق الاقسام واذا اتنى الشرط الرابع يقال ان الاقسام صادقة على المقسم (فان كان دفعه ممكنا فيدفع

بالقياس في ذلك على ما تقدم والافليغير التقسيم

﴿ المناظرة في المنقول ﴾

﴿ وناقلاً بلا التزام ما نقل * يطلب بالتصحیح ان كان جهلاً ﴾

النقل الذي لم يلتزم الناقل صحته أي لم يقل وهو صحيح مثلاً ولم يجعله مقدمة
للدليل ولم يقيم عليه دليلاً يطلب تصحيحه ان كان مجهولاً أي سدى نسبته الى
المنقول عنه وان كان معلوماً معلماً مناسباً أي مما لا لمطوب بأن كانا طيبين
أو يقيدين فلا يصح طلب تصحيحه اذ هو مكابرة والتقييد بالمناسب اختراز
عما اذا كان مطوب السائل فوق ما عنده كأن يطلب اليقين والذي عنده
ظن فالطلب لا ثبوت كما اذا قال الناقل قال الشافعي الوضوء يحتاج الى نية لانه
عبادة فيقول السائل اطلب منك تصحيح هذا النقل أولاً نسلم أن الشافعي
قال ذلك وليس له أن يقول لا نسلم أن النية شرط في الوضوء (ومطالبة
الناقل بالتصحیح لانه قد يضع غير المنازع مقام المنازع ويستعمل في أثناء
البحث ما هو مسلم عند ذلك الغير على انه مسلم عند المنازع الزامه بالتغيير
كما اذا قال الناقل العالم حادث خلافاً للمتكلمين بحضور فلسفي يقول بقدم
العالم فانه يعترض بقول الناقل فيعترف بأن مذهبه مذهب المتكلمين
ثم يقول الناقل في أثناء البحث ان الواجب تعالى فاعل مختار على انه
مذهب المتكلمين ويبنى على ذلك اثبات حدوث العالم بأن الفاعل المختار
يفعل بالارادة وكل ما يفعل بالارادة فهو مسبوق بالعدم فقد وضع
المتكلمين القائلين بحدوث العالم مقام الحكماء المنازعين فيه القائلين
بقدمه تغييراً لا أحدهم ثم أثبت حدوث العالم بناء على هذه المقدمة المسئلة
عند المتكلمين ولا يسع الفيلسفي منها لما أنها مسئلة في المذهب الذي
انقلب اليه وبذلك حصل للقلب في الالزام ومنشؤه عدم طلب التصحيح
﴿ أما اذا التزم الناقل ما نقل فقد صار مدعياً فيتوجه عليه ما يتوجه على
المدعي مثلاً لو قال قال الامام ابو حنيفة لا تجب زكاة الفطر على المديون

ثم قال لأن عدم المدار أى العلة فى وجوبها يشمل الفقير والمديون وأثبت
ذلك بالقياس الخلفى هكذا الوجبت الزكاة على المديون لوجبت على الفقير
والثانى باطل بالاجماع فالقدم مثله * بيان الملازمة أنه كلما تحقق
الوجوب على المديون لم يتحقق شمول العدم وكلما لم يتحقق شمول العدم
يتحقق شمول الوجوب ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق شمول
الوجوب فالوجوب على المديون ملزوم لنقيض شمول العدم كما فى الصغرى
ونقيض شمول العدم مستلزم لشمول الوجوب كما فى الكبرى ثم تجعل
النتيجة صغرى ويضم اليها وكلما تحقق شمول الوجوب تحقق الوجوب على
الفقير ينتج كلما تحقق الوجوب على المديون تحقق الوجوب على الفقير
وهو المطلوب فيكون الوجوب على الفقير من لوازم شمول الوجوب اللازم
لنقيض شمول العدم اللازم للوجوب على المديون ولازم اللازم لازم
ولو بوسائط وأما بطلان اللازم فاجماع (وهذه المقدمات ظاهرة
الاكبرى القياس الاول أعنى قولنا وكلما يتحقق شمول العدم يتحقق
شمول الوجوب * وبيان أن يقال لولم يثبت شمول الوجوب على تقدير
عدم شمول العدم ثبت نقيضه أى عدم شمول الوجوب على ذلك التقدير
والا لا رتفع النقيضان * فإذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب
وهو ينعكس بعكس النقيض الموافق الى قولنا إذا تحقق شمول الوجوب
تحقق شمول العدم وهو محال فشمول الوجوب مستلزم لشمول العدم فى
العكس ولكون ذلك محالاً ثبت المطلوب وهو شمول العدم على تقدير عدم
شمول الوجوب وعليه يلزم انتفاء الافتراق فى عدم الشمول فلا سائل
أن يقول قولكم لولم يثبت شمول الوجوب على تقدير عدم شمول العدم
ثبت عدم شمول الوجوب اتماماً أن يكون المراد منه أنه لولم يلزم هذا الثبوت
يلزم عدم ثبوت الوجوب اتماماً أن يكون أنه لولم يثبت ذلك مجرداً عن الزوم
لثبت هذا مجرداً عنه * فان كان المراد الاول فلا نسلم انه اذا لم يكن شمول

العدم مستلزما شمول الوجوب يلزم أن يكون مستلزما لعدم ذلك الشمول
 كالإنسان فإنه لم يستلزم الضاحية بالفعل ومع ذلك لا يستلزم عدمه وقولكم
 والا لا ترفع النقيضان غير مسلم وإنما يلزم لو كان سلب اللزوم مستلزما لعدم
 ثبوت ذلك الشيء وهو ممنوع لجواز أن لا يكون لازما مع ذلك يكون ثابتا
 * وإن كان المراد الثاني كان قولكم والا لا ترفع النقيضان مسلما لكن
 قولكم وهو ينعكس ممنوع لانه على ذلك التقدير يكون قضية اتفاقية
 لازمية لعدم المناسبة بين تحقق شمول الوجوب وتحقيق شمول العدم مع
 انها لا بد منها كما تقدم في بحث الملازمة والاتفاقية لا تنعكس كما بين في
 الميزان (وقال بعضهم الغلط هنا في القضية الحاصلة من انتفاء الكبرى
 القائلة اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب لأن القضية
 الحاصلة من انتفاء الموجبة الكلية لازمية تكون قضية فيها سلب
 اللزوم وهي هنا قولنا ليس كلما لم يتحقق شمول العدم يتحقق شمول
 الوجوب للزوم السلب أعني قولنا كلما لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول
 الوجوب ولو سلم لزوم السلب فهي لم يثبت بها هنا كلية بل جى، بها مهمل
 وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا تنعكس عكس النقيض
 (واقصر المسعودي على كونه في العكس حيث قال في تصوير المنع لا نسلم
 انعكاس قولكم اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب الى قولنا
 اذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول العدم لم لا يجوز أن لا تنعكس بناء
 على انها جزئية * أو يقول لا نسلم لزوم تلك القضية التي جعلتموها عكسا
 وإنما يلزم ذلك أن لو صدقت كلية وهو ممنوع (وجعله شيخ الاسلام في
 الكبرى حيث قال ما معناه لا نسلم انه كلما لم يتحقق شمول العدم يتحقق شمول
 الوجوب والا لكان شمول الوجوب من لوازم عدم شمول العدم واللازم
 متنفذ لو كان شمول الوجوب من لوازم عدم شمول العدم لكان شمول
 العدم من لوازم نقيض شمول الوجوب بحكم عكس النقيض أى قولنا كلما

لم يتحقق شمول الوجوب بتحقيق شمول العدم وذلك باطل وان تقيض شمول
الوجوب أى عدم تحقق شمول الوجوب بتحقيق فى الافتراق وأقله فى الفقير
مع عدم تحقق شمول العدم اهـ * ومثال ما اذا جعله مقدمة دليل ما لو قال
العالم حادث قال العلامة الذى فى لانه مؤلف من الجزء الذى لا يتجزأ

* وجوزوا النقض الشبهى اذا * بدا فساد وليعارضه كذا

* أعنى بتقديرية والناقل * يدفع بالتصحيح عنه السائل

* وذا بأن يقيم بانصرح * دليلا او يشير بالتصحيح

* وجاز تحرير ومنع بالسند * ونقضه الدليل أيضا قد ورد

جوز بعضهم فى الدل النقض الشبهى بخصوص الفساد فيما اذا أخطأ الناقل
فيه كالموقف أحد عن الفلاسفة حشر الأجساد فقال السائل هذا
التقل باطل لانه منافى لما هو من ضروريات مذهبهم * وقال المتصوف قال
شيخى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليقظة فقال السائل هذا
التقل باطل لانه مخالف للاجماع * وأما النقض بالـ فى المذهب الناقل
فليس هو موجها الا اذا استزم حكم المنقول كفى حسن باشا زاده على
الكنبوى (والمعارضة التقديرية كالموقف السائل فى المثال المتقدم ان
فرض عندك دليل على صحة نقلك فعندى دليل على نقيها وهو أن رؤية
النبي عليه السلام فى اليقظة مخالفة للاجماع * واذ نقل المعلل عن
أهل السنة امتناع رؤية الله تعالى يوم القيامة فتصوير المعارضة فيه
بأن يقول السائل ان نقلك هذا وان فرض أنك عندك ما دل عليه
فعندى دليل قائم على خلافه وهو أن علماء التوحيد وعلماء التفسير
وعلماء الحديث صرحوا فى كتبهم بأن رؤية الله جائرة بل ستقع ولا بد وكل
نقل هذا شأنه فهو فاسد * وللناقل التصحيح اما بما قامه الدليل المصرح به
أو المشار اليه مثلا لو قال الناقل قال الاستاذ الله متكلم بكلام أرنى وقال
السائل هذا النقل ممنوع (والاثبات بالدليل المصرح به أن يقول الناقل

ان هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل كلام فيه فهو قول الاستاذ
 فينتج هذا الكلام كلام الاستاذ والكبرى نظرية فيثبتها بقوله لان
 هذا الكتاب تأليفه * أو يقول هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل
 مسطور فيه فنقله صحيح ينتج هذا الكلام نقله صحيح (والاثبات بالدليل
 المشار اليه أن يحضر الناقل الكتاب المنقول منه فان الاحضار بمنزلة
 أن يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب وكل كلام مسطور فيه
 فهو كلام الاستاذ لان هذا الكتاب تأليفه أو بمنزلة أن يقال ان هذا كلام
 مسطور في هذا الكتاب وكل مسطور فيه فنقله صحيح كافي شرح الولدية
 للآمدى قوله التحرير كالمقال الناقل قال العلامة الاجماع حجة فانه يكون
 العلامة منقولاً عنه والاجماع حجة منقولاً وقال العلامة الخ نقل (فاذا
 قال الخصم لا نسلم تلك بناء على ما فهمه من أن المراد بالعلامة التفتازاني
 عالم بان لم يقل ذلك القول وانما القائل به غيره فيكون المنع وارداً على
 دعوى ضمنية بأن المنقول عنه التفتازاني * فيجاب بتحرير المنقول عنه بأن
 يقول الناقل ان المراد بالعلامة القطب الشيرازي لا السعد التفتازاني
 (وان منع بناء على ما فهمه من أن المراد بالاجماع أي اجماع كان فيكون
 المنع وارداً على دعوى ضمنية أن المنقول حجة مطلق الاجماع * فيجاب
 بتحرير المنقول بأن يقول الناقل المراد من الاجماع اجماع المجتهدين
 (وان منع بناء على عدم تصديقه الناقل في نقله من الكتاب كمنزلة لحفظه
 أو لعدم وجوده المنقول فيكون المنع وارداً على النقل * فتحريره بأن يقول
 الناقل ليس المراد من الكتاب المشهور بكترا الدقائق للنسفي بل هو كتاب
 آخر لغيره وله المدح مع السند في المثال المتقدم أعني نقل جواز رؤية النبي
 صلى الله عليه وسلم بقطة مقدمة الدليل في النقض قوله لانه أي النقل
 مخالف للاجماع وفي المعارضه قوله لانها أي الرؤية مخالفة للاجماع فيقول
 الناقل لا نسلم ذلك كيف والتبني عليه السلام بسمع سلام من يسلم عليه

* أو كيف والبي عليه السلام حتى في قبره برز سلام من يسلم عليه وكل من كان كذلك فرويته بقطعة جارة * وله نقض الدليل بأن يقول الناقل ان دليلك على بطلان رؤية النبي عليه السلام بقطعة جارة في رؤية المشايخ الذين نقل عنهم بالقواثر أنها حصلت لهم بقطعة كالشاذلي وحسن سيرتهم وظهور الكرامات على أيديهم حصل اليقين بصرفهم فقد تخلف حكم الدليل عنه فيها وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * أو ان دليلك يستلزم أن يكون النبي عليه السلام معدوما وهو مخالف للاجماع من أنه حتى في قبره وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * **المناظرة في العبارة**

عبارة فيها انتقاد خلف * قانون نحو مثلا أو صرف *

جوابه بالنوع والتحرير * لمادة أو مذهب التعبير *

العبارة هي اللفظ رسمي بها العبور المحاطب منه الى المعنى ويمكن أن تكون بمعنى التعبير أى التفسير على حد قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسمى بها اللفظ لانه يفسر مراد المتكلم للسامع مجازا امر سلا علاقة السببية واشتهر أن ناقض العبارة مستندل وموجهها مانع فتنقض العبارة سواء كانت تعريفا أو تقسيما أو دليلا أو مقدمة دليل أو منقولا لا التزم صحة نطقه ومعناه دعوى السائل بطلانها مستدلا بمخالفتها قانون اللغة أو الصرف أو نحوهما من العلوم العربية كما لو قال المعلن

جزى ربه عنى عدى بن حاتم • جراء الكلاب العاويات وقد فعل

فيقول السائل هذه العبارات مخالفة لقانون النحو وكن كل عبارة شأنها كذا فهي فاسدة ويثبت الصغرى بأنها مشتملة على الاضمار قبل الذكركلظا ورتبة (فجواب بمنع الصغرى وهي الاشتمال مستدلا بغيرها أى لم لا يجوز أن يكون الضمير في جزى ربه راجعا الى الجزاء المفهوم من قوله جزى أى رب الجزاء * أو يمنع تلك الكبرى ويستند بغير المذهب الذى بنيت عليه من مذاهب أهل العربية أى لم لا يجوز أن يكون الكلام

هينبا على ماجوزه الاخفش وابن خني في مثل ذلك

﴿تعين الطريق﴾

﴿ارادة السائل للمعلل﴾ * دليلا آخر ا بوصف اكل
 ﴿تعينه الطريق لكر ليس ذا﴾ * دأب الذين ناظروا فلينبذا
 هو أن يعترض السائل دليل المعلل بأنه مشتمل على التطويل أو الاختصار
 أو على مقدمة مستدركة أو على الخفاء مما لا يزيل صحته بل يزيل حسنه وأن
 الاولى له أن يستدل بدليل يريه اياه خال عن المذكورات (فيجاب بأن هذا
 الاعتراض من قبيل تعيين الطريق أي ترجيح الطريق للساؤل فيه وهو
 ليس من دأب المتناظرين لأن وجود الراجح لا يوجب بطلان المرحوح على
 انه ربما يكون ذلك راجحا عند السائل مرجوحا عند غيره لا خلافا لاراء
 الا اذا خاف المشهور فیتوجه عليه الاستفسار عن بيان نكته الا يثار

﴿الدخل في الدليل﴾

﴿الدخل في دليلهم أقسام﴾ * كفي الدليل غير ما يرام
 ﴿أو هو محتاج الى مقدمه﴾ * أولم يكن للمدعي مستلزمه
 ﴿فأول ان كان حشوا مفسدا﴾ * فذلك الاستدراك نقض قدمه
 ﴿وان يكن مزيل حسن فهو من﴾ * قبيل تعيين الطريق فاستبين
 ﴿والاحتياج ان للاستلزام قد﴾ * بدا فتنع أو لحسن فليرد
 الدخل في الدليل على ثلاثة أقسام (١) ول أنه مشتمل على مقدمة مستدركة
 لا طائل تحتها (الثاني أنه محتاج الى مقدمه أخرى (الثالث أنه غير مستلزم
 للمدعي * فالاول ان كان حشوا مفسدا يكون الدخل نقضا بالفساد وان
 كان غيره ففسد بل مزيل لحسن الدليل فيكون من قبيل تعيين الطريق
 وقد مر أنه ليس من دأب المتناظرين * والثاني ان كان الاحتياج من جهة
 حسن الدليل فهو من قبيل تعيين الطريق أيضا فليرد وان كان من جهة
 الاستلزام للمدعي فيرجع الى منع التقريب * والثالث هو منع التقريب

(لكن يتوجه المنع على الدعوى الضمنية بسلامة الدليل عما يزيل حسنة
 مثلاً لو قال المعلن العالم حادث لانه متغير ومستند الى الفاعل المختار فالمعلن
 كأنه ادعى ان دليله غير مشتمل على مقدمة مستدركة دعوى ضمنية
 فلا سائل أن يعارض بفرض دليل على الدعوى الضمنية فيقول ان
 فرض دليل على صحة دعوى الفاعل دليل على خلافها وهو أن في ذلك
 قيداً زائداً وهو قولك ومستند الى الفاعل المختار وكل دليل هذا شأنه
 فهو مشتمل على مقدمة مستدركة فدليلك مشتمل على مقدمة مستدركة
 * فان اعترف به المعلن فقد انقطع البحث والاقتبرى المداطرة من الطرفين
 الى ظهور الصواب * الانتقال من بحث الى بحث

وليس الانتقال من بحث الى * سواء مع ترك لدفع قبلاً
 * كدخله في سند وأن منع * صلاح الاستناد فليدع
 * كذا كإبطال الصلاحية له * أى إذا عم من نقيض المسألة
 * ومنعه الجواز في الجوازي * بسند الجواز كالجوازي
 * وطلب الدليل أى على السند * كمنع تنوير الجوازي يرد
 * ومنع ما لم يكن كالل دليل من * قطعيه ومنع منع ان يبين
 الانتقال من بحث الى بحث آخر ان كان الاثبات به على قصد تسليم المنع
 واظهار فساد ما ذكره دفعاً لتوهم صحته مثبتاً ما منعه السائل فهو موجه
 في بعض أقسامه أما ان اشتغل به بدون اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن
 اثبات مدعاه وهو على ثمانية أنواع (الاول الدخيل في السند) بانه في
 حد ذاته غير مستقيم أى في نظمه خلل لمخالفته القواعد المرعية أو قبح
 لمخالفته الجمهور في العلوم العربية سواء كان في متن اللغة أو قانون شرحها
 كالصرف والنحو * أو في معناه فساد مخصوص كاستلزام الدور واجتماع
 الضدين وارتفاع النقيضين وصدقهما (الثاني منع صلاحية السند
 للسندية) بمعنى طلب الدليل على الصلاحية (الثالث ابطال صلاحية

(السند للسندية) باعتبار الدعوى الضمنية من السائل وهي ان سندی
 صالح للسندية مستند بعمره مطلقاً أو من وجه أو بما يتقضى
 المنوع لأن كلامها لا يقوى المنع فهو باطل وصف السند لا بطلان ذاته
 كما لو قال المعلن هذا الشيخ ليس بإنسان لانه غير متقضى فقال السائل
 لا نسلم انه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً * فقال المعلن صلاحيته
 الحيوان للسندية باطلة لانه أعم من المدعى وثبوت الإعم لا يستلزم
 الاخص (وكما لو قال المعلن هذا العدد زوج لانه اثنا عشر وكل اثنى عشر
 زوج فقال السائل لا نسلم صغرك كيف وهذا العدد مساو كسوره فقال
 المعلن ان أردت بمساواته كسوره انفرد فهو باطل لانه منقسم على ساوين
 وان أردت انه أعم من الفرد والزوج فلا يصلح للسندية لأن السند ما يقوى
 المنع وهذا لا يقويه الا أن ذلك لا ينفع المعلن لانه اذا لم يصلح للسندية بقي
 المنع مجرداً وهو موجه بخلاف ابطال ذاته فيما تقدم فانه ينفعه لكن ليس
 من جهة اخلاء المنع عن السند بل من جهة أن ابطاله يستلزم ابطال نقبض
 المنوع فيلزم ثبوت عينه كما تقدم (الرابع منع جواز السند المذكور على
 سبيل الجواز) كأن يقول السائل لا نسلم هذا لم لا يجوز أن يكون الامر كذا
 فيقول المعلن من باب المقابلة والمجازاة لا نسلم جواز أن يكون الامر كذا
 لم لا يجوز أن يكون كونه كذا امتناعاً وهو غير مسموع لان مآل المنع الجواز
 ومآل السند الجوازي كذلك والجواز ان ليس بينهما تقابل حتى يلزم من
 ثبوت أحدهما رفع الآخر (الخامس منع السند الجوازي) بمعنى طلب
 الدليل عليه وان كان نظرياً وهو عبث لأن اللازم على المعلن اثبات
 المقدمة المنوعة سواء كان المنع مجرداً أو مع سند وسيأتي ان منع المنع
 لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة فتح ما يؤيده لا يوجب ذلك بالاولى
 (السادس منع تنوير السند الجوازي) وهو غير مسموع لانه بدفع مثبت
 السند أو موافقه لا يبطل نقبض المقدمة المنوعة حتى يلزم: وثما فلا يجب

على السائل اثباته كما في المختارية (السابع منع السند القطعي) الذي لم يذكر على صورة الدليل أما المذكور على صورة الدليل فمعه موجه ويتعين إرجاعه إلى مقدمته (الثامن منع ذات المنع) كما أن يقول منعه حرود أو مدفوع وهو مكابرة فلا يسمع لأنه يتعلق الشك بالشك باعتبار المنشا وذلك أن المنع طلب الدليل ومنشؤه شك المانع ولا معنى للطلب على الطلب

﴿الغصب﴾

- ﴿المنع بالدليل قبل ما مرد * محلل دليله غصباً بعيد﴾
- ﴿إذا ادعى الفساد في المقدمة * فمكن لمنع سمعه محتمه﴾
- ﴿الا إذا عني استناد القطع * وأنه تقوية للمنع﴾
- ﴿فذلك تهمير لدى الأفاضل * قد أوجبوا به جواب السائل﴾

الغصب دعوى السائل فساد مقدمة دليل المعلن مع الاستدلال على فسادها بدليل أو تنبيه قبل استدلال المعلن عليها كما لو قال المعلن الخنقي الزكاة واجبة في حلي النساء لأنه متناول النص وهو قوله عليه السلام في الحلي زكاة وكل ما هو متناول النص فهو جائز إلا إرادة فهو مراد ينتج أن محل النزاع مراد فقال السائل الشافعي لأن سلم أن محل النزاع متناول النص وإن سلمناه فلا نسلم أن كل ما هو متناول النص جائز إلا إرادة وإن سلمناه فلا نسلم أن كل ما هو جائز إلا إرادة مراد لأنه لو تحقققت الإرادة لتحقققت مع جميع لوازمها من وجود المقصود وارتقاع الموانع والممانع هنما وجود وهو قول النبي عليه السلام لازكاة في حلي النساء أو يقول لأنه لو كان متناولاً له لتناول اللائق والجواهر لكون المالية مشتركة بينهما ولا يمكن لا يتناولهما ولا ثبت الوجوب فيها لكن الوجوب مستف للزومه ضرر البقص فيلزم اتقاؤه في الحلي كما في شرح الكيلاني على آداب السهرقندي (واحتراز بدعوى فساد المقدمة عمالو خلا المنع عن ذلك فهو ليس بغصب بل هو منع مع السند القطعي سواء ذكرت كبراه أو طويت

كقول السائل لانسلم انه ليس بحيوان كيف وهو متنفس فانه مع الكبري
المطوية ينتج انه حيوان وكقوله لانسلم أن النهار ليس بوجود ~~ك~~ كيف
والشمس طالعة فانه مع الملازمة المطوية أي وكلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ينتج ان النهار موجود وقس عليهما أما إذا ذكر بطريق
الجواز ~~ك~~ أن يقول لم لا يجوز أن يكون متنفسا لم لا يجوز أن تكون
الشمس طالعة فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية إلا الجواز وجواز النقيض
لا يستلزم الحكم بفساد النقيض (ووجه تسميته غصبا أن منصب
السائل مطالبة الدليل من معلل على مقدمة دليله ومنصب المعلل التعليل
عليها فإذا ادعى السائل شيئا واستدل عليه فقد غصب منصب المعلل
(وهو غير مسموع لانه إذا جوز الغصب للسائل فالمعلل قد يعرض عن
الاستدلال على ما وقع فيه الغصب من مقدمة دليله ويغصب في مقدمة
دليل السائل الغاصب وهكذا تجري المغاصبة من الطرفين فيبعدان عن
إظهار الصواب في مدعى المعلل لأن الصواب إنما يظهر إذا منع السائل
واستدل المعلل إلى أن يجزأ أحدهما فلا يجب الجواب * وكون دليل
الغصب معارضا أمر لم يقصده السائل حتى يجب دفعه (وعليه فلا واعتبر
السائل المعارضة بعد إثبات المعلل الممنوع بأن قال دليلك هذا وان دل
على ثبوت الممنوع فعندي ما ينفيه وهو دليل الغصب فينتدب على
المعلل دفعه بما يدفع به دليل المعارضة ~~و~~ ويستثنى من عدم سماعه ما إذا
قال السائل بعد ادعاء الفساد أريد المنع مع السند بما ذكرته في صورة
الابطال والاستدلال فينتدب الجواب لأن تحرير المراد مستفيض
في المباحثات (فان قيل) لم يجعل النقض الاجالي والمعارضة الحقيقية
غصبين مع انهما استدلال من السائل على فساد المقدمة في ضمن دعوى
فساد مجموع الدليل وقد قلتم ان الاستدلال وظيفه المعلل (يقال) انهما في
الحقيقة غصبان ولكن جواز معارضة ضرورة لان السائل ربما لا يعلم

خلل دليل المعلل على التعيين فيضطر الى النقض أو المعارضة فلو لم يعتبر
 وظيقتين موجّهتين لا ضطر السائل الى قبول دليل باطل في اعتقاده لعدم
 ثبته الى فساد مقدمة معينة فيه بخلاف المقدمة المعينة لانه لا ضرورة
 تدعو الى الاستدلال على ابطالها لا مكان منعها مع السند القطعي فكان
 الاستدلال على ابطالها غصبا غير جائز (تبييه) التقييد بالمقدمة
 لاخراج المدعى غير المدلل فان ابطاله بالدليل لا يسمى غصبا بل هو النقض
 الشبهى أو المعارضة التقديرية ولاخراج المدعى المدلل فانه لا يصح منعه
 الا أن يكون مجازا عن طلب دليل على مقدمة دليله كما تقدم نظما لكن في
 الحاشية الألوغسية التقييد بالمقدمة بناء على الاغلب اذ دعوى فساد
 المدعى الغير المدلل مع الاستدلال على الفساد غصب أيضا اهـ وعليه
 فالنقض الشبهى والمعارضة التقديرية غصبان ومال اليه سبحانه على زاده في
 الولدية حيث قال الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صح
 منعه فالمعارضة ليست بغصب لانها ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
 المعلل عليها وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليها محجبا وكذا النقض
 ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل اهـ وقيد
 شارحها الا ممدى المعارضة بالحقيقة والنقض بالاجالى قال ومن عم فقد
 غفل عن سابق كلامه ولا حقه اهـ وفي شرح الكنبوى لحسن باشا زاده عند
 الكلام على النقض الشبهى قد يقال ان النقض وكذا المعارضة غصب
 غير مسهو ع لانه استدلال وهو حق المعلل وليس للسائل الا المطالبة وبجواب
 بان الكلام مبنى على مذهب مجوزى الغصب * لا يقال ان الغصب جائز هنا
 للضرورة * لا نأقول لا ضرورة هنا اذ السائل لا يخالف ما أن يكون مترددا في
 حكم المدعى والنقل أو يحكم بفساده واما ما كان يمكن منعه وطلب بيانه
 بخلاف النقضين الحقيقيين اهـ (أى النقض الاجالى والمعارضة
 الحقيقية)

- مصادر من يجعل المقدمة * نتيجة أي رد في الكلام
 • تلك نقلة وكل الانتقال * تحرك فذي تحرك يقال
 • أو ذي تضاييف مجذ في لوسط • والثاني في الاكبر اذ به ارتبط
 • كزيد ابن ثم كل ابن فذو * أب فزيد ذو أب فذو
 • وذو القياس ان يكن دوريا * حليته قد كان أو شرطيا

المصادر من يجعل احدى مقدمتي الدليل عين النتيجة بتغيير ما وانما اعتبر
 التغيير ليقع الالتباس كأن يقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج ان هذه
 حركة فالصغرى هنا عين النتيجة وقد بدل الحركة بما اراد فهو هي النقلة
 * وكان يقول الانسان بشر وكل بشر فمخاك ينتج ان الانسان فمخاك
 فالكبرى هنا عين النتيجة وقد بدل الانسان فيما اراد فـ وهو البشر
 (ومن قيل جعل احدى مقدمتيه عين النتيجة بتغيير ما كون النتيجة
 واحدة مقدمتي الدليل متضايقتان فان أحد المتضايقتين في قوة الآخر فاذا
 جعل أحدهما مقدمة من برهان الآخر كان يجعل النتيجة مقدمة من
 برهانها كقولهم هذا ابن وكل ابن ذو أب ينتج هذا ذو أب فقد وضع الابن في
 الحد الاوسط ومضايقه وهو ذو أب في الحد الاكبر (ومن المصادر صاحب
 القياس الدورى وهو الذى يتوقف فيه العلم باحدى مقدمتي الدليل على
 العلم بالنتيجة ففي الجملى كما يقال كل وضوء رافع للحدث وكل ما هو رافع
 للحدث يصح بالنية فكل وضوء يصح بالنية ثم يستدل على قوله كل ما هو
 رافع للحدث يصح بالنية بقوله كل ما هو رافع للحدث وضوء وكل وضوء يصح
 بالنية * وفي الاستثنائى المركب من المتصلة الاتفاقية نحو ان كان
 الانسان ناطقا فالخمار ناهق لكن الانسان ناطق ينتج ان الخمار ناهق
 لأن العلم بصدق المتصلة الاتفاقية متوقف على العلم بصدق التالى فلو
 استفيد العلم بصدق التالى من العلم بصدق الاتفاقية يلزم الدور

المكابرة والمعاندة

﴿مكابر مانع نقض بعدما * صحيح ان ناقله ما التزامه﴾
 ﴿ومانع الدليل والمقدمه * ولم يكن عين تلك بالسببه﴾
 ﴿وناقض بدون شاهد ولم * يكن جليسا ما به نقض احكامه﴾
 ﴿وغارق صححه قول خصمه * أى فسادا كائنا فى حكمه﴾
 ﴿والكل ان لم يدرك قول الآخر * ممت النزاع بالعناد يا سري﴾

المكابر منع النقل المقارن بالتصحيح اذا لم يلتزم الناقل صحته ﴿ومنع الدليل
 أو مقدمة غير معينة بمعنى مطالبة الدليل عليه أو عليها﴾ ﴿ومنها منع المدعى
 المدلل بمعنى طلب الدليل عليه من غير تعرض لدليله لان المطلوب حاصل
 الا أن يراد منع مقدمته مجازا فى النسبة فيصح ذلك كما تقدم نظما﴾ ﴿ومنها
 نقض الدليل بدون شاهد الا اذا كان البطلان بديهيا كما تقدم عند بيان
 النقض الاجمالى﴾ ﴿ومنها منازعة من يعرف فساد كلامه وصحة كلام
 خصمه﴾ وكل منهما ان كان لا يدرك قول صاحبه وتنازعا فلك المنازعة
 هى المعادة ﴿المجادلة﴾

﴿وان توجهها الى النسبة لا • ليظهر احقاها متجادلا﴾
 المجادلة توجه المتخاصمين فى النسبة بين الشئين لالاظهار الحق بل لاخفام
 المعلن والزام السائل ﴿الجواب الجدلى﴾

﴿ومنه مبنى على ما سلم * ولم يكن فى واقع مسلما﴾
 ﴿ومنه ما يثبت بالمغالطة * وبالذى يرى الفساد خالطه﴾
 ﴿وان يكن فى واقع ذاهقا * دليلا أو مستندا لأفرقا﴾
 من الجواب الجدلى ما بنى على ما سلمه السائل بأن أثبت المعلن ما منعه
 السائل بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعلن بانها
 باطلة وهو جواب الزامى جدلى لا تحقيقى الا انه ينفع المعلن كما تقدم ذلك
 نظما ﴿ومنه الاثبات بالمغالطة سواء كانت فى الواقع كذلك أو فى اعتقاد
 المعلن﴾ ﴿وكذا اذا دفع المعلن نقض السائل أو معارضته مستدلا أو مستندا﴾

بما يعتقد أن الفساد خالطه وإن يكن في الواقع حقا فهو جواب جدي

﴿الاحكام والالزام﴾

﴿معلل في عجزه الاحكام * وسائل في عجزه الالزام﴾

لا بد في نهاية المناظرة من عجز المعلل عن دفع انتقاد السائل ويسمى إخماما
أو عجز السائل عن اثبات ما انتقده يسمى الزاما

﴿خاتمة في رموز ضروب الاشكال في القياس الاقتراني الجلي﴾

﴿ان أنت كائنات كرميا كهفا * أمرع بما كفي لذلك لطفاف﴾

﴿أما جلا بالود كل بعده * اذ دام بساما نلحس سعدة﴾

﴿بدر اذا كثر لطف الفظه * بدا بها لذل كل لظه﴾

﴿بالوصل جد برغم لاح سیدی * بلاد واعي سلب كل سودد﴾

﴿جینه اذ كان كالشمس بدا * جن به كل لیب سرمداء﴾

﴿جلا جالا باهرا كجاری * جسمادهاه بت ليله سري﴾

﴿جانب هوى كفاك بدر بارع * جميل وصف كم سناه ساطع﴾

﴿دارك أنا كان كشم برعا * دوما بما كلقت بل بأبرعا﴾

﴿دم جانح لنصح كل لاثم * دم داعيا كل لطيف سالم﴾

﴿دع هرل بدعة لذی سفاه * دری وما ساد كفدم ساه﴾

﴿دع زاهيا كم سره سعود * دهر حلا لاح به سمود﴾

﴿فخذ رموزا من أوائل الكلم * فكل ضرب من حروف قد فهم﴾

﴿فأول للشكل ثم الثاني * للضرب ثم بعد ذین اثنان﴾

﴿هما الصغرى ضربه والكبرى * وخامس نتیجه في الاخرى﴾

﴿فالكاف للموجبة الكلبيه * والسين للسالبة الجزئية﴾

﴿واللام سلب الكل ثم الباء * لموجب الجزء بها يجاء﴾

﴿في غير رمز أول وثاني * فانها في ذین رمز الثاني﴾

لما كان الناتج من الشكل الاول أربعة ومثلها من الثاني وستة من

الثالث ومخالفة من الرابع والجملة اثنان وعشرون ضربا كان نظمها
 بالصراصة يقع فيه الاشتباه بعسر حفظه فلذلك ذكرتها في احد عشر بيتا
 برموز في أوائل الكلمات لكل ضرب خمسة رموز في شطر يمكن بها
 استحضاره بغاية السهولة فان الرمز الاول من كل شطر للشكل والثاني
 للضرب والثالث والرابع للمقدمين الصغرى والكبرى والخامس للنتيجة
 (فرمز الشكل الاول ألف ورمز الثاني باء ورمز الثالث جيم ورمز الرابع دال
 ورمز الضرب الاول ألف ورمز اشائي باء وهكذا الى الثامن فرمز هاء
 ورمز القضية الموجبة الكاية كاف ورمز السالبة الجزئية سين ورمز
 السالبة الكلية لام ورمز الموجبة الجزئية باء في غير الكلمة الاولى
 أو الثانية فان الباء هناك اشارة الى الثاني شكلا أو ضربا فاذن الباء التي
 للقضية الموجبة الجزئية هي ما كانت في الكلمة الثالثة أو الرابعة
 أو الخامسة من الشطر (فاذا عرفت ذلك وأردت الضرب الاول من
 الشكل الاول مثلا تجده في شطر ان أنت كافات كريبا كهفا فالألف في ان
 اشارة الى أن هذا الضرب من الشكل الاول والألف في أنت اشارة الى أنه
 الضرب الاول من الشكل المذكور والكاف في كافات اشارة الى أن
 المقدمة الصغرى موجبة كلية وكاف في كريبا اشارة الى أن المقدمة
 الكبرى موجبة كلية أيضا والكاف في كهفا اشارة الى أن النتيجة موجبة
 كلية * ولو أردت معرفة الضرب الثالث من الشكل الرابع تجده في شطر
 دم جانحا لنصح كل لاثم فالدال في دم اشارة الى أنه من الشكل الرابع
 والجميم في جانحا اشارة الى أنه الضرب الثالث من الشكل المذكور واللام في
 لنصح اشارة الى أن المقدمة الصغرى سالبة كلية والكاف في كل اشارة
 الى أن المقدمة الكبرى موجبة كلية واللام في لاثم اشارة الى أن النتيجة
 سالبة كلية وقس على ذلك (ولفظه ولحظه في بيت بدر اذا كرر لظفا لفظه
 يسكون الهاء وبت بفتح الموحدة تشديد التاء المشاة المضمومة أي قطع

وكلفت بالبناء للمجهول وقم التاء وقدم بفتح فسكون العجي عن الكلام
والسهود بضم السين ورفع الرأس فكبرا وضمير به يعود الى الزاهي
﴿ أمثلة الشكل الاول ﴾ الضرب الاول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم * الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الخيشوان بحجر
فلا شيء من الانسان بحجر * الثالث بعض الحيوان انسان وكل انسان
ضاغط فبعض الحيوان ضاغط * الرابع بعض الحيوان فرس ولا شيء من
الفرس بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار ﴿ أمثلة الشكل الثاني ﴾ الضرب
الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحجر ولا شيء من الانسان بحجر
* الثاني لا شيء من الانسان بحمار وكل حجر جاد فلا شيء من الانسان بحجر
* الثالث بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر با انسان فبعض الحيوان
ليس بحجر * الرابع بعض الحيوان ليس بمتحجب وكل ناطق متحجب فبعض
الحيوان ليس بناطق ﴿ أمثلة الشكل الثالث ﴾ الضرب الاول كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق * الثاني كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس * الثالث
بعض الحيوان انسان وكل حيوان حاسم فبعض الانسان حاسم
* الرابع بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحمار فبعض الانسان
ليس بحمار * الخامس كل انسان حيوان وبعض الانسان متحجب فبعض
الحيوان متحجب * السادس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ﴿ أمثلة الشكل الرابع ﴾ الضرب
الاول كل انسان حيوان وكل متحجب انسان فبعض الحيوان متحجب
* الثاني كل انسان حيوان وبعض الضاحك انسان فبعض الحيوان ضاحك
* الثالث لا شيء من الانسان بحمار وكل متحجب انسان فلا شيء من الجاد
بمتحجب * الرابع كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس با انسان فبعض
الحيوان ليس بفرس * الخامس بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجاد

حيوان في بعض الانسان ليس يجماد * السادس بعض الانسان ليس يجماد
وكل متعجب انسان في بعض الجماد ليس بمتعجب * السابع كل انسان حيوان
وبعض الجماد ليس بانسان في بعض الحيوان ليس يجماد * الثامن لاشئ من
الحيوان يجماد وبعض الانسان حيوان في بعض الجماد ليس بحيوان
﴿ رتعا هذا الشكل الاول للدول أو الثاني أو الثالث ﴾

﴿ وأول بلا دليل يعتمد * وغيره إليه برهان بارد ﴾
﴿ بالخلاف أي أخذ نقيض مانع * وجعله صغرى قياس ودرج ﴾
﴿ في أضرب الثاني و(جهد) الرابع * وليكن النقيض كبرى الواقع ﴾
﴿ في أضرب ثالث الاشكال * و(با) لرابع بهذا السؤال ﴾
﴿ وعكس كبرى الضرب في الثاني أتى * برمز (جا) وما برز ثبنا ﴾
﴿ ثالث الاشكال في (هزبدا) * ضروب شكل رابع قد بعدها ﴾
﴿ وعكس ترتيب بعكس الصغرى * وجعلها كبرى وكبرى صغرى ﴾
﴿ فعكس ناتج ثاني الثاني * و(ها) بشكل ثالث مدان ﴾
﴿ لكن يذنب العكس في الكبرى وذى * نعود صغرى لا كما احتد ﴾
﴿ وجاء (حاجب) لرابع بلا * عكس لصغرى أو لكبرى فاعقلا ﴾
﴿ وعكس صغرى ثالث في (أيجد) * لردّها لشكل كل أول ورد ﴾
﴿ و(هودج) الرابع قد ردت الى * ثان من الاشكال ضاهى الاول ﴾
﴿ والعكس للمقدمات قد جلا * في رابع الرابع والذي تلا ﴾
﴿ وتم نظم البحث بالتميق * والحمد لله على التوفيق ﴾
لما كان الشكل الاول على النظم الطبيعي وهو الانتقال من موضوع
المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من
موضوعه الى محموله كانت نتيجته بينة بذاتها لا يحتاج فيه الى بيانها بدليل
ووجه ذلك أن الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها من إيجاب أو سلب لكل
ما ثبت له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر ثبت حكم الكبرى له من غير حاجة

الى فكر ورؤية بخلاف باقي الاشكال فانها تحتاج الى البرهان بردها الى
الشكل الاول اذ الى الثاني اوالى الثالث وذلك بامور خمسة في أحدها الخلف في
وهو يجري في كل ضرب الشكل الثاني بأن يجعل نقبض النتيجة صغرى
القياس لان نتائج هذا الشكل سالبة فنقيضها وهو الموجبة في ضلع لصغروية
الشكل الاول ويجعل كبرى الضرب كبرى لانها الكليتها تصلح لكبروية
الشكل الاول فينظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناقض
الصغرى فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق لاشئ من الانسان بحجر
لصدق نقبضه وهو بعض الانسان بحجر فنضم اليه كبرى الضرب وهي
لاشئ من الحجر بحيوان ينتج من رابع الشكل الاول بعض الانسان ليس
بحيوان وهي تناقض الصغرى أعني كل انسان حيوان هذا خلف والخلف
لم يلزم من صورة القياس اذ هي على صورة الشكل الاول فتكون بينة
الاتجاج وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فانحصرت في أن يكون
من نقبض النتيجة فيكون محالا فالنتيجة حق ويقاس على هذا باقي ضرب
الشكل المذكور في ويجري في ثلاثة ضرب من الرابع وهو الى البحر وف
(جهد) فالجيم للثالث والذال للرابع والهاء الخامس فيقال في الضرب
الثالث لو لم يصدق لاشئ من الجراد متعجب لصدق نقبضه أي بعض الجراد
متعجب فتعجبه صغرى ونضم اليه كبرى الضرب وهي وكل متعجب انسان
ينتج من ثالث الشكل الاول بعض الجراد انسان فتعكس الى بعض الانسان
جراد وهي تناقض صغرى الضرب المذكور أي لاشئ من الانسان يحمد
هذا خاف وعلى هذا يقاس في الثلاثة الباقية في ويجري في ضرب الشكل
الثالث لكن بأن يجعل نقبض النتيجة لكليته كبرى وصغرى الضرب
لا يجابها صغرى فينظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناقض الكبرى
فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق نقبضه أي
لاشئ من الحيوان ناطق وقد كانت الصغرى كل انسان حيوان فنضم اليها

النقيض كبرى ينتج من ثانی الشكل الأول لاشئ من الانساب بناطق
 وهو ثانی كبرى الضرب المذكور أى كل انسان ناطق هذا خلف ومنه
 يعلم الباقي من ضروب الشكل المذكور * ولايجرى فى ضربين من الشكل
 الرابع وهما اللذان يتجهان الى ايجاب ورمز اليهما بحرفى (با) فالالف للأول
 والباء للثانى فيجعل نقيض النتيجة اكليته كبرى وصغرى القياس لايجابها
 صغرى فينتج ما ينعكس الى ما ينافى الكبرى * فيقال فى الضرب الاول لولم
 يصدق بعض الحيوان متعجب لصدق نقيضه أى لاشئ من الحيوان
 متعجب فجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ
 من الحيوان بمتعجب ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان
 بمتعجب وتنعكس الى لاشئ من المتعجب بانسان وهو ينافى كبرى الضرب
 المذكور أعنى وكل متعجب انسان هذا خلف * ويقال فى الضرب الثانى
 لولم يصدق بعض الحيوان ضاحك لصدق نقيضه أى لاشئ من الحيوان
 ضاحك فجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من
 الحيوان ضاحك ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان ضاحك
 وتنعكس الى لاشئ من الضاحك بانسان وهى تناقض كبرى الضرب
 المذكور أعنى بعض الضاحك انسان هذا خلف * ولايجرى الخلف فى
 الضرب السادس من الشكل الرابع لان نقيض النتيجة فيه ان جعل
 كبرى والصغرى من هذا الضرب أعنى بعض الانسان ليس بـ * اذ لا تصلح
 لصغرية الشكل الاول لكونها سالبة وان جعل صغرى فلنكون عكس
 النتيجة جزئية لا ينافى صغرى الضرب المذكور اذ هى جزئية أيضا ولا ينافى
 بين الجزئيتين مثلاً لو قيل لولم يصدق بعض الجاد ليس بمتعجب لصدق
 نقيضه أى كل جاد متعجب فجعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب
 المذكور أى كل متعجب انسان ينتج كل جاد انسان وعكسها بعض
 الانسان جاد وهى جزئية وصغراء بعض الانسان ليس بجماد وهى جزئية

أيضا ولا تنافي بين الجزئيتين * ولا في السابع وهو مثل السادس ولا في الثامن لانا ان جعلنا نقيض النتيجة وهو كل جاد انسان كبرى فضعف في الضرب وهي لاشئ من الحيوان بحمد لا تصلح لصغروية الشكل الاول لكونها سالبة وان جادنا النقيض صغرى فكبرى الضرب وهي بعض الانسان جاد وان لا تصلح لكبروية الشكل الاول (وثانيها عكس الكبرى) ويجري في ضربين من اشكل الثاني رخص اليهما بحرفي (جا) فالالف الاول والجيم للثالث فيرتدان للشكل الاول ويتجان التقيتين المذكورتين في الضربين * ففي الاول الكبرى لاشئ من الجرب حيوان اذا عكست صارت لاشئ من الحيوان بحجر واذا ضمت الى الصغرى وهي كل انسان حيوان اتجنا مثل نتيجة الضرب المذكور أي لاشئ من الانسان بحجر وهو المطلوب * وفي الثالث الكبرى لاشئ من الجرب انسان والعمل ظاهر ولا يجري في الضرب الثاني من الشكل المذكور لان كبراه وهي كل حجر جاد مثلا اذا عكست صارت بعض الجاد ليس بحجر والجروية لا تصلح لكبروية الشكل الاول على أن صغراء سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ومثله الضرب الرابع فان كبراه وكل ناطق متعجب وبعكسها تصير جزئية على أن صغراء وهي بعض الحيوان ليس بمتعجب لا تصلح لصغروية الشكل الاول أيضا لعدم ايجابها ولا يجري في خمسة أضرب من الشكل الرابع رخص اليها بحروف (هـ ز ب د) بتشديد الزاي المصنوعة متنوعة فالالف الاول والباء الثاني والدال للاربع والهاء للخامس والزاي للسابع فترتد للشكل الثالث فانه أقرب من الرابع اذ الرابع بعيد جدا عن الطبع * فالاول كبراه كل متعجب انسان اذا عكست صارت بعض الانسان متعجب وهي كبرى خامس الثالث * والثاني كبراه بعض الضاحك انسان تنعكس كنفسها أي بعض الانسان ضاحك وهي كبرى خامس الثالث * والرابع كبراه لاشئ من الفرس بانسان اذا انعكست صارت لاشئ من الانسان بفرس وهي

كبرى ثاني الثالث * والخاص كبراه لاشئ من الجاد يحوي ان اذا عكست
صارت لاشئ من الحيوان يجما دوهي كبرى رابع الثالث * والسابع
كبراه بعض الجاد ليس بانسان اذا عكست صارت بعض الانسان ليس
يجما دوهي كبرى سادس الثالث لكن يشترط في تلك الكبرى أن تكون
احدى الخاصةين أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما تنعكسان
عرفية خاصة جزئية سالبة أمالو كانت من غيرهما فانه لا تنعكس لكونها
سالبة جزئية * ولا يجري في الثالث والسادس والثامن من الشكل
المذكور ان يكون كل منها صفرا سالبة ويمتنع سلب صفري الشكل الثالث
* ونالته عكس الترتيب *

ويجري في الضرب الثاني من الشكل الثاني بأن تعكس الصغرى ثم تجعل
كبرى وتجعل كبرى الضرب صفري فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول
منتج لما ينعكس الى المطلوب صفري الضرب المذكور لاشئ من الانسان
يجما دوهي لاشئ من الجاد بانسان وكبراه وكل حجر جاد فاذا جعلت
الكبرى صفري وعكس الصغرى كبرى ينتظم القياس هكذا كل حجر
جاد ولاشئ من الجاد بانسان ينتج من ثاني الشكل الاول لاشئ من الجار
بانسان وهو ينعكس الى لاشئ من الانسان بجحر وهو المطلوب * ولا
يجري في الضرب الاول من الشكل المذكور لان كبراه سالبة فلا تصلح
لصغروية الشكل الاول وكبراه موجبة كلية وتنعكس جزئية والجزئية
لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في الضرب الثالث لان كبراه سالبة
فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في الرابع لان صفرا سالبة
جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا يجري في ضربين من الشكل
الثالث رهن اليهما بجحر في (٥٨) فالالف للاول والهاء للخاص لكن بأن
نعكس الكبرى ثم تجعل صفري و صفري الضرب كبرى فينتظم قياس من
الشكل الاول منتج لما ينعكس الى المطلوب * فكبرى الضرب الاول كل

انسان ناطق اذا عكست صارت بعض الناطق انسان وصغراه كل انسان
 حيوان فاذا عكس الترتيب انتظم القياس هكذا بعض الناطق انسان وكل
 انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان وينعكس الى بعض الحيوان
 ناطق وهو المطلوب * وصغرى الضرب الخامس كل انسان حيوان
 لكليتها تصلح لكبروية الشكل الاول  كبراه بعض الانسان متعجب
 لا يجابها بعد عكسها تصلح لصغروية الشكل المذكور أعني بعض المتعجب
 انسان ولا يجرى في الثاني والرابع والسادس من الشكل المذكور لان
 كبرى كل منها سالبة واذا عكست لا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا
 في الثالث لان صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا يجرى
 في أربعة ضروب من الشكل الرابع رمزها بالبحرورف (حاجب) فالالف
 للاول والباء للثاني والحاء للثالث والخاء للثامن لكن بدون عكس لاحدى
 المقدمتين بخلاف ما مر * فالضرب الاول كل انسان حيوان وكل متعجب
 انسان اذا عكس ترتيبه صار كل متعجب انسان وكل انسان حيوان ينتج
 من اول الشكل الاول كل متعجب حيوان فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الحيوان متعجب وهو المطلوب * والضرب الثاني كل انسان حيوان
 وبعض الضاحك انسان اذا عكس ترتيبه أنتج من ثالث الاول بعض
 الضاحك حيوان فاذا عكست النتيجة صارت بعض الحيوان ضاحك وهو
 المطلوب * والضرب الثالث لاشئ من الانبياء يجماد وكل متعجب انسان
 اذا عكس ترتيبه أنتج من ثاني الاول لاشئ من المتعجب يجماد فاذا عكست
 النتيجة صارت لاشئ من الجماد يمتعجب وهو المطلوب * والضرب الثامن
 لاشئ من الحيوان يجماد وبعض الانسان حيوان اذا عكس ترتيبه أنتج
 من رابع الاول بعض الحيوان ليس يجماد فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الجماد ليس بحيوان وهو المطلوب الا أنه يشترط فيه ان تكون النتيجة
 احدى الخاصتين ولا يجرى في الرابع والخامس والسادس لان كبرى كل

منها سالبية فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان صغراه
 جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ورابعها عكس الصغرى *
 ويجرى في أربعة ضروب من الشكل الثالث رمزها اليها بحروف (أ ب ج د)
 بفتح الباء فالألف للدول والباء للثاني والجيم للثالث والذال للسابع لان
 صغرى كل منها تكون بعد عكسها موجبة فتصلح لصغروية الشكل الاول
 وكبرى كل منها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول * فالاول صغراه كل
 انسان حيوان اذا عكست صارت بعض الحيوان انسان وكبراه كل انسان
 ناطق وتنتجان من ثالث الشكل الاول بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
 * والثاني لا يجاب صغراه مع كليتها تصير بعكسها موجبة جزئية * والثالث
 لا يجاب صغراه مع جزئيتها تنعكس موجبة جزئية * ومثله الرابع * ولا
 يجري في الخامس والسادس من الشكل المذكور اذ كبرى كل منهما
 لكونها جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ويجرى في أربعة ضروب
 من الشكل الرابع رمزها اليها بحروف (هـ و د ج) فالجيم للثالث والذال للرابع
 والهاء للخامس والواو للسادس لترتد الى الشكل الثاني فانه قريب من الاول
 ففي ايساغوجي والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع
 مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول اه فاذا عكست
 صغرى كل منها يوجد اختلاف الكيف بين المقدمتين وكلاهما لكن
 بشرط في جريانه في السادس كون الصغرى من الخاصتين * ولا يجري في
 الاول من الشكل المذكور لعدم اختلاف الكيف ولا في الثاني لذلك وعدم
 كلية احدهما ولا في السابع لان صغراه اذا عكست تصير جزئية فلا تصلح
 لكبروية الشكل الثاني ولا في الثامن لان صغراه سالبية واذا عكست تكون
 ايضا سالبية فلا تصلح لصغروية الشكل الاول وان جعلت كبرى بالاعكس
 حصل عكس الترتيب وهو يجري فيه * وخامسها عكس المقدمتين *
 وهو ان تعكس الصغرى ثم الكبرى بالاعكس المستوي ليرتد الى الشكل

الاول وينتج المطلوب ويجرى في رابع الشكل الرابع فان مقدّمه يتبعه أعنى
كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان اذا عكست سائرنا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ونتجان من رابع الاول
بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب ويجرى في الخامس أيضا اذا
صغراه وان تكن موجبة جزئية الا انها بعكسها تبقى موجبة جزئية فتصلح
لصغروية الشكل الاول وكبراه سالبة كلية اذا عكست تبقى كلية فتصلح
لكبروية الشكل الاول (ولا يجرى في أول الشكل الرابع لان كبراه
موجبة كلية فاذا عكست صارت موجبة جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل
الاول * ومثله الثاني * ولا في الثالث لان صغراه سالبة ولا تنقل عن
السلب بعكسها فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان
صغراه سالبة جزئية وهي لا تنعكس ولا تصلح لصغروية الشكل الاول
وكبراه اذا عكست صارت جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في
السابع لان كبراه سالبة جزئية وهي لا تنعكس * ولا في الثامن لان
صغراه سالبة كلية وبالعكس لا تنقل عن السلب فلا تصلح لصغروية
الشكل الاول (تمت في الافتراض)

مما يستدل به على صدق النتيجة في غير الشكل الاول الافتراض مثلا
الضرب الثالث من الشكل الثاني صغراه بعض الحيوان انسان ففرض
ذات الموضوع فيها هو الحيوان ضاحك فكل ضاحك انسان وكل ضاحك
حيوان ثم نجعل المقدمة الاولى صغرى وكبرى الضرب كبرى هكذا كل
ضاحك انسان ولا شيء من الخربا سان ينتج من أول هذا الشكل لا شيء من
الضاحك جبر ثم بعكس المقدمة الثانية أعنى وكل ضاحك حيوان الى بعض
الحيوان ضاحك ونجعلها صغرى ونتيجة قياس الافتراض كبرى هكذا بعض
الحيوان ضاحك ولا شيء من الضاحك بمجرى ينتج من رابع الشكل الاول
بعض الحيوان ليس بمجرى وهو المطلوب (فالاقتراض يكون أبدا من قياسين

أحدهما من شكل الضرب المستدل على صدق نقيضه ولكن من ضرب
أجلى منه كما وقع هنا بالضرب الأول للضرب الثالث من الشكل الثاني
والآخر من الشكل الأول (ويجوز في الضرب الرابع من الشكل الثاني
وضغراء بعض الحيوان ليس بمنجذب وهي سالبة بخزئية فلا بد أن تكون
مركبة ليتحقق وجود الموضوع كافي القطب على الشمسية والقضية
المركبة هي عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب ويتحقق
وجود موضوع السالبة في الخارج إذا كانت مركبة لما فيها من الإيجاب
ولولا ما يتحقق ذلك لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج
* وفي صفري الثالث من الشكل الثالث إلا أن المقدمة الثانية لا تعكس
فيه * وفي صفري الرابع منه * وفي كبرى الخامس إلا أن الكبرى في
القياس الافتراضي هي صفري الضرب لا كبراه ونتيجة الافتراضي تجعل
صفري والمقدمة الثانية بدون عكسها تجعل كبرى * وفي كبرى السادس
منه أن كانت سالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع وليكن هذا آخر
الكلام وقلت مؤرخا حسن الختام

مالذة محمد في الهندريس * أو وصل خود زهه الجليس
أحسن من آداب بحث مما * بها إلى المجد ابن سينا الرئيس
نتيجة منظومة قد حوت * أمثلة فيها هدى من يقيس
لأنه نكس نظمى لا وختها * نتيجة الآداب در نفيس

٢٠٠ ٢٠٤ ٣٩ ٨٦٣

١٣٠٦

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد

للرب العالمين أشهد أن لا إله إلا الله

وأشهد أن محمدا رسول الله

تم

يقول الفقير الى الله تعالى الغني عبد الملك بن عبد الوهاب الفتي قد فجز
بحمده تعالى طبع نتيجة الآداب بشرحها كمال المحاضرة في آداب البحث
والمناظرة معصية حسب الاستطاعة بما لدى من مزجاة البضاعة
بالمطبعة الخيرية بجمالية صراحته تعلق كل من حضرة السيد عمر
حسين الخشاب وحضرة السيد محمد عبد الواحد الطوبى على ذمتي
المشار اليهما في أوخر ربيع الثاني سنة ألف وثمانمائة وستة من الهجرة
النوبية على صاحبها أزكى التحية وقد أرخ عام طبعها الفاضل الذي
سبق البلغاء في ميدان البراعة ثم قفل وقد تناول قصب البراعة العلامة
الذي له التأليفات الرائقة والفهامة الذي له التديقات الشائقة من
هو في معر البيان مهيبان وفي حكمة الشعر حبان وفي التنقيب
الامام وفي التحقيق العصام حضرة الشيخ أحمد الزرقاني أبو البقا لا زال
للطالين معارفه الارتقا فقال

بشرى لكم يا معشر الطلاب * بنتيجة الآداب والآداب
بعقبة عزت على أشكالكها * وممت على الأضراب والآثراب
سلكت من التحقيق أوضاع مذهب * وحت من التدقيق كل صواب
ولقد أقر بها عيون أولى النهى * فطن أقر له ذروا الألباب
وأفادنا غرر المسائل جمة * بيض الوجوه كريمة الأحاب
وكذا الذكى الفتى إذا انبرى * لغويصة أهذا كل عجاب
يا طالبيا للبحث دونك حسننا * فنتيجة الآداب خير كتاب
فاظضربها غراء فاخترة الحلى * من فكر نقاب العلوم نقاب
واذا وصلت لها وهمت لفضلها * في منهج الاطراء والاطراب
قل للذي به الفتى مؤرخا * بل راق طبع نتيجة الآداب

سنة ١٣٠٦

٣٩ ٨٦٣ ٨١ ٣٠١ ٣٣

وأرنه الشاعر اليبب والنثر العيب الذى قصى له بالادب الوافر مذ
طلع من مهده طالع البدر السافر فطفق ينظم الدرر بثر الزاهر ودونك
هذا التقريظ القائق عقود الجمان فليس الخبر كالعبان حضرة الشيخ أحمد
أبو علي الأزهرى المصرى لابر كوكب الادب ساريا حيثما يسرى فقال

شرح النتيجة قد أضاء سناه * من ماجد فوق السماء سناه
يجر تدفق المعارف لجسه * تسخو بهاسره أو يمناه
العالم التعسير والبر الذى * ما خاب عاف بالسؤال عنه
الفتى أخو الفصاحة والحجا * من أراج الارباء طيب ثناه
لله ما أبها من شرح زها * كالروض للجاني طيب جنه
شرح لادب تنظم عقدها * من كل لفظ زانه معناه
ما حازه متأدب بقسطره * عن غيره الاوقد أغناه
أوجاءه منخير فى مبحث * الا وبلغه كمال مناه
يا حسنه مذهب طبع ازاها * والطالب المشغوف قد هناه
والسعد قال لى التمام مؤرخا * طبع النتيجة زاهر بسناه

١١٨ ٣١٣ ٨٩٤ ٨١

سنة ١٣٠٦

(تجميع)

صواب	خطأ	محيقة
التسلسل	٥ الدور	٧١
المعارضة	١٣ المعارضة	٧٧
النسبة لل لازم	١٨ نسبة لل لازم	٧٧

فهرسة نتيجة الآداب وشرحها كمال المحاضرة

صفحة	صفحة
٣ علم قرض الشعر	٥١ التحرير
٩ البدعي الجلي	٥٦ مجازاة الخصم
١١ الدليل الأصول	٥٧ النقص بأقسامه
١٥ المقدمة أي جزء الدليل	٥٩ الدور والتسلسل
أو شروط الانتاج أو	٦٠ برهان التطبيق بصورته
تمام التقريب	٧٢ المعارضة بأقسامها
١٨ الاستلزام	٨١ المعارضة بين الأحكام الشرعية
٢٢ المدار	٨٧ المناظرة في التعريف
٢٤ التعريف	٩٤ المناظرة في التقسيم
٢٧ التقسيم	٩٨ المناظرة في المقول
٣٢ آداب البحث	١٠٣ المناظرة في العبارة
٣٣ شروط المناظرة	١٠٤ تعيين الطريق
٣٥ ما تجرى فيه المناظرة	١٠٤ الدخول في الدليل
٣٦ أجزاء البحث	١٠٥ الانتقال
٣٨ وظائف المناظرين	١٠٧ الغصب
٣٩ المناظرة في الدعوى	١٠٩ المصادرة
والدليل والمقدمة	١١٠ المسكوبة والمعاودة
٤٠ السند بأقسامه الجوازي	١١١ الجواب الجلي
والقطعي والجلي	١١٣ خاتمة في رموز صروب الاشكال
٤١ اشتباه المعارض بالمعروض	في القياس الاقترافي الجلي
٤٧ المركب الناقص	١١٥ رد غير الشكل الاول

(علاوة على كمال المحاضرة)

(صحيفة ١٣ سطر ٤) والثاني أعم صوابه والاول أعم فليصلح هو في صحيفة ٣٩ سطر ١ (سؤاله والسند والتحرير) صوابه سؤاله والسند والتحرير فلتكتب الواو والتحرير بالرفع معطوف على ما قبله بحذف حرف العطف

(صحيفة ٤ قوله سابقة) في القاموس درج سابقة تامة طويلا والمجدلاء من الذروع المحكمة (قوله وذلك تناقض ظاهر) هذا ما صرح به الشيخ عبد الحمادي نجما لا يبارى في سعة المطالع وهو مبني على ان ضمير انقرب أي انشقت للبقايا وأما الوضمن انقربت معنى خرجت وأرجع ضميره للضمير فلا تناقض وإنما يكون فيه انتشار الضمائر (صحيفة ٥ قوله دججاء) هي أول الحماق وهي ليلة ثمانية وعشرين وللدججون جمع دجن الباس التسميم الأرض وأقطار السماء والمطر الكثير (صحيفة ٦ قوله في هذه القضية التعريفية) (ان قيل) التعريف من القول الشارح وهو تصور ولا يطلق عليه قضية أذهى تصديق (يقال) نعم اذا قلنا الانسان حيوان ناطق مثلا كان تعريفا ولا يطلق عليه القضية لكن اذا قلنا تعريف الانسان حيوان ناطق كان هذا المركب قضية وما هنا من هذا القبيل (صحيفة ٧ قوله بضم الميم) أي وفتح الهاء اسم مفعول (صحيفة ١٢ قوله في المقدمات المرتبة طبعا) (ان قيل) اذا كانت المقدمات مرتبة فترتيبها تحصيل الحاصل (يقال) المراد بالترتيب الطبقي ما يكون في الواقع بأن يكون محمول الاولى وصفا للموضوع ومندرجا تحت وصف آخر المراد بالترتيب الوضعي ما يكون في النسبة الكلامية (صحيفة ١٣ قوله مادة موصورة) اشتماله على الشرائط سادة بأن يكون آية أو حديثا واشتماله عليها موصورة بأن تكون الآية للطلب بالنص مثلا كما في اقبوا الصلاة أو اللهم دلالة كافية ولا تقل لهما أف فانها التهمي دلالة عن ضرب الولدين هذا في الدليل المنفرد (أما المركب فاشتماله على الشرائط مادة بأن تكون مقدماته صادقة واشتماله عليها موصورة بأن تكون مرتبة الترتيب

النظم عند الأصوليين * في اختلاف المسألة المعيرة عند المنطقيين منوها
 وجدت عارضة أولم توجد (صحيفة ٣١ قوله كالانتهان في ناطق) يرفع
 الإنسان على الحكاية وناطق معطوف على حي وعصب معطوف على علم
 وكلنا صافق بجذف حرف العطف في الكل (صحيفة ٣٢ قوله هذا العنصر)
 أي ضدية اعتبارية لاتحاد العنصر والاسطقس ذاتا واختلافهما اعتبارا
 بالمبدئية في الأول والانتفاء إليه في الثاني (صحيفة ٣٣ قوله قطعيا أو سواء)
 القطعي شمل السند الخي فان الثاني نوع من الأول وسوى القطعي الجوازي
 (صحيفة ٣٩ قوله تسليح) معطوف على ما قبله بجذف حرف العطف وكذا
 التعيين * وفيه باسطر ١٧ (أي أنه لم يرد ما لازم) بالبناء للجهول لان
 المدعى بالفتح لازم والدليل ملازم فليضبط كذلك (صحيفة ٨٠ قوله يعني
 أنه لا يجب) تفسير لتقيض المقدمة المنوعة وقوله لأنه يصدق الضمير
 المنصوب للسند الاخص وقوله لان السالبة البسيطة الخ هي قوله لا يجب أن
 يحمدها أولاهي تقيض المقدمة المنوعة أعني يجب أن يحمدها أولاهي
 وقوله أعم من الموجبة المحصلة أي من المقدمة المنوعة وقوله الاخص هو
 قوله انما يجب بعد وصول الخ وقوله الاعم هو تقيض المقدمة المنوعة (صحيفة
 ٨١ في النظم قوله أو ذا فقد) المشار إليه التساقط المفهوم من تساقط أو
 عاطفة وفقد معطوف على تساقط أي ان لم يتحدد الحكم والحل والزمن
 ويفهم هذا الشرط من المقابلة للصورة الاولى (صحيفة ٨٧ قوله قدر المتوع
 فيعزحاف مزدوج ويسمى انجبل وهو جائز في الرجز كقول ابن مالك
 والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كفعلا
 (صحيفة ١١٠ في النظم قوله أو ذي تضاف) بالجزم معطوف على برديف
 (صحيفة ١١١ في النظم قوله ما ثبت) بضم الباء وضميره للعلل أو
 المسائل وقوله بالذي يرى بالبناء للعلوم وضميره للعلل أو المسائل أيضا
 والفساد بالنصب مفعول (صحيفة ١١٥ في النظم قوله تقيض ما نتج)
 بالبناء للجهول ومثله درج والله سبحانه وتعالى أعلم

